الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
تخصص: محاسبة

الموضوع:

تأثير آليات حوكمة المؤسسات الجزائرية الاقتصادية على جودة المراجعة الخارجية – دراسة ميدانية –

من إعداد الطالبة:
فداق أمينة

تحت إشراف الدكتور:
دادي عدون ناصر

الدفعة: 2008- 2009

شكر و عرفان

لله الحمد على توفيقي إتمام هذا العمل المتواضع، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه في علاه.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف الدكتور دادي عدون ناصر على نصائحه و توجيهاته المتواصلة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة المدرسة وكل الموظفين بها.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

والدي الحبيبين بارك الله فيهما و أطال الله في عمرهما وقدرني على رد جزء من جميلهما.

إلى إخوتي وأخواتي: نبيل، فريد، إبراهيم، ليلة و زينب.

إلى كل أفراد عائلتي كبيرهم وصغيرهم خاصة جدي وجدتي أطال الله في عمرهما.

كما أهدي هذا العمل إلى صديقاتي أمال ولبنى وكل زملائي وزميلاتي في الدراسة.

أمينة فداق

الفهرس

شكر وعرفان

إهداء

الفهرس..... I

فهرس الجداول والأشكال..... V

فهرس الملاحق..... VIII

قائمة المختصرات..... X

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لحوكمة المؤسسات وآلياتها..... 2

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة المؤسسات..... 3

المطلب الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات ومختلف النماذج النظرية المتعلقة بها... 3

المطلب الثاني: أهمية و مبادئ حوكمة المؤسسات..... 13

المطلب الثالث: أنظمة الحوكمة وتطبيقها في مختلف الدول..... 18

المطلب الرابع: حوكمة المؤسسة في الجزائر..... 26

المبحث الثاني: دور آليات حوكمة المؤسسات..... 33

المطلب الأول: دور مجلس الإدارة بشأن حوكمة المؤسسات..... 34

المطلب الثاني: دور لجنة المراجعة بشأن حوكمة المؤسسات..... 36

المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية بشأن حوكمة المؤسسات..... 39

المطلب الرابع: دور المراجعة الخارجية بشأن حوكمة المؤسسات..... 42

الفصل الثاني: جودة المراجعة الخارجية وعلاقتها بآليات حوكمة المؤسسات..... 53

المبحث الأول: المراجعة الخارجية وجودتها..... 54

المطلب الأول: مفاهيم المراجعة الخارجية وتطورها في الجزائر..... 54

المطلب الثاني: جودة المراجعة الخارجية ومكوناته..... 68

المطلب الثالث: الجانب النظري لمعايير تقييم جودة المراجعة..... 76

المطلب الرابع: نظرة عامة عن إخفاقات المراجعة التي عجلت بتطبيق قانون ساربنز أوكسلي Sarbanes-Oxley 83

المبحث الثاني: جودة المراجعة الخارجية, جودة المعلومات المالية وعلاقتهما بخصائص آليات حوكمة المؤسسات..... 89

المطلب الأول: العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية و جودة المعلومات المالية..... 90

المطلب الثاني: جودة المراجعة الخارجية, جودة المعلومات المالية وعلاقتهما بمجلس الإدارة..... 91

المطلب الثالث: جودة المراجعة الخارجية, جودة المعلومات المالية وعلاقتهما بلجنة المراجعة..... 98

المطلب الرابع: متغيرات الرقابة وعلاقتها بجودة المراجعة الخارجية..... 103

الفصل الثالث: دراسة تأثير آليات حوكمة المؤسسات الجزائرية على طلب جودة المراجعة الخارجية..... 109

المبحث الأول: منهج الدراسة الميدانية..... 110

المطلب الأول: تحليل قائمة الاستقصاء..... 110

المطلب الثاني: تقديم عينة الدراسة وحدود الدراسة..... 115

المطلب الثالث: التعريف بمتغيرات النموذج وإبراز فرضيات البحث..... 116

المطلب الرابع: تعيين الشكل الدالي للنماذج..... 122

المبحث الثاني: تقدير وتقييم النماذج محل الدراسة..... 124

المطلب الأول: التحليل الوصفي والإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة..... 124

المطلب الثاني: التحليل الوصفي والإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة..... 130

المطلب الثالث: التحليل الوصفي والإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للمدير المالي..... 134

المطلب الرابع: النتائج والتوصيات المتعلقة بالدراسة..... 138

الخاتمة العامة..... 144

المراجع..... 149

الملاحق..... 157

فهرس الجداول والأشكال

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	المقارنة الدولية لمساهمة الشركات المسعرة	21
2	عدد الاستقصاءات المعتمدة في الدراسة	110
3	توزيع عناصر العينة حسب الوظائف	111
4	المؤهلات العلمية لعناصر العينة	113
5	توزيع عناصر العينة حسب الأقدمية	114
6	توزيع مؤسسات العينة حسب طبيعة النشاط	115
7	التعريف بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة	121
8	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة	125
9	معامل التحديد لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة	127
10	الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة	128
11	الدلالة الإحصائية لمتغيرات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة	128
12	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة	131
13	معامل التحديد لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة	132
14	الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة	133
15	الدلالة الإحصائية لمتغيرات نموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة	133
16	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للمدير المالي	135
17	معامل التحديد لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للمدير المالي	136
18	الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للمدير المالي	137
19	**الدلالة الإحصائية لمتغيرات نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمدير المالي**	**137**

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	**علاقة لجنة المراجعة بالأجهزة الرقابية على مستوى المؤسسة**	**38**
2	**الدور الحالي للمراجعة الخارجية في حوكمة المؤسسة**	**49**
3	**جودة المراجعة: نظريا وتطبيقيا concept et application**	**70**
4	**تنوع الأبحاث التي ركزت على قياس جودة المراجعة**	**71**
5	**عدد الاستقصاءات المقبولة والمرفوضة**	**111**
6	**التمثيل البياني لتوزيع عناصر العينة حسب الوظائف**	**112**
7	**التمثيل البياني لتوزيع عناصر العينة حسب المؤهلات العلمية**	**113**
8	**التمثيل البياني لعناصر العينة حسب الأقدمية**	**114**
9	**المتوسط الحسابي لنسبة الأعضاء المستقلين على مستوى مجلس الإدارة**	**125**
10	**المتوسط الحسابي للمدراء الذين يجمعون بين وظيفة الإدارة والرقابة**	**126**
11	**المتوسط الحسابي لنسبة الأعضاء المستقلين على مستوى لجنة المراجعة**	**131**
12	**المتوسط الحسابي للأعضاء اللذين لديهم خبرة في المجال المالي والمحاسبي**	**132**
13	**المتوسط الحسابي لترأس المدير المالي للجنة المراجعة**	**135**
14	**المتوسط الحسابي لتزامن مجيء المدير المالي والمدير العام في المؤسسة**	**136**

الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	آليات الحد من النزاعات القائمة بين أصحاب المصالح بالمؤسسة	154
2	التقارير الأساسية لحوكمة المؤسسات	163
3	سلم أتعاب محافظ الحسابات في الجزائر	168
4	مسؤوليات وإخفاقات حوكمة المؤسسات	170
5	قائمة الاستقصاء الخاصة بالدراسة باللغة العربية	173
6	قائمة الاستقصاء الخاصة بالدراسة باللغة الفرنسية	176

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

SEC	Securities and Exchange Commission
SOX	La loi Sarbanes Oxley
LSF	Loi de Securities Financier
NRE	la loi sur les Nouvelles Régulations Economiques
OPA	Offre Publique d'Achat
ICAD	Indépendance du Conseil d'Administration
TCAD	Taille du Conseil d'Administration
DILCAD	Diligence du Conseil d'Administration
Lnhonor	Logarithme d'Honoraire d'auditeur externe
LnTail	Logarithme le la Taille d'entreprise
ICAU	Indépendance du Comité d'audit
TCAU	Taille du Comité d'Audit
DILCAU	Diligence du Comité d'Audit
CUMUL	Cumule des fonctions du directeur général et du président du conseil d'administration
EXPERT	Expert en finance et en comptabilité au niveau du comité d'audit
CPDF	Comité présidé par le Directeur financier
PDGDF	Président Directeur Générale et Directeur Financier arrivés au même temps à l'entreprise
DLTT	Dettes du Long Terme
OECD	Organisation For Economic Co-Operation And Development
OPE	Offre Publique d'Echange
EPE	Entreprise publique économique
FP	Fond de participation
SPA	Société Par Action
SARL	Société a responsabilité limité
SGP	Société de Gestion des Participations de l'Etat
ONS	Office National des Statistiques
IAS	International Accounting Standard
FCE	Forum des chefs d'Entreprise
CARE	Cercle d'Action et de Réflexion Autour de l'Entreprise
SPSS	Statistical Package For Social Sciences
CSTC	le conseil supérieur de la technique comptable

ملخص البحث

ملخص البحث:

من خلال اعتمادنا على 13 شركة مساهمة جزائرية خلال سنة 2008 حاولنا تقريب طلب جودة المراجعة الخارجية بالاعتماد على حوكمة المؤسسات: مجلس الإدارة، لجنة المراجعة. إذ أثبتت دراستنا أن هاتين الآليتين لا تؤثران بصفة ايجابية على طلب جودة المراجعة الخارجية وإنما بصفة سلبية، مما يعني أن هاتين الآليتين لا تشجع المؤسسات الجزائرية لهذه العينة على اللجوء أكثر لمراجعة خارجية ذات جودة، بسبب عدم كفاءة الأعضاء الموجودة على مستوى كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وحيادهم اتجاه الإجراءات الرقابية الداخلية المعتمدة في هذه المؤسسات، حيث قد يؤدي هذا إلى بعض المشاكل التي قد تدفع بالمؤسسات إلى الإفلاس مثلما حدث لشركة Enron وWorldcom بسبب عدم جودة المراجعة الخارجية، كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود تجذر للمدراء من خلال قيامهم بالجمع بين وظيفة المدير العام ووظيفة رئيس مجلس الإدارة مما قد يؤثر على قرارات المجلس وعدم القدرة على طرد هؤلاء المدراء في حالة تصرفهم بانتهازية وخدمة مصالحهم الشخصية ومن ثم المساس بمصالح الأطراف المشاركة في المؤسسة. إذ يمكننا القول أنه لا يوجد هناك تطبيق جيد للحوكمة على مستوى هذه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لذا لابد من الاعتماد على تطوير هذا المفهوم أكثر والعمل على توسيع تطبيقه في الجزائر بالإضافة إلى الاعتماد أكثر على جودة المراجعة الخارجية باعتبارها آلية خارجية مكملة للآليات الداخلية للحوكمة، حيث أنه حتى ولو توفرت المؤسسات على آليات داخلية جيدة لحوكمة المؤسسات إلا أنه لابد من الاعتماد على المراجعة الخارجية وجودتها من أجل تفادي المشاكل والفضائح المالية والتلاعبات والقضاء على التصرفات الانتهازية الممارسة من خلال المدراء.

كلمات المفاتيح:

حوكمة المؤسسات، المراجعة الخارجية، جودة المراجعة الخارجية، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، أتعاب المراجع الخارجي.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تسعى معظم المؤسسات والشركات الاقتصادية في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة على مستوى العالم، إلى تحسين و ترقية أدائها من أجل ضمان مكانة في السوق بالإضافة إلى تركيزها على استمراريتها في محيط يتميز بالمنافسة، وحتى تتمكن المؤسسات من تحقيق هذه الأهداف ومسايرة هذه التطورات التي ترتبط بنظام المؤسسة واقتصادها والتي من شأنها تفعيل دورها، عليها فهم وتطبيق الطرق و الآليات التي تساعد على تحسين تطبيق حوكمة المؤسسات.

وعلى الرغم من الاستعمال الحديث لحوكمة المؤسسات إلا أن ظهوره يعود لزمن بعيد، إذ أن الأساس النظري و التاريخي للحوكمة يعود أولا لنظرية الوكالة (théorie d'agence)،- principal agent) التي يعود ظهورها أولا للأمريكيين Berls et Means سنة 1932 اللذان لاحظا أن هناك فصلا بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة داخل المؤسسات (entreprise managériale). وهذا الفصل له أثاره على مستوى أداء المؤسسة. إذ عرف هذا المفهوم من طرف دول -Anglo saxon بـــ corporate governance و الذي يمكن كذلك ترجمة هذه العبارة بـــ " نظام إدارة ومراقبة المؤسسة "، لذا عرف الكاتب G . Charraux حوكمة المؤسسات بأنها مجموعة من الآليات التي من شأنها وضع حد للسلطات و التأثير على قرارات المدراء، بمعنى أخر التي تحكم قيادتهم وتمكن من التعرف على فضائهم السري (espace discrétionnaire) لذا فإن مبرر وجود نظام حوكمة المؤسسات هو المشاكل التي يمكن أن تظهر بين مختلف أطراف المؤسسة (مساهمين، مدراء، مدينين، زبائن، موردين...).

حيث أصبحت حوكمة المؤسسات من الموضوعات الهامة في مختلف المؤسسات والمنظمات الإقليمية و الدولية و ذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من المؤسسات الاقتصادية وخاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997، أزمة شركة Enron لتسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، أزمة شركة Worldcom الأمريكية للاتصالات عام 2002 ، و ترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الخلل الذي أصاب مهنة المراجعة الخارجية حيث قام مديرو الشركات بالاشتراك مع مؤسسة المراجعة والمحاسبة بتزوير وإخفاء بعض البيانات الهامة عن المساهمين والمتعاملين معها للتأثير على قراراتهم. لذا نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، ولتفادي تكرار وقوع مثل هذه الحالات، اتخذت الإدارة الأمريكية في الربع الأخير من عام 2002 الخطوات الأولى لإعادة الثقة لأسواق المال بشكل عام ولمهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص عن طريق إصدار قانون ، Sarbanes-Oxley Act (SOX)الذي تضمن تدعيم التطبيق الجيد للحوكمة المرتبطة بمجالس الإدارة و لجان المراجعة، بالإضافة للاهتمام بالمراجعة الخارجية وجودتها التي تتمركز في قلب نظرية الوكالة والحوكمة. كما يجدر الإشارة إلى أنه تم اختبار جودة المراجعة في البيئة الأنجلوساكسونية بشكل واسع أكثر من الدول الأوروبية وذلك من خلال دراسة تأثير بعض العوامل على جودة المراجعة الخارجية. ثم قام الفرنسيون بوضع قانون الحماية المالية الفرنسي (LSF) سنة 2003 عوضا عن تقرير Vienot

(95) I و (99) Vienot II وهذا ما يؤكد ضرورة الاهتمام بالمراجعة الخارجية وجودتها باعتبارها آلية تضمن للمؤسسات القضاء على مشاكل حوكمة المؤسسات والاستمرارية بالإضافة إلى ضمان ثقة الأطراف التي تتعامل معها.

ومن أجل اتخاذ القرارات فان مختلف مستعملي التقارير المالية يحتاجون لأن يكونوا محميين عندما يتعلق الأمر بجودة المراجعة الخارجية، لكن قياس هذه الجودة تمثل إشكالية حقيقية نظرا لعدم القدرة على ملاحظة نتيجة جودة المراجعة بصفة مباشرة. وقد اعتمدت بعض الدراسات على استعمال شهرة (سمعة) مكتب المراجعة وذلك من خلال الانتماء لمكاتب كبيرة الحجم، بينما اعتمدت دراسات أخرى على الأتعاب كمقياس لجودة المراجعة، إذ أصبح كل من الحجم وأتعاب المراجعة معيارين مهمين لجودة المراجعة اللذان يسمحان ببيع خدمة غالية بنفس المحتوى.

كما أن الاعتماد على تقوية وسائل الرقابة من خلال اللجوء لخدمات المراجع الخارجي تعتبر من بين الحلول التي تعمل على تخفيض التعارض في المصالح، لذا من أجل دراسة هذه العلاقة لابد من الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الوكالة التي تتم قياسها من خلال هياكل الملكية والمديونية والمتأثرة كذلك بطلب مراجعة ذات جودة. حيث أنه كلما كانت تكاليف الوكالة مرتفعة، ازداد الطلب على مراجعة خارجية ذات جودة عالية. وفي هذا الإطار يعتبر اللجوء لخدمة المراجعة الخارجية كآلية تهدف للتنسيق بين النشاطات وتنظيم المشاكل المختلفة بين الأطراف التي تكون علاقتهم مبنية على عدم تماثل المعلومات وعدم التأكد كما تمنح الثقة أكثر في القوائم المالية التي تؤدي إلى إصدار معلومات موثوق فيها وذات مصداقية كما تعمل كذلك على تخفيض عجز الآليات الأخرى التي توجد على مستوى الحوكمة، بالإضافة إلى كونها من بين الآليات التي تسمح بمراقبة المدراء وتخفيض تكاليف الوكالة.

أما بالنسبة للجزائر فقد شرعت حديثا في بعث مسار الخوصصة للمؤسسات العمومية، حيث وجدت نفسها على مدى هذا المسار أمام مشكل الحوكمة وآليات حوكمة المؤسسات التي تسمح بضمان من جهة حوكمة راشدة للمؤسسات العمومية ومن جهة أخرى ضمان صيانة وتحسين هذه الآليات للحوكمة في المؤسسات القابلة للخوصصة من أجل المحافظة على مصالح الأطراف المشاركة في المؤسسات لإعطاء المصداقية لمسار الخوصصة، إذ نجد من بين هذه الآليات مجلس الإدارة، لجنة المراجعة بالإضافة إلى المراجعة الخارجية التي لا تقل أهميتها في الجزائر بسبب هذه الإصلاحات التي تقوم بها في اتجاهها نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد الدولي، بحيث تحاول جعل المؤسسات قادرة على ضمان خلق وتراكم الثروة من أجل الحفاظ على استمراريتها، لذلك نجد بأن الجزائر تبحث عن تنظيم أمثل واهتمام أكبر لمهنة المراجعة من أجل تحسين التسيير في مؤسساتها، لأنها تساهم كما سبق الذكر بقدر كبير في توفير المعلومات المالية الموثوق فيها، والتخفيض من المشاكل المختلفة بين الأطراف المشاركة في المؤسسة.

<u>الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث:</u>

- دراسة Francis و al في 2001 تناولت هذه الدراسة دور كل من المحاسبة والمراجعة في تطبيق حوكمة الشركات وتطوير أسواق المال في عدد من الدول، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وجود الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير

المحاسبة والمراجعة لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم المالية علاوة على دورها في حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات والذي ينعكس بالإيجاب على حركة أسواق المال.

- دراسة Cohen و al في 2002 تعرضت هذه الدراسة للعلاقة بين حوكمة الشركات وعملية المراجعة ، وقد أجريت الدراسة التجريبية من خلال المقابلات شبه الهيكلية مع عينة من 36 مراجع للحسابات من المراقبين التابعين لشركات مراجعة كبيرة في شمال أمريكا، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك اختلافا في دور وأهمية حوكمة الشركات في التأثير على عملية المراجعة وفقا لاختلاف حالات التعاقد واختلاف حالات العميل، كما خلصت إلى وجود نقص في خبرة أعضاء لجنة المراجعة بجانب عدم كفاءة اللجنة في أداء وظائفها وفي خلافات مراجع الحسابات مع الإدارة. لكن بالرغم من هذه النتائج المتوصل إليها إلا أنها لم توضح ما إذا كانت آليات حوكمة الشركات التي يهتم بها مراجعي الحسابات(مصداقية الإدارة، قوة واستقلال مجلس الإدارة، استقلال لجنة المراجعة) كافية لعدم جودة التقارير المالية وكفاءة وفعالية عملية المراجعة أم لا، بالإضافة إلى صغر حجم عينة الدراسة، وعدم تناولها باقي آليات حوكمة الشركات.

- أما دراسة Imhaff و Eugene التي أجريت في 2003 فقد تناولت العلاقة بين جودة المراجعة وحوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت بدراسة تحليلية للمراجعة والمحاسبة وحوكمة الشركات في الماضي والحاضر بهدف مراجعة التطور التاريخي لهما. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من بينها : منع المدير المالي أو المدير التنفيذي للشركة من التصرف كرئيس لمجلس الإدارة، ومنعه من التدخل في تعيين المدراء أو وضع جدول أعضاء المجلس ومتطلبات الاجتماع، بالإضافة إلى الإشارة إلى إلزامية تشكيل المجلس من مدراء من الخارج بشرط أن لا يكون قد سبق لهم العمل كموظفين في الشركة أو لديهم علاقات هامة مع الشركة أو مع المدراء التنفيذيين في الإدارة العليا.

- لقد قام كل من David Carassus و Gardes Nathalie بالتطرق لموضوع المراجعة والإلزامية وحوكمة المؤسسات بطريقة ضمنية وذلك من خلال مقال نشر على مستوى الندوة الدولية للتعليم والبحث العلمي في المحاسبة في 29 و30 سبتمبر بجامعة بوردوBordeaux ، حيث كان هذا المقال عبارة عن قراءة نظرية للعلاقات الموجودة بين هذين العنصرين فقط، إذ لا توجد هناك إلى حد الآن دراسة نموذجية وتطبيقية يمكن من خلالها تحديد هذه العلاقة وتقييمها للحكم على نوعيتها.

- كما درس كل من Alain Finet و Azhaar Lajmi موضوع جودة المراجعة الخارجية وحوكمة المؤسسات ، حيث تم نشر هذه الدراسة في 2008 وقد اعتمد في تنفيذ هذه الدراسة على سوق المؤسسات البلجيكية خلال فترة 2003-2007، وقاما بدراسة العلاقة بين آليات حوكمة المؤسسات وجودة المراجعة الخارجية. وقد توصلا إلى أن مجلس الإدارة يسمح بوضع أو الاعتماد على إجراءات خارجية للرقابة بحيث أن دوره لم يتأثر بكون أن رئيس المدير العام يمارس في نفس الوقت وظيفة رئيس مجلس الإدارة، هذا يعني أن الرئيس المدير العام يتقبل تعرضه لرقابة مهمة لأنها تسمح بإثبات أنه ليس متجذرا. أما فيما يتعلق بلجنة المراجعة فقد لاحظا أن هناك تأثيرا سلبيا لعمره ولفترة تواجده في المؤسسة والذي أدى إلى تبيين أنه يرفض زيادة وسائل الرقابة بسبب تجذره أو لثقته الكبيرة في نماذج الرقابة الداخلية.

إشكالية البحث:

– كيف تؤثر آليات حوكمة المؤسسات الجزائرية الاقتصادية على طلب مراجعة خارجية ذات جودة ؟

و يمكن أن تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

– كيف يكون الارتباط بين المراجعة الخارجية و حوكمة المؤسسات؟

– ما هي محددات جودة المراجعة الخارجية ؟

– كيف تكون العلاقة بين آليات حوكمة المؤسسات وطلب مراجعة خارجية ذات جودة ؟

– ما هي أهم آليات حوكمة المؤسسات المؤثرة على طلب مراجعة خارجية ذات جودة وما طبيعة العلاقة التي تربط بينهما على مستوى المؤسسات الجزائرية؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- تعتبر المراجعة الخارجية كآلية و ضمان لتحقيق أهداف حوكمة المؤسسات.

- إن جودة المراجعة الخارجية تقوم على أساس مفهومين أساسيين هما كفاءة المراجع واستقلاليته.

- يتأثر طلب مراجعة خارجية ذات جودة بمجموعة من آليات حوكمة المؤسسات أهمها يتمثل في مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، حجم المؤسسة، المديونية...، إذ توجد هناك علاقة بينهما بحيث تكون هذه العلاقة إيجابية أو سلبية.

- تؤثر جميع آليات الحوكمة على لجوء المؤسسات الجزائرية الاقتصادية لطلب مراجعة خارجية ذات جودة من خلال الخصائص التي تتميز بها بحيث يكون هذا التأثير ايجابيا لبعض خصائص الآليات كما يكون سلبيا للبعض الآخر.

حدود البحث:

نظرا لاتساع الموضوع وعدم القدرة على الإلمام بكل جوانبه فقد تم دراسة بعض الجوانب فقط من هذا الموضوع والمتمثل في دراسة تأثير آليات حوكمة المؤسسات المتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على جودة المراجعة الخارجية بدون الاعتماد على آليات أخرى مثل المراجعة الداخلية، وقد تم الاعتماد على خصائص هذه الآليات في دراسة تأثيرها على جودة المراجعة الخارجية بدون التعمق أكثر في تأثير دور هذه الآليات على هذه الجودة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات في البيئة الجزائرية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية و تطوير مهنة المراجعة إذ تشكل أهمية كبرى في تزويد الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية بمعلومات دقيقة وذات مصداقية والعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات والاختيار العكسي بين المسيرين والمساهمين كما تساعد على اكتشاف الأخطاء و التلاعبات التي يمكن أن تحدث على مستوى المؤسسات وهذا ما يسمح بتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والمعلومات المالية، و تظهر أهمية هذا البحث من خلال إظهار بعض محددات جودة المراجعة بالإضافة إلى تبيين العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبعض آليات الحوكمة ومدى مساهمة هذه الأخيرة في التأثير على جودة المراجعة الخارجية باعتبار أنها تقوم على ضمان الرقابة، القيادة والقضاء على السلطات والسلوكات الانتهازية (comportements opportunistes) للمسيرين ثم الدفاع على حقوق وفائدة المساهمين وبالتالي التأثير على قرارات المستثمرين الحاليين و المحتملين، كما تقوم أهمية البحث في اختبار وفهم العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية المقيمة بالأتعاب المدفوعة للمراجع الخارجي.

أهداف البحث:

تكمن أهداف هذه الدراسة في:

- فهم أو توسيع وتقريب المفهوم للباحثين والممارسين.

- توضيح مفهوم، أهداف و أهمية حوكمة المؤسسات.

- التطرق إلى دور المراجعة الخارجية في زيادة فعالية المعلومات المالية والمحاسبية وتخفيض عجز الآليات الأخرى الموجودة في نظام الحوكمة من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات والاختيار العكسي .

- التطرق لمختلف المؤشرات التي تمكن من تقييم جودة المراجعة الخارجية.

- تبيان العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبعض آليات الحوكمة.

- معرفة كيف تؤثر بعض خصائص آليات حوكمة المؤسسات الجزائرية على طلب جودة المراجعة الخارجية باعتبار أن المؤسسات الجزائرية تواكب تطورات تكنولوجية و تحولات اقتصادية.

المنهج المتبع:

تحقيقا لأهداف البحث السابقة ووصولا للكشف عن مدى مساهمة آليات حوكمة المؤسسات في التأثير على جودة المراجعة الخارجية فانه سوف يتم إتباع المنهج الاستقرائي وذلك بهدف استقراء ودراسة بعض الكتابات والدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع وكيفية الاستفادة منها في معالجة الإشكالية والمنهج الاستنباطي والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة

منطقية بين الجوانب المختلفة لحوكمة المؤسسات وجودة المراجعة الخارجية ليتم كذلك الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل تفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التي سوف يتم القيام بها من أجل اختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار. أما بالنسبة لأسلوب البحث فسوف يتم الاعتماد على الأسلوب الأول المتمثل في الدراسة النظرية المكتبية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية لهذا البحث، أما الأسلوب الثاني فيتعلق بالدراسة التطبيقية والتي تقوم على أساس تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على مدراء المؤسسات، أعضاء مجلس الإدارة، المحاسبين وذلك للاستفادة من خبراتهم والوقوف على أرائهم للاعتماد عليها في إيجاد إجابة لإشكالية البحث، ويتم كل هذا من خلال تحليل نتائج الاستقصاء عن طريق الأساليب الإحصائية المناسبة التي تمكننا من معرفة مدى صحة أوخطأ فروض البحث.

خطة البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الوصول إلى أهداف هذا البحث و التحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم هذا البحث إلى:

الفصل الأول والذي يتم فيه تناول الإطار النظري والتطبيقي لحوكمة المؤسسات من خلال عرض الإطار النظري له والدراسات الميدانية التي تمت في هذا المجال، بالإضافة إلى التطرق إلى بعض التعريفات للحوكمة وأهميتها والمبادئ التي تقوم عليها، كما سنشير لتطبيق حوكمة المؤسسات في مختلف الدول من بينها الجزائر. أما المبحث الثاني فسنحاول فيه التطرق لتفعيل دور أصحاب المصلحة من مجلس الإدارة و لجنة المراجعة، المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين في ضمان فعالية حوكمة المؤسسات.

بينما الفصل الثاني من هذا البحث فسيتم فيه دراسة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وحوكمة المؤسسات من خلال التطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم العامة حول المراجعة الخارجية ومراحل تطورها في الجزائر، ثم تبيان مفاهيم ومحددات جودة المراجعة الخارجية وبعض الفضائح المالية التي حدثت نتيجة عدم جودة المراجعة الخارجية، كما سيتم التطرق إلى العلاقة التي تنشأ بين جودة المراجعة الخارجية وبعض آليات حوكمة المؤسسات في المبحث الثاني.

أما فيما يخص الفصل الثالث من هذه الدراسة فسيتم فيه عرض منهج الدراسة الميدانية من خلال تحليل الاستقصاء، تقديم عينة الدراسة وحدود الدراسة، عرض متغيرات النموذج وإبراز الفرضيات المتعلقة بهذه المتغيرات، كما سيتم تعيين الشكل الدالي للنموذج. أما بالنسبة للمبحث الثاني فسنحاول فيه تقدير وتقييم النماذج محل الدراسة من خلال القيام بالتحليل الوصفي، تقدير معلمات النماذج، كما سنقوم باختبار الفرضيات وتحليل نتائج النماذج، ليتم في الأخير ذكر أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري والتطبيقي لحوكمة المؤسسات وآلياتها

أدى التطور الاقتصادي في نهاية القرن 19 إلى إعادة هيكلة الاقتصاديات وطبيعة العلاقات بين مختلف الأطراف الاقتصادية، هذا التطور أدى إلى إدخال مفهوم جديد للمؤسسة يتمثل في حوكمة المؤسسة الذي أصبح موضوعا مهما نتيجة للفضائح المالية الحديثة التي مست العديد من المؤسسات كشركة Enron، Worldcom ، Vivendi Universal .

وقد جاء هذا المفهوم بعد الأعمال التي قدمها الباحثانBerle وMeans في 1932 والتي تم نشرها في كتابهما « The modern corporation and private property» ، حيث أظهرت أن هناك فصلا بين ملكية رأسمال المؤسسة و عملية المراقبة داخلها، كما جاءت هذه الأعمال لتبين تزايد حرية المسيرين داخل المؤسسة بالمقارنة مع أصحاب الملكية مما أدى إلى بروز مشاكل و تعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين و ترتب عن هذا الفصل خطر سلب حقوق صغار المساهمين من قبل المسيرين.

فحسب نظرية الوكالة فإنه عندما يتم فتح رأسمال المؤسسة للمساهمين تنشأ علاقة الوكالة وتعارض المصالح التي تمثل مصدرا لتكاليف الوكالة، لذا يلجأ المسير لوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه من بينها تجذر المسيرين "l'enracinement des dirigeants" وذلك من خلال استغلال نفوذه وعلاقاته بالموردين والعملاء، بالإضافة إلى حجم المعلومات التي تكون بحوزته قبل غيره من الأطراف المشاركة في المؤسسة والذي يولد عدم تماثل المعلومات، ومن ثم فهو يفضل تحقيق مصالحه الشخصية أولا قبل مصالح المؤسسة كما يهدف إلى الحفاظ على قيمته في سوق العمل.

ومن أجل التحكم الجيد في المؤسسة وفرض الرقابة عليها، ولأجل مواجهة الإستراتيجية الانتهازية المتبناة من قبل المسيرين، يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي من خلال اتخاذ تدابير رقابية تتمثل في إنشاء نظام حوكمة يتوفر على آليات رقابية داخلية وخارجية، والمتمثلة في كل من المراجعة بنوعيها الداخلية والخارجية وكذا لجان المراجعة بالإضافة إلى مجلس الإدارة، وتختلف اللجان المنبثقة عنه والتي إن توفر التجانس والتناسق بينها سوف تؤدي بالضرورة إلى حسن تسيير وتوجيه المؤسسة بما يتلاءم وإرادة كل الأطراف.

لذا سيتم من خلال هذا الفصل التطرق للإطار النظري والتطبيقي لحوكمة المؤسسة من خلال إبراز مختلف مفاهيم حوكمة المؤسسة، أهميتها، أهم المبادئ القائمة عليها بالإضافة إلى عرض تجربة مختلف الدول في تطبيق الحوكمة من بينها الجزائر، ليتم في المبحث الثاني من هذا الفصل إبراز مختلف آليات حوكمة المؤسسة ودورها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة المؤسسات

لقد أصبحت حوكمة المؤسسات (corporate governance) من الموضوعات الهامة في كافة المؤسسات، المنظمات الإقليمية و الدولية و ذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت خاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات التي مست عدد من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية عام1997، و أزمة شركة Enron عام 2001، بالإضافة إلى أزمة شركة Worldcom في سنة 2002. لذلك فانه يمكن للحوكمة الجيدة أن تؤدي دوراً فعالا في مجالات الإصلاح المالي و الإداري لشركات القطاع العام والخاص، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، لذا أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية[1]. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري لحوكمة المؤسسات ومختلف النماذج النظرية المتعلقة بهذا المفهوم في المطلب الأول، لنتطرق في المطلب الثاني لأهمية ومبادئ حوكمة المؤسسات، بعدها ستتم الإشارة لمختلف أنظمة الحوكمة وتطبيقاتها في الدول (بريطانيا و أمريكا، فرنسا، الجزائر)، أما في المطلب الرابع والأخير سنقوم بعرض دور آليات الحوكمة في ضمان فعالية حوكمة المؤسسات.

المطلب الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات ومختلف النماذج النظرية المتعلقة بها

بالرغم من الارتباط بين مصطلح حوكمة المؤسسات، العولمة و الأزمات و بالرغم من زيادة الاهتمام بها بين كل من المهتمين بالدراسات المحاسبية ، الاقتصادية ، الإدارية و القانونية إلا أنه مازال مجال اختلاف و عدم اتفاق الباحثين و الأكاديميين حول هذا الأمر مما أدى إلى ظهور العديد من المصطلحات المستخدمة مثل " توجيه الشركات"، "حاكمية الشركات"، "الإجراءات الحاكمة أوالمتحكمة في المؤسسات"، ورغم ذلك فإن المصطلح الأكثر استخداما على الأقل في المجال الأكاديمي والبحثي هو "حوكمة الشركات" كمرادف قريب من مصطلح "corporate governance" حيث سيتم من خلال هذا المطلب تقديم الإطار النظري لحوكمة المؤسسات و ذلك بعرض المفاهيم المختلفة لها وكيفية ظهورها في كل من دول الأنجلوساكسون(Anglo-Saxon) و دولة فرنسا، كما سيتم التطرق إلى مختلف النظريات الأساسية لظهور هذا المفهوم.

1-1-1- الإطار النظري لحوكمة المؤسسة

على الرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح إلا أن ظهوره يرجع لزمن بعيد، حيث أن أصل حوكمة المؤسسات أو "corporate governance" هو انجليزي وقد تزامن ظهوره مع التطور الحديث للرأسمال في دول الأنجلوساكسون، في بداية القرن 20 أي خلال سنوات 1970-1980 ظهرت عدت محاورات و نقاشات حول حوكمة المؤسسة في هذه الدول مما أدت إلى إنجاز العديد من الأعمال في هذا المجال من طرف الكثير من الباحثين.

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية و الدولية المعاصرة، كلية التجارة-الإسكندرية، ص14، 2007/2006.

إذ برزت هذه الانشغالات أو الاهتمامات منذ تفطن المساهمين لإمكانية قيام المسيرين بأعمال وقرارات تكون في غير مصلحتهم، كقيامهم بتحويل جزء من ثروات المؤسسة لحسابهم الخاص من خلال مركزهم في المؤسسة و عدم تماثل المعلومات.

إن الأعمال التي جاء بها الباحثانBerle وMeans في 1932 والتي تم نشرها في كتابهما « The modern corporation and private property» أظهرت أن هناك فصلا بين ملكية رأسمال المؤسسة و عملية المراقبة داخلها، كما جاءت هذه الأعمال لتبين تزايد حرية المسيرين داخل المؤسسة بالمقارنة مع أصحاب الملكية مما أدى إلى بروز مشاكل و تعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين[1]،و ترتب عن هذا الفصل خطر سلب حقوق صغار المساهمين من قبل المسيرين و هو ما أدى إلى تدخل المشرع في الولايات المتحدة الأمريكية لحمايتهم عن طريق إنشاء لجنة تداول الأوراق المالية Securities an Exchange Commission (SEC) وبعدها لجنة عمليات البورصة.

كما أن بداية النقاش حول حوكمة المؤسسة اعتمد على أن المسيرين بإمكانهم أن يستحوذوا على أرباح على حساب المساهمين و أصحاب المصالح في المؤسسة (Stakeholders) لذا اهتمت حوكمة المؤسسة باقتراح مجموعة من آليات الرقابة وتحفيز المسيرين شأنها إعادة التوازن لصالح مختلف مجموعات أصحاب المصالح (المساهمون، الدائنون، الأجراء...) إذ أن المصدر الأساسي للإطار النظري لحوكمة المؤسسات جاء من خلال الأعمال التي قدمت من طرفAlchain ، H.Demtez (1972) وأعمال C.jensen،(1976) W.H.Meckling وE.F.Fama.

أما M.C.Jensen وW.H.Meckling فإنهما وسعا من إطار تحليل المؤسسة بإدخال مفهوم علاقة الوكالة، التي تتمثل في العلاقة التي تربط بين المساهم (موكل) والمسير (الوكيل) بهدف البحث عن تفسير لسياسة التمويل في المؤسسة، كما درسا النزاعات بين المسير والمساهمين والدائنين، حيث انطلقت هذه الدراسة من أن المسير هو مالك المؤسسة وفي حالة فتح رأسمال المؤسسة للمساهمين تنشأ علاقة الوكالة وتعارض المصالح التي تمثل مصدرا لتكاليف الوكالة، لذا يلجأ المسير لوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه من بينها تجذر المسيرين "l'enracinement des dirigeants" وذلك من خلال استغلال نفوذه وعلاقاته بالموردين والعملاء، بالإضافة إلى حجم المعلومات التي تكون بحوزته قبل غيره من الأطراف المشاركة في المؤسسة و من ثم فهو يفضل تحقيق مصالحه الشخصية أولا قبل مصالح المؤسسة كما يهدف إلى الحفاظ على قيمته في سوق العمل. من أجل مواجهة هذه الإستراتيجية يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي من خلال اتخاذ تدابير رقابية تتمثل في إنشاء نظام حوكمة يتوفر على آليات رقابية داخلية تعتمد على (مجلس الإدارة، الرقابة المتبادلة بين المسيرين،الرقابة المباشرة للمساهمين) وخارجية عن طريق الأسواق(سوق رقابة المسيرين، السوق المالي، البنوك...)[2]، كما أن اللجوء للاستدانة يسمح للمسير– المالك من التخلص من ضبط المساهمين الآخرين التي تؤدي إلى بروز علاقة وكالة أخرى مع الدائنين، إذ يلجأ الدائنين إلى إدراج شروط تعاقدية وأخذ ضمانات من المؤسسة من أجل المحافظة على مصالحهم.

[1] Ait Ikhlef Abdelghani, le gouvernement d'entreprise, mémoire de magistère à l'Ecole Supérieure de Commerce, 2002, p 1.

[2] بن عيشي بشير، دبلة فاتح، مقالة حول حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومات المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)،ص 2.

وعلى خلاف Jensen وMeckling فإن Fama درس الفصل بين الملكية والقرار، وقد توصل إلى أن مراقبة قرارات المسيرين ليس من اختصاص المساهمين، حيث يميز بين وظائف الإدارة والمخاطرة لذا فان هناك عاملي إنتاج مختلفين، يتمثل الأول في القدرة الإدارية للمسيرين، والثاني في القدرة على تحمل المخاطرة وهي مرتبطة بالملاك أوأصحاب الملكية.[1]

إذا فحوكمة المؤسسات جاءت كرد فعل للمساهمين من أجل الحد من التصرفات الانتهازية للمسيرين و فرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع وتحافظ على استمرارية المؤسسة أيضا، حيث أصبحت الحوكمة ذات أهمية ليس فقط بالنسبة للمدراء والمساهمين وإنما كذلك بالنسبة للمدراء السياسيين، إذ أن تطبيق حوكمة المؤسسة يتأثر في كل دولة بالنظام القانوني من جهة (القواعد، القوانين...) ومن جهة أخرى بجهات مالية و عمومية(مؤسسات، منظمات...).

بالإضافة لذلك فقد أدت الفضائح المالية الحديثة و سقوط البورصات المرتبطة بكل من روسيا، أسيا والبرازيل في مجال شفافية تسيير المؤسسة والإعلانات المالية في بعض الدول البارزة إلى ضرورة وجود آليات تحمي مصالح المستثمرين سواء المحليين أو الخارجيين.[2]

من خلال كل هذا يعتبر من الضروري عرض بعض التعاريف المتعلقة بحوكمة المؤسسة.

1-1-1-1- مفهوم حوكمة المؤسسات

يعد مصطلح حوكمة المؤسسات الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح corporate governance ، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح و التي اتفق عليها فهي " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة "[3]، لقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، ونتيجة لارتباط موضوع حوكمة المؤسسات بمجالات وأطراف مختلفة كالإدارة ،مجلس الإدارة ،المساهمين وأصحاب المصلحة، ظهرت الكثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة المؤسسات.

وقد تم تعريفها من طرف G.Charreaux بـــأنها " تضم مجموعة من الآليات من أجل الحد من السلطات و التأثير على قرارات المدراء، أو بمعنى أخر هي التي تحوكم قيادتهم و تعرف فضائهم السري (discrétionnaire)* "[4].

---

[1] معراج عبد القادر هواري و أحمد عبد الحفيظ، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 8.

[2] Ait Ikhlef Abdelghani، op-cit، p2.

[3] محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية تطبيقية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الإسكندرية، ص1.

[4] Vincent Roches-Donavy, Article sur la gouvernance d'entreprise, P 1.

* « la gouvernance d'entreprise qui recouvre l'ensemble des mécanismes qui ont pour effet de délimiter les pouvoirs et d'influencer les décisions des dirigeants، autrement dit qui gouvernent leur conduite et définissent leur espace discrétionnaire ».

أما التعريف الذي جاءت به منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD يتمثل في " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة، مجلس الإدارة، حملة الأسهم و غيرهم من المساهمين ".[1]

وقد أشارت إحدى الدراسات : بأن هناك مدخلين لتحديد مفهوم حوكمة المؤسسات:

المدخل الأول: مدخل المساهم (Shareholder) الذي يهتم بتعظيم حقوق المساهمين الممثلة في الربحية.

المدخل الثاني: مدخل الأطراف المتعددة ذات العلاقة بالشركة (Stakeholder) مثل المدراء ،العملاء ،الدائنين ،العمال والأطراف الأخرى، و يهتم هذا المدخل بتحقيق مصالح هؤلاء الأطراف.

عرفت حوكمة المؤسسات من طرف Demirage،I،et al، (2000) " بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات و مساهميها و أصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة.[2]

إن مفهوم حوكمة المؤسسات يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة، بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.[3]

يلاحظ من خلال عرض التعاريف السابقة التي أعطيت لحوكمة المؤسسات أن أغلبها أجمعت على أن الحوكمة هي عبارة عن النظام الذي يسمح بحماية حقوق المساهمين والحفاظ عليها، كما تهدف إلى تحقيق الشفافية والإفصاح في المؤسسة، بحيث يمكن القول بأنها تعمل على ضمان سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل المؤسسة مما يؤدي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات وتحقيق النمو المالي وتدعيم الكفاءة والنزاهة في سوق رأس المال.

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة المؤسسات وهي:[4]

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمدراء والمساهمين وأصحاب المصالح.
- التأكيد على أن الشركات يجب أن يتم إدارتها في صالح المساهمين.

---

[1] Idem, p 4.

[2] إبراهيم السيد المليجي، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 14.

[3] نفس المرجع، ص 15.

[4] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص19.

– مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمساهمين.

في ضوء ما سبق يمكننا الإشارة إلى ما يلي:

- شمول مفهوم حوكمة المؤسسات للعديد من الأبعاد سواء الاقتصادية، القانونية، الإدارية أوالمحاسبية.

- ازداد انتشار مفهوم حوكمة المؤسسات بصورة واسعة بعد حدوث الكثير من الانهيارات والأزمات الاقتصادية للكثير من الوحدات الاقتصادية العملاقة، مما يعني فعالية الدور الذي يقوم به هذا النظام وما يتضمنه من وسائل للعلاج والإفصاح لمثل هذه الانهيارات والأزمات.

- يساعد مفهوم حوكمة المؤسسات في القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية سواء من داخلها أو من خارجها، وذلك عن طريق الحد من سيطرة الإدارة وإعطاء سلطات أوسع للفئات الأخرى–خاصة المساهمين– وغيرهم من أصحاب المصالح.

- القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لنظام حوكمة المؤسسات هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة، وقد أكدت على ذلك الكثير من الدراسات مثل:Forker،1992-Moerland،2000-Gompers،2001- Eugene،2003

- اهتمام مصطلح حوكمة المؤسسات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات، لذا فإن غياب الحوكمة قد يعرض المؤسسة للعديد من المصاعب والمخاطر المالية نتيجة لخطر الغش والتلاعب.

1–1–2– ظهور مفهوم "حوكمة المؤسسة" في دول الأنجلوساكسون Anglo-Saxon

كان ظهور حوكمة المؤسسة لأول مرة في دول الأنجلوساكسون في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نتيجة للأعمال التي قام بها كل من Berle،1932 Means.

أ– الولايات المتحدة الأمريكية

لقد عرف ظهور مفهوم حوكمة المؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية مرحلتين أساسيتين:[1]

[1] Pastre Olivier, Le Gouvernement d'entreprise. Questions des méthodes et enjeux théorique, Revue d'économie Financière N°31, 1994, P 18.

- المرحلة الأولى

عرفت هذه الظاهرة أول ظهور لها بعد الأزمة الاقتصادية لـــ1929 تبعا للأعمال التي قام بها Means،Berle في 1932 إذ أعطت هذه الأعمال نظرة جديدة للقواعد الأمريكية التي بدأت بقانون Securities Act(1933) وقانونSecurities Exchange Act(1934) ،كما تضمنت هذه القوانين حماية المساهمين بسبب المشاكل التي ظهرت بين هؤلاء والمسيرين.

في بداية القرن 20 كانت ملكية العديد من المؤسسات الأمريكية الكبرى عائلية هذا يعني أن أصحاب الملكية والمسيرين كانوا من العائلة. لكن مع التطور الاقتصادي وتزايد الحاجات المالية للمؤسسات، قامت معظم المؤسسات الأمريكية العائلية بإدخال أطراف خارجية في رأس المال، لذا كانت أول مساهمة في رأسمال هذه المؤسسات للبنوك عن طريق المشاركات ليتم بعد ذلك مشاركة الخواص، بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت الأسواق المالية مركز الرأسمالية الأمريكية مما ولد فيما بعد ظاهرة حوكمة المؤسسات.

لكن مع انهيار البورصات توقف التطور السريع للنشاطات ونتج عنه تراجع الكثير من المؤسسات الاستثمارية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم توعية السلطات بضرورة وضع إطار قانوني يسمح بالدفاع عن مصالح المستثمرين.

ومن بين الأعمال المسجلة في هذا الإطار نذكر ما يلي:[1]

- « Mc Fadden Act » هذا القانون يمنع البنوك من القيام بفتح فروع خارج مجال عملها.
- إنشاء لجنة تداول الأوراق المالية « S E C ».
- قانون « Glass Steagall Act » الذي تم وضعه بغرض الفصل بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال بالإضافة إلى تقليل مشاركات البنوك في المؤسسات.

بالإضافة إلى إصدار التشريعAntitrust والذي جعل المشاركات المتبادلة ممنوعة.

لذا نتيجة لهذه الأحداث ظهر شكل جديد من الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية هي رأسمالية الجمهور، حيث أنه في سنوات 1960 قام الخواص بحيازة 3/4 من الأسهم المسعرة في البورصة.

- المرحلة الثانية

في بداية سنوات 1970 تم استئناف النقاش حول حوكمة المؤسسة ذلك مع ظهور وتطور المناقصات العمومية للشراء (OPA)، أما في سنوات 1990 فقد تم زيادة سلطات المؤسسات الاستثمارية لأن أسباب رقابة المؤسسات وآليات الحوكمة هي الفضائح المالية التي عرفتها هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة كفضيحة Universel،Vivendi، Enron، Worldcom .

[1] Ait Ikhlef Abdelghani, op-cit, P 4.

ب- بريطانيا

يعتبر ظهور مفهوم الحوكمة في بريطانيا مشابها لظهوره في الولايات المتحدة الأمريكية حتى وإن لم تكن هناك قواعد مكتوبة.

ولقد كان تنظيم ملكية المؤسسات في بريطانيا يرجع للبنك الانجليزي Banque d'Angleterre الذي يقوم بدوره بإعطاء موافقته للبنوك من أجل الحصول على مشاركات في المؤسسات[1].

إلا أن بداية النقاش حول حوكمة المؤسسة في بريطانيا كان في نهاية سنوات 1980 وبداية سنوات 1990 بسبب ضعف المنافسة بين المؤسسات الانجليزية وإفلاس بعض المؤسسات في الدول مثل:Maxwell ،Guinness،B.C.C.I، لذا نتيجة لهذه الأحداث تم وضع لجان لدراسة ظاهرة حوكمة المؤسسات وأهميتها من أجل طمأنة الأسواق كلجنة Greenbury،Cadbury .

1-1-1-3- ظهور مفهوم حوكمة المؤسسات في فرنسا

يرجع ظهور هذا المفهوم لبداية سنوات 1990 نتيجة لمجموعة من العوامل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- موجة الخوصصة التي عرفتها المؤسسات الفرنسية انطلاقا من سنوات 1980 تبعا لتحرر الدولة من التزاماتها من خلال فتح رأسمال بعض المؤسسات الكبرى: Elf-aquitaine Thomson،،كما أن في بداية 90 الكثير من البنوك كانت عبارة عن مؤسسات عمومية في حين أصبح الكثير منها حاليا مخصخص.

- فتح رأسمال البعض من المؤسسات العائلية الكبرى التي كانت تسعى لإدخال أطراف خارجية مثل: Saint-Gobain،Pernod-Ricard ، وقد كانت البنوك في بداية الأمر هي المشارك الأساسي في مثل هذه المؤسسات ذات الخاصية العائلية ليتم بعد ذلك فتح رأس المال للجمهور.

- تطوير المساهمة الفردية(الحاملين الصغار) وجمعيات الدفاع عن مصالح الحاملين الصغار.

- ظهور مفهوم l'actionnariat salarie المتمثل في استرجاع الأسهم من خلال أموال تقاعد الأجراء، كان أول سهم في هذا المجال في سنة 1988.

1-1-2- مختلف النظريات المكونة لنظام الحوكمة[2]

هناك العديد من النظريات المكونة لنظام حوكمة المؤسسات، لكننا سنحاول من خلال هذه النقطة التطرق فقط لنظرية حقوق الملكية، نظرية الوكالة ونظرية التجذر.

[1]A. le Parmentier et Morange, le gouvernement d'entreprise dans les économies Anglo-saxonnes, les cahiers français, n°277, pp85-86.
[2] Frederic Parrat, le gouvernement d'entreprise, Paris, Dunod, 2003, p12.

1-1-2-1- نظرية حقوق الملكية(Théorie des droits de propriété)

أشار Adam Smith إلى أن هدف نظرية حقوق الملكية هو محاولة فهم كيف يمكن لنوع من أنواع حق الملكية أن يؤثر على نوع من أنواع الأنظمة الاقتصادية. **لذا** اقترح كل من Pejovich وFurubotin تقسيم أنواع ملكية المؤسسات (وذلك من خلال التقسيم التقليدي) إلى 03 أنواع:

- **L'usus:** يمثل حق استعمال السلعة.
- **Le fructus:** مرتبط بحق الحصول على أرباح (fruits).
- **L'abusus:** متعلق بحق بيع السلعة.

يمكن إظهار أنواع ملكية المؤسسات التي قام باقتراحها هذان الباحثان كما يلي:

أ- في المؤسسات الرأسمالية

L'usus، l'abusus، le fructus هي مجمعة في يد شخص واحد فقط وهو المالك أوالمقاول، هذا يعني أنه لا يوجد هناك فصل بين وظيفة القرار ووظيفة الملكية مما يجعل المؤسسة الرأسمالية أكثر فعالية.

ب- في المؤسسة الإدارية(l'entreprise managériale)

إن حقوق الملكية تكون مجزأة في مثل هذا النوع من المؤسسات، حيث أن صاحب الملكية يكون بحوزته كل من l'abusus وle fructus (معناه يتحصل على جزء من الأرباح ويكون له الحق في بيع السندات أو أسهم الملكية)، بينما المسير فيكون له l'usus بما أنه يعمل على تسيير المؤسسة. إن هذا الفصل لحقوق الملكية ينتج عنه تعارض المصالح بين كل من صاحب الملكية والمسير غير المالك لأن المدراء الذين لا يتوفرون على جزء من رأسمال المؤسسة لا يبحثون على تعظيم ثروة المساهمين.

وإذا كان رأسمال المؤسسة جد مشتت فان المدراء سوف يمتازون باستقلالية كبيرة أما بالنسبة لقدرات المساهمين في مراقبة هؤلاء المسيرين فتكون ضعيفة، ومن ثم فان المؤسسة الإدارية تكون أقل فعالية من المؤسسة الرأسمالية.

توصل Williamson من خلال تحليل قام به إلى أن إمكانية تجزئة حقوق الملكية يمكن أن تزود المدراء بهامش كبير في العمل لأن هؤلاء يمكنهم استعمال حقوق الملكية بثلاثة طرق مختلفة:

- البحث عن تعظيم أجرتهم وذلك من خلال تعظيم ربح المساهمين.
- البحث عن تعظيم أجرتهم بدون الاهتمام بمصلحة المساهمين.
- القيام بمصاريف شخصية من أجل استهلاكاتهم الشخصية من خلال المس بمصلحة المساهمين.

جـ- في المؤسسة العمومية

L'usus يكون بحوزة مجموعة الأجراء بينما كل من l'abusus وle fructus فإنهما يكونان في يد الدولة أو السلطات العمومية، إن هذا النوع من المؤسسات يكون غير فعال. أشار Gomez إلى أن في المؤسسات العمومية: "الأجراء تكون لهم مصلحة بكل ما تقوم به المؤسسة من تطوير، لكن من الناحية الفردية فان كل واحد منهم يفضل العمل قليلا والحصول على أجر كبير".

د- في المؤسسات التعاونية أو التعاضدية (coopérative)

الملكية تكون هنا جماعية لأنه لا يوجد صاحب ملكية حقيقي ومنه لا توجد رقابة فعالة على التسيير، إذ أن le fructus يكون بحوزة مجموع الأجراء والمدراء أو المسيرين، لذا تتميز هذه المؤسسة بفعالية هيكلتها.

إن نظرية حقوق الملكية انتقدت في بعض الأحيان لأن هدفها الأول هو تبيين سمو أنظمة الملكية الخاصة على أشكال الملكية الجماعية. وامتدادا لهذه النظرية، فان نظرية الوكالة سوف تتجه لوضع آليات رقابة تمكن من إيجاد حلول لتعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين في المؤسسة الإدارية.

1-1-2-2- نظرية الوكالة

كانت بداية نظرية الوكالة عن طريق نشر نص في 1976 من طرف Meckling وJensen في الجريدة المالية الاقتصادية (Journal of Financial Economics)، اعتبر هذان الباحثان وجود اختلافات في المصالح في كل المؤسسات الإدارية بين المسيرين والمساهمين باعتبارهما مرتبطين عن طريق علاقة الوكالة.

يشير كل من Meckling وJensen إلى " وجود علاقة وكالة عندما، يكون شخص في خدمة شخص أخر من أجل تكملة تحت اسم هذا الأخير أي عمل من أعماله". وفي إطار علاقة الوكالة بين مساهم / مسير، الرئيس(المساهم) سوف يمنح l'usus من ملكيته الخاصة للوكيل وهو (المسير). حيث يكلف هذا الأخير بتسيير l'usus في مصلحة رئيسه.

كما أشار أصحاب هذه النظرية إلى أنه عندما يتم توكيل المسير من طرف المساهم أو مجموعة من المساهمين من أجل تسيير المؤسسة يكون من المستحيل توقع مجموع الأحداث التي سوف تتم في المستقبل عن طريق العقد، وهذا يعني وجود عقود غير مكتملة.

زيادة على ذلك فإن تصرفات المتعاقدين قابلة لخلق نوعين من المشاكل:

- مشكل hasard moral: يكون هذا المشكل عندما يكون تصرف أحد من المتعاقدين مختلف عما تم الالتزام به في العقد.

- مشكل الاختيار المعاكس (sélection adverse): تكون هذه الحالة عندما يقوم أحد المتعاقدين (المسير) بإخفاء بعض المعلومات عن الطرف الآخر قبل القيام بالعقد لخدمة مصلحته، إذا تكون العقود

بطبيعتها غير تامة وغير مكتملة، بالإضافة إلى ذلك فإن المساهمين لا تكون لديهم دائما الإمكانية لتقييم ومراقبة عمل و نتائج المدراء.

يمتاز المدراء في مركز كل العلاقات مع أصحاب المصالح stakeholders بعدم تماثل المعلومات، ويكون لهم في بعض الأحيان إمكانية التلاعب في المعلومات التي تحول للمساهمين حتى يتحررون من الرقابة التي تقام عليهم. ومن ثم فإن المساهمين في غالب الأحيان يكونون غير قادرين على رقابة جهود المدراء وتقييم كفاءتهم.

كما أشار أصحاب نظرية الوكالة إلى أن مصالح المسيرين تختلف عن مصالح المساهمين بسبب عدم تواجدهم في نفس الاتجاه نحو الخطر aversion pour le risque حيث أن في الغالب يحوز المساهمين على أسهم في عدة شركات وذلك من أجل تنويع محفظتهم المالية، هذا يعني استعدادهم لتحمل خطر كبير. على العكس، فإن المسير لديه اتجاه ضعيف نحو المخاطر لأنه يركز شبه ثروته البشرية، المالية في مؤسسة واحدة.

1-1-2-3- نظرية التجذر théorie d'enracinement

أ- تعريف التجذر

يتم توجيه استراتيجيات التجذر نحو جعل مختلف آليات الرقابة على المدراء حيادية وذلك من أجل تخفيض أخطار عزلهم والحصول على مزايا شخصية، إن المدراء يتميزون بعدم تماثل المعلومات في مركز اتخاذ القرارات حول المؤسسة، في هذه المرحلة يمكنهم القيام باتخاذ قرارات لا تعظم ثروة المساهمين ولكن تقوي وتعزز مكانتهم الداخلية، لذلك فان المدير يصبح "مجذرا" ويتم هذا عندما تكون هناك صعوبة في عزل المدير (معناه تحمل تكلفة) من طرف المساهمين أو مجلس الإدارة.

تم اقتراح نظرية التجذر من طرف Vishny وShleifer[1] إذ يعتبران أن المدراء تكون لهم دائما إمكانية تفادي آليات الرقابة المتوقعة من طرف نظرية الوكالة، من خلال القيام بالتلاعب بالحسابات الموجهة للمساهمين، جعل مجالس الإدارة منحازة، ويتم هذا بتعيين إداريين "متواطئين" وتغيير هيكلة رأس المال. وقد توصل Vishny ، shleifer وMorck إلى أن المدراء الذين يسعون للتجذر يمكنهم الوصول إلى ذلك عن طريق توجيه استثمارات المؤسسة نحو مصلحتهم.

لقد قام كل من Stigliz وEdlin بدراسة بينا فيها أن المدراء يحاولون دائما توجيه استثمارات المؤسسة نحو أصول مميزة وفي المجالات التي يحوز فيها المدراء على معارف خاصة، كما أشارا إلى أن المدراء يعملون على زيادة عدم التأكد فيما يخص الاستراتيجيات والاستثمارات الخاصة بالمؤسسة من أجل عدم تمكين المنافسين من فهم هذه الاستراتيجيات، من خلال وضع معوقات الدخول لتفادي وجود مدراء منافسين لهم. أما فيما يخص المنافسة الداخلية فيقوم المدراء بتعيين أشخاص أقل كفاءة في مناصب الإدارة العامة (المالية، التسويق، التجارة) وليست لديهم كفاءة في مجال الإدارة العامة.

[1] Shleifer et vishny, management entrenchment : the case of manager specific investments, journal of financial economis, P 25, 123-139.

ب – تجذر المدراء هل يساهم في حسن الأداءperformance؟

للتجذر أثار سلبية على المساهمين لأنه يؤدي إلى تكاليف مرتفعة واستثمارات غير مثالية، وفي المقابل يمكن أن يكون ايجابي عندما يسمح للمؤسسات بالاستفادة من شبكة العلاقات التي تمكنها من التطور.

بالنسبة لـــ Heffat وCastanias فإن التجذر يمنح الاستقرار للمدراء والذي يمنحهم المحافظة على مكانتهم والاستفادة من كل القيم التي سوف يساهمون في خلقها، بمعنى آخر المدراء لا يقبلون القيام بخلق قيمة إلا إذا كانوا متأكدين أنها لن تكون مستهلكة من قبل مدراء منافسين لهم كما يعتبر هذان الباحثان أن المدراء لا يكونون مجبرين على خلق إيرادات أو مداخيل إلا إذا كانت هناك إمكانية لتحفيزهم بجزء من الإيرادات التي تم خلقها، في هذه الحالة أصحاب المصالح (stakeholders) تكون لهم مصلحة من أن يستفيد المدراء من بعض الاستقرار وذلك من أجل حثهم على خلق ثروات في المدى الطويل تكون فعالة.

أما فيما يخص Larcker وHeffat فيعتبران أن عدم إمكانية المدير على التجذر تؤدي إلى المخاطرة بتخفيض مستوى استثماراته في رأس المال البشري الخاص بالمؤسسة وهذا ما لا يكون مشجعا بالنسبة للمساهمين.

المطلب الثاني:أهمية ومبادئ حوكمة المؤسسات

نظرا لتزايد أهمية الحوكمة في إدارة مختلف المؤسسات لتفادي الأزمات المالية سيتم من خلال هذا المطلب تقديم أهمية الحوكمة والمبادئ المتعلقة بها.

1-2-1- أهمية حوكمة المؤسسات

إن تزايد أهمية الحوكمة في إدارة المؤسسات هو من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية ومن ثم فهي تعد من أهم العمليات الضرورية واللازمة لأداء المؤسسات لوظائفها بأكمل وجه، وتأكيد نزاهة مجلس الإدارة فيها وكذلك ضمان وفاء المؤسسة بالتزاماتها وضمان تحقيق أهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم. لذا يعتبر تعرض المؤسسات التي لا تطبق قواعد ومبادئ الحوكمة اللازمة للفضائح المالية متزايد بدرجة كبيرة عن المؤسسات التي تطبق هذه المبادئ والقواعد.

كما تعتبر حوكمة المؤسسات أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة المؤسسات بأسلوب يؤدي إلى حماية أموال المساهمين، وتوفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقات المرتبطة بالمؤسسات، وفي نفس الوقت أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة المؤسسات ومحاسبتهم، بالإضافة إلى قيام الحوكمة بتحقيق عدم التمييز بين أصحاب المصالح مع المحافظة على حقوق المساهمين القانونية في نقل ملكية الأسهم وفي اختيار أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على كافة المعلومات عن المؤسسة التي تؤثر على قراراتهم.

وتظهر أهميتها في محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده وضمان تحقيق النزاهة والاستقامة لكافة العاملين، من مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين حتى أدنى العاملين، وتفادي وجود أية أخطاء متعمدة أو انحراف متعمد وغير ذلك، كما تسعى إلى تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية الفعالة التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء والاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجيين وتحقيق أعلى درجة من الاستقلالية والفهم، وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أومن المديرين التنفيذيين.[1]

تعد حوكمة المؤسسات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لأداء أي مؤسسة لوظائفها بأكمل وجه، وتأكيد نزاهة مجلس الإدارة فيها وكذلك ضمان وفاء المؤسسة بالتزاماتها وضمان تحقيقها لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم.

ويمكن القول أن زيادة أهمية حوكمة المؤسسات في الفترة الحالية يرجع للأسباب التالية:[2]

- لقيت قواعد حوكمة المؤسسات العاملة بالأسواق الناشئة اهتماما بالغا من المستثمرين نتيجة العولمة وزيادة حجم استثمارات المؤسسات الأجنبية في تلك الأسواق، لذلك فإن قرار الاستثمار من قبل المؤسسات الأجنبية في مؤسسة ما، لا يقتصر فقط على تواجد إدارة كفء للمؤسسة، بل يهتم المستثمرون أيضا بمدى تطبيق قواعد الحوكمة من قبل الإدارة.

- حظيت قواعد حوكمة المؤسسات باهتمام بالغ نتيجة لانهيار بعض المؤسسات الكبرى في العالم والتي لم تؤثر فقط على من لهم صلة مباشرة بالمؤسسات مثل المديرين والمساهمين والمحاسبين بل أيضا أثرت على الموظفين والعملاء والموردين والسوق ككل ومن الأمثلة الدالة على عدم الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات هو انهيار وإفلاس شركة "إنرون للطاقة ".

- دفعت خوصصة الحكومات و الشركات إلى تلبية مطالب المساهمين ومن ضمنها الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة.

- يساهم تطبيق قواعد الحوكمة في تحسين سبل إدارة الشركات من خلال:

❖ وضع إستراتيجية الشركة.

❖ تحديد أهداف الشركة وكيفية تحقيقها.

❖ التأكد من أن الاندماج أو الاستحواذ يتم لزيادة كفاءة الشركة.

❖ تحفيز المديرين والعاملين على أداء عملهم بكفاءة وفاعلية.

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[2] نفس المرجع، ص 26.

- إن التزام المؤسسات بتطبيق قواعد الحوكمة يساعدها على رفع كفاءة الإدارة وزيادة فاعلية استغلال الموارد البشرية والمادية على أكمل وجه لتقديم خدمات ومنتجات جديدة بأسعار مناسبة مما يساهم في تنمية الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي للدول.

1-2-2- مبادئ حوكمة المؤسسات

يمكن تعريف مبادئ حوكمة المؤسسات بأنها مجموعة الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على الشركات المملوكة لقاعدة عريضة من المستثمرين(شركات الاكتتاب العام) وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة مثل: مجلس الإدارة، المساهمين، الدائنين، البنوك، الموردين...الخ، وتظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة والتي تحكم اتخاذ أي قرار قد يؤثر على مصلحة الشركة أو المساهمين بها.

وتقوم تلك المبادئ بتحديد الآتي:

- كيفية اتخاذ القرارات.
- الشفافية والإفصاح في تلك القرارات.
- السلطة والمسؤولية للمديرين والعاملين بالشركة.
- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين.
- حماية حقوق صغار المساهمين.

ترتكز مبادئ حوكمة المؤسسات بشكل أساسي على الشركات المقيدة في البورصة، وكذلك الشركات المطروح أسهمها للاكتتاب العام إلا أنها يمكن أن تطبق أيضا على المؤسسات والشركات التي لا يتم تداول أسهمها بالبورصة أو التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام مثل المؤسسات العمومية.

ويستند تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المعايير والمبادئ المقبولة دوليا.لذا توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى تلك المبادئ بحيث وافق الوزراء على هذه المبادئ في اجتماع مجلس المنظمة على المستوى الوزاري في 27/26 ماي1999.[1]

وفيما يلي يمكن ذكر المبادئ الأساسية للحوكمة:

1-2-2-1- مبدأ حقوق المساهمين

يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك

[1] نفس المرجع، ص77.

عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة. وتسمح هذه الإجراءات على تحديد مجموعة من الموضوعات الأخرى المرتبطة بالاهتمام الأساسي لحماية قيمة المؤسسة[1].

ينبغي أن يكفل الإطار العام لحوكمة المؤسسات حماية حقوق المساهمين

– للمساهمين الحق في المشاركة وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة.

– ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، وينبغي إحاطتهم بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين.

– يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

– ينبغي السماح لأسواق الرقابة على المؤسسات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.

– ينبغي أن يأخذ المساهمون– ومن بينهم المستثمرين المؤسسيين– في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

1-2-2-2- مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.[2]

– يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

– يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

– ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة.

1-2-2-3- مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.[3]

---

[1] كاثرين كوتشا هلبلينغ وآخرون، ترجمه سمير كريم، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين، الطبعة 3، واشنطن :مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، ص 12.

[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، القاهرة، 2004، ص8.

[3] كاثرين كوتشا هلبلينغ وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص150.

- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة المؤسسات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

- إتاحة فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

- يجب أن يسمح إطار حوكمة المؤسسات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة المؤسسة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

1-2-2-4- مبدأ الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقق الإفصاح الدقيق-وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتعلقة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، الملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.[1]

- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية المالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة.

- يجب الاعتماد على عملية المراجعة السنوية عن طريق مراجع مستقل، وذلك بهدف إتاحة التدقيق الخارجي الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.

- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية الحصول على المعلومات في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

1-2-2-5- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.[2]

- يجب أن يعمل مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.

- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

---

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، مرجع سبق ذكره، 2004 ، ص10.
[2] نفس المرجع، ص11.

– يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

– يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشئون المؤسسة، وأن يجرى ذلك–بصفة خاصة– على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

– يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

وفي عام 2004 توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى صيغة جديدة للمبادئ الخاصة بحوكمة المؤسسات بهدف دعم الثقة في سوق رأس المال مع إضافة مبدأ سادس جديد يتمثل في ضرورة وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات.[1]

1-2-2-6- ضرورة وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات

حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة المؤسسات من أجل رفع مستوى الشفافية و أن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة.[2]

حيث تتطلب المبادئ الجديدة لحوكمة المؤسسات توسيع دور المساهمين فيما يتعلق بتعيين أعضاء مجلس الإدارة، وتحديد مكافأة المديرين التنفيذيين العاملين بالمؤسسة.

كما تعمل المبادئ الجديدة لحوكمة المؤسسات على التحقق من وجود آليات لمواجهة أي تعارضات محتملة في المصالح بين العديد من الأطراف مع تعرف كل طرف على حقوق الأطراف الأخرى ذات المصلحة وحمايتها.

وركزت كذلك هذه المبادئ على ضرورة توافر الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، والتأكيد على تطبيق المعايير المحاسبية، ودور مجلس الإدارة في عملية الإفصاح، والتأكيد على استقلال ونزاهة المراجع الخارجي. كما تركز على الرقابة الداخلية وضرورة وجود أنظمة فعالة للرقابة الداخلية للحد من التلاعب والغش والتعارض في المصالح.

المطلب الثالث: أنظمة الحوكمة وتطبيقاتها في مختلف الدول

بعدما قمنا بتقديم الإطار النظري للحوكمة وتبيين أهميتها ومبادئها، فإنه سيتم في هذا المطلب الاتجاه للجانب التطبيقي للحوكمة، إذ يرتكز هذا المطلب على إبراز التطبيق الدولي للحوكمة، ومختلف الأنظمة النظرية التي تتعدد أنواعها وتختلف من دولة إلى أخرى، حيث ترجع تغيرات هيكل الحوكمة

[1] عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات – دراسة ميدانية-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008-2009، ص 12.
[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة، مرجع سبق ذكره، ص12.

نتيجة لمزج العديد من العوامل منها الثقافية، الدولية أو البيئة القانونية، السياسة الدولية، مستوى تطور الأسواق المالية...الخ.

1-3-1- تجربة الدول في مجال حوكمة المؤسسات

إن تطبيق حوكمة المؤسسات يختلف حسب البيئة التي تنشط فيها المؤسسات وبهذا تختلف من دولة إلى أخرى، لذا سنحاول التطرق لتجربة دول الأنجلوساكسون ودول ذات اقتصاد المديونية في تطبيق حوكمة المؤسسات.

1-3-1-1- تطبيق حوكمة المؤسسات في دول Anglo-Saxon

إن دول Anglo-saxon لديهم تطبيق متقارب لحوكمة المؤسسة، بالرغم من اختلاف البيئات القانونية وهذا ما يجعل بعض الجوانب مختلفة بالنسبة لهذه الدول.

أ- الولايات المتحدة الأمريكية[1]

تشابهت الاهتمامات في الولايات المتحدة الأمريكية مع المملكة المتحدة لمفهوم حوكمة المؤسسات خاصة وأن الدولتين لهما علاقات اقتصادية قوية مع بعضهما البعض وارتباط العديد من المؤسسات بالبلدين فيما بينهم. وذلك بالرغم من أن هياكل المسؤولية في المؤسسات ولجنة بورصة الأوراق المالية في كلا البلدين تختلف في بعض الجوانب.

ولقد كانت أكثر السمات البارزة لملكية المؤسسات في الولايات المتحدة هي غياب المستثمرين المهيمنين حيث أن أسهم المؤسسات الأمريكية يمتلكها أعداد كبيرة من المساهمين ويوجد عدد كبير من المؤسسات لا يمتلك أي من المساهمين ما يزيد عن 1% من أسهمها سواء ا كانوا أفرادا أو مؤسسات.

إن التطور الذي حصل في سوق الأوراق المالية ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبة المؤسسات، وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها المؤسسات بالإضافة إلى التطور الذي وصلت له مهنة المراجعة والمحاسبة، أدى إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات والتزام المؤسسات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له وخاصة المقيدة في البورصة، ومن الملاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة وهو أكبر صندوق معاشات في الولايات المتحدة الأمريكية، بتعريف حوكمة المؤسسات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، ولقد قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ لتطبيق حوكمة المؤسسات وقد قسمت إلى مبادئ جوهرية وخطوات إرشادية. (The California public employees retirement system -calp ERS-)،

وركزت هذه المبادئ على تشكيلة مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عن المجلس والمكافآت الخاصة بأعضاء المجلس، ومعايير لتقييم الأداء وقدرة أعضاء مجلس الإدارة المستقبلية على تعميم أداء المدراء والتنفيذيين، و أوضحت الخطوط الإرشادية إلى ضرورة الاتفاق بين المجلس والمساهمين على تعريف

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص 13-14.

محدد وواضح لمفهوم الاستقلال، ويعاب على هذه المبادئ انه بعد فترة من إصدارها وجهت لها العديد من الانتقادات وأخذ الصندوق بحذف بعضها حتى أصبحت بدون جدوى.

وفي عام 1987 قامت اللجنة (COSO) بإصدار تقريرها المسمى (Treadway commission) والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات.

ولقد أصدر كل من (New York Stock Exchange –NYSE–) و (Association Of Securities Dealers –NASD–) عام 1999 تقريرهما الشهير المعروف باسم (Blue Ribbon Report) والذي اهتم بفاعلية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة بالمؤسسات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات، وتضمن هذا التقرير مسؤولية لجنة المراجعة اتجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الخارجية وكذلك مسؤولية لجنة المراجعة اتجاه وظيفة المراجعة الداخلية.[1]

لقد أظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أسباب الفضائح المالية التي أحدثت خلل رئيسي في أخلاقيات وممارسة مهنتي المحاسبة والمراجعة، وبناءا عليها قامت الحكومة الأمريكية في 30-07-2002 بإصدار تشريع جديد أسمته (Sarbanes-Oxley Act) حيث تم إلزام المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده.[2]

ب- بريطانيا

إن تطبيق حوكمة المؤسسات في بريطانيا يأخذ نفس المسار في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه توجد بعض الاختلافات نتيجة للاختلافات القانونية.

فالمدراء في الشركات البريطانية تكون بحوزتهم سلطات كما في الشركات الأمريكية وذلك بفضل تشتت المساهمة وانخفاض عدد المساهمين الكبار actionnaire de référence .

أما فيما يخص صناديق التقاعد وأموال التقاعد فلديهم جزء مهم من الأسهم المسعرة (32% في الجدول الموضح فيما يلي). على العكس فإن مشاركة البنوك، شركات التأمين و الدولة لا تتجاوز 5% من رأسمالية البورصة للدول.

[1] محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات– دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل :جامعة غزة الإسلامية،2007 ، ص62.

[2] ظاهر شاهر القشي، حازم الخطيب، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، المجلة العربية للإدارة، الأردن، 2006، المجلد 10، العدد 1، ص2.

الجدول رقم 1: المقارنة الدولية لمساهمة الشركات المسعرة في البورصة

	الولايات المتحدة الأمريكية (a)	ألمانيا (a)	اليابان (b)	بريطانيا الكبرى (c)	فرنسا (d)
عامة الجمهور(مباشرة)	39%	13%	21.8%	13%	10.6%
الأجراء (صناديق التقاعد)	28% 18%	- 4%	- 4.7%	22% 20%	3% -
Institutionnels (بما فيها عامة الجمهور)	28%	23%	36.2%	32%	24%
المؤسسات	-	42%	27%	2%	20.1%
الدولة	-	9%	0.5%	2%	6%
الاستثمارات الخارجية	5%	9%	9.8%	29%	36.3%

Source: Ait Ikhlef Abdelghani, op-cit, p27.

(a):OCDE financial accounts

(b):Tokyo Stock Exchange

(c):Office of Nationl Statistics share ownership

(d):Banque de France

إن طرح تقرير cadbury في 1992 بين الخطوط الإدارية لتطبيقات حوكمة المؤسسة. حيث أصبح تعيين الإداريين المستقلين قي مجال الإدارة القاعدة المتبعة.

1-3-1-2- تطبيق حوكمة المؤسسات في الدول ذات اقتصاد المديونية

إن هذه الدول تتميز بنسبة مديونية أكبر من النسبة الموجودة في دول الأنجلوساكسون، حيث سيتم عرض حالة كل من ألمانيا، فرنسا أين تؤدي البنوك دورا مهما، كما تتميز هذه الدول بمشاركة الدولة في الحياة الاقتصادية للمؤسسات.

أ- ألمانيا[1]

تؤدي البنوك في ألمانيا دورا مركزيا، إذ يوجد بما يعرف بمبدأ Hansbank وهو متبنى بصفة كبيرة، وهو البنك الذي يسمح بوضع علاقات دقيقة أو موثوق فيها بين المؤسسات وبنوكها.

هذا المبدأ جعل البنوك تضع علاقات متينة مع المؤسسات التي تقوم بتمويلها، لأنه بالإضافة إلى الارتباط بالموارد المالية، البنك يساهم في وضع آليات رقابة في الشركات المالية لهذا الفعل البنوك الألمانية تكون لها حقوق أي تكون دائنة ومساهمة مما يؤدي إلى تخفيض المشاكل بين الأطراف المشاركة.

[1] Ait Ikhlef Abdelghani, P 28-29.

وتتميز ألمانيا بوجود عدد كبير من المشاركات المتبادلة بين المؤسسات . لكن من خلال ملاحظة الجدول رقم 1 رأينا بأن مشاركات المؤسسات في رأسمال الشركات المسعرة كانت بنسبة 2% في بريطانيا بينما 42% في ألمانيا وهذا ما يوضح قلة المشاركات المتبادلة في بريطانيا وكثرتها في ألمانيا. حيث تتكون الشركات الألمانية من أكثر من 500أجير وهي مكونة من مجلس مراقبة surveillance يسمى بـــ (Aufsichtsrat) ومن مديرية directoire (Vorstand) مما يسمح من الفصل بين التسيير والمراقبة.

كما أن هذا النوع من التنظيمات و التطبيقات تسمح للبنوك من أن يكون لها دور مركزي في المؤسسات.

إن النموذج الألماني قد أثبت مكانته، حيث أن حوكمة المؤسسات تتجه نحو الرقابة الخارجية وذلك راجع للانتقال من اقتصاد المديونية نحو اقتصاد السوق المالي كما أن زيادة دور المستثمرين المؤسسين investisseur institutionnel (داخليين أو خارجيين) يمكن أن يكون نتيجة للعوامل الأساسية للاتجاه نحو حوكمة المؤسسات الأنجلوساكسونية.

ب- فرنسا

يتميز النموذج الفرنسي للحوكمة بنسبة الديون المرتفعة، بالإضافة إلى دور البنوك الهام في تمويل المؤسسات و غالبا ما تكون هذه العلاقات دائمة مع المؤسسات، كما أن حصص رأس المال التي تكون بحوزة المستثمرين المؤسسين والدولة في الشركة تمكنهم من أن يكون لديهم رقابة، حيث أن الدولة تكون لديها عدة مشاركات في الكثير من المؤسسات مثل Usinor، CSF،Thomson ، ... Renault،Aérospatiale

إن نظام حوكمة المؤسسات في فرنسا يقوم على نظام المشاركات المتبادلة بين المؤسسات مثال على ذلك نجد المجموعات Société Générale، BNP، AXA-UAP ، Alliang-AGF و le Crédit Agricole لديهم مشاركات متبادلة فيما بينهم بالإضافة إلى أن هذه المجموعات تحوز على حصص مهمة من رأس مال الشركات الصناعية الفرنسية الكبرى، ولذكر بعض المشاركات لدينا BNP يحوز على 5% من المجموعة AXA-UAP ، في نفس الوقت فإن هذه الأخيرة لديها 8.5% من BNP[1] ، أما Société Générale فلديها 2.6% من مجموعةAGF بينما تحوز هذه الأخيرة على 3% من Société Générale، حيث يعتبر النظام الفرنسي كشبكة عنكبوتيه والتي تلعب فيها العلاقات دور مهم في تعيين المدراء والإداريين.

وتجدر الإشارة إلى أن توصيات تقرير Vienotيتم تطبيقها من طرف مجموعة الشركات المسعرة في CAC40 وذلك بمعدل 95 %(37 من بين 40 شركة) في سنة 2002 و 100% في سنة2003، حيث أن 36% من شركات CAC40 تتبنى هيكلة قانونية ثنائية تسمح الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام. أما في سنة 2002، فإن 90% من شركات CAC40 قاموا بالإعلان عن معلومات مفصلة حول المكافآت أو الامتيازات الفردية للمدراء.

[1] Le Monde, Informations publiées dans ce journal le 17/6/1998, article traitant du capitalisme français.

1-3-2- الأنظمة الكبرى لحوكمة المؤسسات

إن أنظمة حوكمة المؤسسات تختلف وتتغير من دولة إلى أخرى لارتباطها بالطريقة التي ينظم فيها رأس المال، لذا سنتطرق من خلال هذه النقطة لأنظمة حوكمة المؤسسات الموجودة والمختلفة من بيئة إلى أخرى.

1-3-2-1- الأنواع الرئيسية لأنظمة الحوكمة

فحسب S.PROWSE يشير إلى أن الاختلاف في حوكمة المؤسسات ليس فقط نتيجة لحوادث تاريخية أو ثقافية، وإنما هي ناتجة عن الاختلافات في المحيط القانوني والتشريعي للمؤسسات.[1]

و انطلاقا من الدراسات التي تمت في هذا المجال فانه يلاحظ وجود نموذجين أساسيين لحوكمة المؤسسات، أما بالنسبة للنماذج الأخرى فما هي إلا مزج بين هذين النموذجين .

يتمثل هذين النموذجين فيما يلي:[2]

- نماذج الحوكمة القائمة على كيفية عمل الأسواق،
- نماذج الحوكمة المتميزة بمحدودية في آليات الأسواق، و تركز على الوساطة البنكية.

أ- تقسيم Berglof

إن تحليل أنظمة حوكمة المؤسسات سمح لـ**Berglof**[3] من القيام بتقسيم نظام حوكمة المؤسسات إلى نموذجين أساسيين هما:

- الأنظمة الموجهة – للأسواق les systèmes orientés - marchés
- الأنظمة الموجهة – للبنوك les systèmes orientés – banques

✧ **الأنظمة الموجهة للأسواق**

تتمركز هذه الأنظمة أساسا في دول الأنجلوساكسون حيث تتميز بالمرور بالأسواق في كل المخططات: اكتساب الأموال، توظيف المدراء...

وتتميز هذه الأنظمة بالخصائص التالية:

- نسبة الوساطة المالية ضعيفة.

---

[1] S.PROWSE, « corporate governance : comparaison internationale ». in Revue d'économie financière Hiver 1994.
[2] Frédéric Parrat, le gouvernement d'entreprise : ce qui a déjà changé ce qui va encore évoluer, suivi de l'enquête intégrale réalisée par KPMG, MAXIMA, 1999, p203.
[3] E.BERGOLF « capital structure as a mechanism of control : a comparison of systems », cité dans l'ouvrage de Frédéric Parrat, op-cit, P 204.

- تشتت قوي لرأس مال الشركات.
- مشاركة ضعيفة للبنوك والمؤسسات المالية في رأس مال المؤسسات.
- بحث المستثمرين عن معلومات ذات مصداقية حول مردودية المشاريع المستقبلية، لهذا فإنهم لا يشاركون إلا في الاستثمارات التي تمكنهم من الحصول على إيرادات وذلك من خلال المعلومات المعلن عنها في الأسواق.
- عمليات إمساك الرقابة هي جد متكررة وعدائية (OPA)،(OPE).

✧ **الأنظمة الموجهة للبنوك**

يتم إيجاد مثل هذه الأنظمة في كل من ألمانيا، اليابان وفي فرنسا لكن بنسبة قليلة وتتميز هذه الأنظمة بما يلي:

- تشتت ضعيف لرأس المال.
- نسبة المديونية مرتفعة.
- تواجد قوي للبنوك في رأس مال الشركات.
- الأسواق المالية تتميز بعدم تطورها.
- قلة عدد إمساك الرقابات العدائية.
- الديون تكون متمركزة ومتجانسة.
- دوام واستمرار العلاقات المتواجدة بين المؤسسات والبنوك.

في هذا النوع من الأنظمة تصبح البنوك شريكة وتتحمل أخطار كبيرة لأنها تقدم قروض طويلة المدى وذات مبالغ كبيرة، لكن العكس في الأنظمة الموجهة للأسواق فان البنوك في هذا النظام تقوم فقط بتمويل فترات الاستغلال والاحتياجات الفترية للمؤسسات.

كما أن في النظام الموجه للبنوك يمكن لهذه الأخيرة أن تصبح دائنة أو مساهمة سواء بصفة مباشرة عن طريق (المشاركات، تحويل الديون إلى جزء من رأس المال) أو بصفة غير مباشرة عن طريق التفويض أو التوكيل.

ب- الأنظمة القائمة على تحليل J.Franks و C.Mayer

حسب التحاليل التي قام بها Franks وMayer فقد تم التوصل إلى وجود نموذجين مختلفين نتيجة للمجال القانوني المختلف، يتمثلان في:

- نموذج الحوكمة المنفتح.

- نموذج الحوكمة المنغلق.

✧ **أنظمة الحوكمة المنفتحة**

تتميز هذه الأنظمة برأس مال مشتت مما يعزز الوضعية والسلطة السرية للمدراء، حيث أن هؤلاء يكونون مسعرين في سوق العمل لذلك فإن أي خطأ صغير منهم يمكن أن تظهر نتيجته على فرقة المدراء.

تكون الحيازة على السندات من طرف المساهمين الصغار في هذا النظام نسبيا لفترات قصيرة، كما يتم تبني هذا التصرف من طرف المستثمرين المؤسسينinvestisseurs institutionnels لأنهم يبحثون على المردودية في المدى القصير مما يشكل خطر على الشركات التي يكونون فيها كمساهمين. أما فيما يخص مشاركة المؤسسات المالية فتكون محدودة في مثل هذه الأنظمة.

إذا هذا النوع من الأنظمة يتواجد في دول الأنجلوساكسون أين تكون أسواق رأس المال متطورة، الشركات المسعرة متعددة، والأولوية لمصلحة المساهمين.

✧ **أنظمة الحوكمة المنغلقة**

أما فيما يخص هذه الأنظمة فإنها تتميز بالخصائص التالية:

- الانشغال بمصلحة كافة أصحاب المصالح في المؤسسة (stakeholders) .
- مساهمة مركزة.
- أسواق رأس المال أقل نشاطا.
- قلة عدد الشركات المسعرة.
- وجود عدد لا بأس به من المشاركات المتبادلة participations croisées.
- قلة الرقابات العدائية.
- العلاقات القائمة بين المستثمرين (المساهمين) و المؤسسة تكون في المدى الطويل وتبحث عن الاستمرارية والديمومة.

إن هذه الأنظمة يتم إيجادها في ألمانيا، فرنسا، اليابان أين يكون البحث عن المصلحة الاجتماعية للمؤسسة أي مصلحة كافة أصحاب المصالح، بالإضافة إلى ذلك تكون مساهمة الأجراء متطورة ويمكن لممثلي الأجراء أن يكونوا أعضاءا في مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة.

1-3-2-2- ما هو نظام حوكمة المؤسسة الفعال؟

يعتبر Gomez أن نظام حوكمة المؤسسة الفعال يجب أن يحترم 03 مبادئ أساسية: [1]

- أن يضمن المساواة بين المساهمين مهما كان عدد الأسهم: أي تميز كل المساهمين بنفس الحقوق وهذا ما يمثل المساواة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، لأنه لا يمكن أن يكون هناك نظام حوكمة فعال إلا إذا كان كل المساهمين سواء الأغلبية أو الأقلية يعاملون بنفس الطريقة فيما يخص المعلومات وحقوق التصويت.

- يضمن الفصل بين السلطات: من الضروري القيام بالفصل بين كل من وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والسماح بوجود لجان متخصصة، زيادة على ذلك فإن مجلس الإدارة لابد أن يكون مستقل من أجل القدرة على مراقبة قرارات المدراء.

- السماح بالتعبير عن مختلف المصالح: بالنسبة لـــGomez المدير الديمقراطي الذي يحترم مبادئ الحوكمة الجيدة هو الذي تكون له القدرة على أخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف المشاركة في المؤسسة.

أما بالنسبة لـــCharreaux فيعتبر أن نظام حوكمة المؤسسة الفعال هو النظام الذي يلعب دورين أساسيين:

- دور وقائي Préventif : يعمل هذا الدور على ضمان أن أي طرف من الأطراف المشاركة لا يقوم باحتكار جزء من الثروات في تدمير المشاركين الآخرين.

- دور علاجي curatif : يجب أن يسمح بحل الأزمات، إذ يمكن أن تحل بعض الأزمات من خلال ذهاب المدراء أو بعض الأجراء، كما أنه من الضروري أن يكون نظام الحوكمة لينا وتفاعليا من أجل السماح بذلك، والمشكل أنه في بعض الأحيان يحاول المدراء أو الأجراء تعطيل أو تفادي ذهابهم هذا ما يمنع إيجاد حلول للأزمات أو يعرض حل تلك الأزمات للخطر.

كما يجب الإشارة إلى أن النظام الفعال لابد أن يكون أقل تكلفة وكلما كان لأصحاب المصالح الإمكانية لجعل آليات الرقابة التي تقام عليهم حيادية تم تعطيل التعديلات الضرورية وأصبح الرجوع إلى التوازن النظامي مكلفا.

المطلب الرابع: حوكمة المؤسسة في الجزائر

مرت المؤسسات الجزائرية العمومية بعدة إصلاحات فيما يخص النمط التسييري الذي كان يتبع الأمر الذي أدى بدوره إلى إحداث إصلاحات في حوكمة المؤسسات من تقنين العلاقات بين المؤسسات والأطراف المشاركة فيها. ورغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة المؤسسات، من أجل تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها.

[1] Frédéric Parrat, op-cit, p35.

1-4-1- تسيير المؤسسات الوطنية الجزائرية العمومية

عرفت المؤسسات الجزائرية تسيرا اجتماعيا حتى سنة 1988، لأن المهمة التي ربطت بهذا النوع من المؤسسة كانت ذات طابع اجتماعي، حيث لم تتحصل هذه المؤسسات على النتائج المنتظرة وذلك نظرا للصعوبات التي عرفها هذا النوع من التسيير والذي يترجم بنقص مردودية المؤسسات العمومية، وجملة الإجراءات التصحيحية المتكررة التي تم اعتمادها من طرف السلطات العمومية.

لهذا قررت السلطات العمومية إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للمؤسسات من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية، وقد كان الهدف المنتظر من هذه العملية ما يلي:[1]

- تحسين الشروط العملية.
- التحكم في آلية الإنتاج.
- إلزامية توافق نتائج نشاطات المؤسسة مع الغايات المسطرة من طرف المخطط الوطني.

وقد تمت إعادة هيكلة المؤسسات وفقا لمرحلتين: تمثلت الأولى في إعادة الهيكلة التنظيمية إذ لم تكن لهذه المرحلة الآثار المنتظر أو المتوقعة منها وذلك حتى 1988، أما الثانية فتعلقت بإعادة الهيكلة المالية من خلال التطهير للوضعيات المالية التي تعاني من عجز.

لذا فان الأهمية من تحسين وتطوير طرق التسيير في المؤسسات العمومية ترجمت بتبني قانون جديد متعلق " باستقلالية المؤسسة " في جانفي 1988 والمكرس لانتقال المؤسسات العمومية لنظام المؤسسات العمومية الاقتصادية (Entreprise Publique Economique،EPE) والذي ينصب تحت شكل شركة تجارية تحت تصرف " القانون التجاري "، وقد قضت هذه الإصلاحات للفصل بين حقوق الملكية والتسيير، حيث أن هذه المؤسسات تتوفر على رأسمال اجتماعي تكون فيه الدولة المساهم الوحيد وتقوم هذه الأخيرة بتوكيل حقوق ملكيتها لشركات مالية وهذا ما أدى إلى ظهور بما يسمى بصناديق المساهمة (Fonds de Participation).

كما يجدر الإشارة إلى أن محتوى نصوص هذه الإصلاحات المتداولة تقوم على العديد من المبادئ والتي لها نظرة مختلفة بالمقارنة مع القواعد التي سبقتها:[2]

- مراجعة علاقة دولة / مؤسسة: عن طريق الفصل بين الملكية وتسيير المؤسسة الوطنية، وخلق مؤسسات وسيطة والمتمثلة في صناديق المساهمة (FP).
- مراجعة نظام رقابة وضبط الاقتصاد الوطني: باقتراح نظام جديد للتخطيط الوطني.

[1] Benissad. M, Algérie restructurations et reformes économiques OPU, Alger, 1994.
[2] Dadi Adoun. N, Problématique de gestion dans l'entreprise Algérienne et possibilité de bénéficier du système de gouvernance, communication colloque « gouvernance….. » communication présentée au colloque international sur « la bonne gouvernance des organisation et des gouvernement », Ouargla, 2005.

- تبني الشكل القانوني للمؤسسات الرأسمالية: شركة مساهمة SPA، شركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL).
- عملية المؤسسات العمومية وفق المبدأ التجاري (الربح، الإفلاس...الخ).
- فتح الاستثمارات للمؤسسات: تسيير أدواتها المالية والمادية بما يتوافق مع هدفها.

وبعد إبطال التسيير الاجتماعي للمؤسسات من خلال القانون 11-90، أصبحت المؤسسة العمومية من الناحية الشكلية مستقلة، والتي يمكنها نظريا القيام بـــ:[1]

- وضع هيكلها بحرية.
- تحديد أسعار موافقة لمنتوجاتها.
- اختيار وتنظيم دورات توزيعها.
- التفاوض حول مكافآت العمال من خلال الاتفاقات الجماعية.
- استخلاص كل عقد يمكن أن يحقق غاية المؤسسة، بدون وصاية وبدون تسريح من البنك، كما أن قوانين السوق العمومي لم تعد تطبق على المؤسسات العمومية.
- اختيار المشاريع التي تلاءم هدفها الاجتماعي.

ونتيجة لهذا فان المؤسسات العمومية على الأقل أصبحت من الناحية الشكلية شخصا معنويا مستقلا عن الدولة، بحوزتها الاستقلالية المالية، إذ وضعت الدولة في أول الأمر هياكل خاصة تدعى بـــ " صناديق المساهمة "، والتي يتم توكيل لها عملية تسيير هذه المشاركات (وقد قامت بوضع 8 صناديق مساهمة). ارتكزت هذه الصناديق في أول ظهورها في 1988 على حث المؤسسات على البحث عن الربح الأقصى، التمتع بقدرة تسيير محفظة أسهمها والمؤسسات، بالإضافة إلى تشجيعها للنشاطات المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات الأقل حسن أداء.

كما أن هذه الصناديق باعتبارها وكيلة لتمويل الدولة، تعتبر كمحفزة للاستثمارات في القطاعات التي تكلف بها، وبما أنها مكلفة بتنفيذ حقوق الملكية التي قامت الدولة بتوكيلها لها، فانه يستلزم ذلك وظيفة رقابة، وبالتالي ينتج علاقة وكالة بين الدولة وصناديق المساهمة من جهة، وبين هذه الأخيرة والمؤسسات من جهة أخرى.

لكن بعد فترة من ردود الفعل الناتجة عن العجز السياسي حول المحتوى الذي أعطى لإصلاح نظام تسيير صناديق المساهمة (بين مشجعي الخوصصة وبين القائمين على بقاء القطاع العمومي)، بالإضافة إلى القيود المفروضة من طرف المعاهد الدولية (les institutions internationales)، فان الخيار

[1] Lamiri. A, Restructuration et management des entreprises stratégique des entreprises Algériennes, OPU, Alger, 1995.

الذي تم التوصل إليه اعتمد على تحويل صناديق المساهمة إلى نظام قائم على الشركة القابضة Sociétés holdings والتي تتم إدارتها حسب القواعد المعمول بها.

وقد تم خلق هذه الشركات من أجل تعويض صناديق المساهمة وذلك لحل المشاكل التي عرفتها المؤسسة العمومية الاقتصادية منذ زمن، إذ تعمل هذه المنظمة الجديدة للمؤسسات العمومية وفق القانون 25/95 والمرتبط بتسيير رؤوس أموال الدولة سمح بخلق 11 شركة قابضة وطنية و 5 شركات قابضة إقليمية، كما أن التغيرات التي تمت في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات الاقتصادية كانت على المستوى القانوني من خلال الفصل بين الملكية، التسيير والرقابة، على المستوى الاقتصادي من خلال استثمارها في مهمة التسيير المالي لمحفظة القيم المنقولة والرقابة الاقتصادية لمحفظة المؤسسات، أما على المستوى التسييري فقد تم وضع مديرية collégial وتسيير تعاقدي لنشاط القطاع العمومي.

وقد وجه هذا النظام من أجل فتح الطريق لوضع سياسة لخوصصة القطاع العمومي وتسوية المؤسسات، حيث أن الصعوبات المرتبطة بعملية هذا النظام ، جعل من الضروري مرة أخرى مراجعة هذه المنظمة، حيث انخفض عدد الشركات القابضة الوطنية من 11 إلى 5 مع بقاء عدد الشركات القابضة الإقليمية على حالها.

لهذا فقد أدى مسار مراجعة وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني إلى تشكيل جديد لهيكلة المؤسسة العمومية والمتمثل في شركات تسيير مساهمات الدولة (SGP)، حيث أن عملية خلق هذه الشركات فسرت بالصعوبات التي عرفتها عمليات الخوصصة، إذ انتهت عملية الشركات القابضة في 2001/09/12. لكن قبل هذا تم إنشاء إطار آخر لتسيير المؤسسات العمومية، من خلال الأمر رقم 01-04 في 2001/08/20 والمرتبط بتنظيم، تسيير و خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية حيث أن تسيير هذه الشركات يتم وفقا للمرسوم رقم 01-283 لـــ 24 سبتمبر 2001 (والتي هي من الناحية الشكلية شركات مساهمة)، حيث أنه من بين المهام الموكلة إليها ما يلي:[1]

- ضمان التسيير العملي والاستراتيجي لمحفظة الأسهم والقيم المنقولة الأخرى في مجال النجاعة والمردودية.
- تنفيذ حقوق الجمعية العامة للمؤسسات العمومية الاقتصادية بالنسبة للسندات التي هي بحوزة الشركة وتسير من خلالها وذلك لحساب الدولة في مجال الحدود الموضوعة من خلال وكالة التسيير والتي وضعت بين مجلس مساهمة الدولة و شركات تسيير مساهمات الدولة.

وتضاف لهذه المهام كل العمليات المالية والتجارية والمنقولة، والتي ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف الخاصة والمكملة للشركات.

[1]Debla. F, Le système de gouvernement des entreprises nouvellement privatisées en Algérie, Mémoire de Magistère, Université de Batna, 2006-2007, p104.

وخلاصة القول أن المؤسسات العمومية كانت دائما مركزا لمختلف الإصلاحات التي كانت نتيجة للعديد من العيوب التي تميزت بها هذه المؤسسات، حيث أن من بين الإصلاحات الأساسية هي الإصلاحات الاقتصادية والتي كانت في 1988 واستمرت منذ إنشاء تغير في مجال التكفل بالصعوبات الحقيقية لهذه المؤسسات، إذ أن النصوص القانونية الأولى والتي تمثلت في القوانين المرتبطة بالاستقلالية كان لها أثر على إعادة تعريف وتوضيح العلاقات بين الدولة المساهمة والمؤسسات العمومية، مع التذكير بالإصلاحات الأساسية والتي مست " أساسيات حوكمة المؤسسات ".

1-4-2- الإصلاحات الأساسية لحوكمة المؤسسات الجزائرية[1]

مرت حوكمة المؤسسات في الجزائر بمجموعة من الإصلاحات التي تتمثل فيما يلي:

1-4-2-1- تقنين العلاقات بين المؤسسات والأطراف المشاركة فيها (الدائنين، الموردين، الزبائن.)

تحديد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة في المؤسسة وقد تم تبني العديد من القوانين: القانون التجاري، القانون الجبائي، قانون التأمينات.

إن حماية وضمان الاستثمارات تمت وفق الأمر رقم 01-03 لـــ 20 أوت 2001، كذلك من خلال العديد من التعديلات المقر بها من طرف الجزائر، والتي فيها الاتفاقية خلقت الوكالة الوطنية لضمان الاستثمارات بين الدولة ودول أخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن حقوق المساهمين تتم حمايتهم من طرف القانون التجاري والذي يمنح لهم حقوق تنفذ على مستوى الجمعية العامة العادية وغير العادية، حيث يسمح للمساهمين بالتطلع على كل وثائق المؤسسة والتي تمكنهم من معرفة طرق تسيير المؤسسة، تعيين وعزل أعضاء مجلس الإدارة، تعيين محافظ أو عدة محافظي حسابات من أجل السهر على مصداقية الوثائق المحاسبية للشركة. كما أن حماية مصالح المساهمين والأطراف المشاركة تتم مهما كان الشكل القانوني للشركة المعنية.

كما يوجد إجراء مهم يحمي حقوق الأطراف الأخرى (الموردين، الإداريين، العمال...) المشاركة في المؤسسة، حيث أن المادة 4 من الأمر رقم 01-04 والمرتبط بتسيير، تنظيم وخوصصة المؤسسات العمومية يعتبر أن رأس المال الاجتماعي كرهان دائم للمساهمين الاجتماعيين.

1-4-2-2- مسؤولية المؤسسات، المدراء والأطر

- المؤسسات، مؤسسات القروض، المؤسسات المالية والتأمين، العمومية أو الخاصة، تتم متابعتهم من طرف القانون التجاري، إجراءات مجلس النقد والقرض، قانون التأمينات، قانون الضرائب، حيث يقومون بوضع في الأجل المحدد وحسب طرق التقييم كل وثائقهم المحاسبية المصادق عليها من طرف محافظ الحسابات، وعرض المعلومات غير المالية للمركز الوطني للإحصاءات (ONS) .

[1] Boutaleb Kouider, la problématique de la gouvernance d'entreprise en Algérie, Université de Tlemcen, P 12-13. (Date de consultation 28/04/2010, http://ubifrance.typepad.fr/files/invitation-30-mars-2010-ahk.pdf)

– تتم مراقبة مدى مطابقة المؤسسات العمومية للمعايير المحددة من طرف شركات التسيير والمساهمة (SGP)، أما المنظمة الأخرى لمراجعة محاسبة المؤسسة هي إدارة الجباية، وفي المجال المالي والنقدي فان دور الرقابة يتم من خلال اللجنة البنكية.

– النظام المعلوماتي الاقتصادي الداخلي للمؤسسة أو الوطني هو شبه عاجز، بسبب عدة نقائص نذكر منها: غياب المعلومة حول محيط المؤسسة، حول الإجراءات المكتوبة والمرتبطة بكل وظيفة، حول المحاسبة التحليلية، ضعف سرعة سيرورة المعلومة.

– في المجال المرتبط بمطابقة المعايير المحاسبية والمراجعة للتطبيقات الدولية، فان المخطط الوطني المحاسبي لـــ 1975 بقي غير متبني في مجال التسيير، أين أصبح من الضروري إصلاحه والذي انطلقت فيه السلطات العمومية والموجه لحذف وإلغاء الاختلافات بين المحاسبة الجزائرية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS) خاصة المعايير العامة والقواعد المرتبطة بعرض القوائم المالية.

– مراقبة الاتجاه الاستراتيجي ومتابعة الفعالية من طرف مجلس إدارة تسيير المؤسسات يتم تنظيمها من طرف الدولة من خلال قوانين مرتبطة بخوصصة المؤسسات العمومية وتسيير رؤوس الأموال التجارية.

كما تجدر الإشارة إلى أن شركات التسيير والمساهمة الموضوعة في 2005 والمحولة لشركات ذات أسهم التي تمثل الدولة على أساس أنها المساهمة الوحيدة، لديها القدرة على التوجيه الاستراتيجي للمؤسسات.

حيث أن مجلس الإدارة في هذه المنظمة الجديدة للمؤسسات العمومية بقي كمنظمة محورية للمؤسسة، كما أن القانون التجاري مده بكل السلطات التي تمكنه من العمل وفقا لمصلحة الشركة.

1-4-3- الإطار المؤسسي الجديد لحوكمة المؤسسات

إن الحاجة لإنشاء إطار مؤسسي لحوكمة المؤسسات الجزائرية أصبح أمرا ضروريا، لذا تم وضع هذا المشروع من طرف الوزارة الوصية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بالتعاون مع ملتقى رؤساء المؤسسة (FCE) و CLUB وذلك خلال السداسي الثاني لسنة 2007، وقد تم الإعلان عن هذا الإطار في 11 مارس 2009، إذ أشار وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن هذا الإطار هو جد مهم من أجل تطوير وإثراء هذا الشكل القانوني للمؤسسات ومن أجل التسيير الجيد للمؤسسات.

وبصفة عامة تعتبر كل المؤسسات الجزائرية معنية بمبادئ الحوكمة الجيدة، علما أن هذا الإطار الحالي لا يضم المؤسسات التي تكون رؤوس أموالها خاصة بالدولة، كما يوجه بصفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي تعتبر كأساس لاقتصاد السوق الحديث ومحرك للتطور الاقتصادي، ويوجه كذلك للمؤسسات المسعرة في البورصة أو المستعدة للدخول للبورصة، حتى يتم مساعدتها للتطور وإيجاد الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها بدلا من التركيز فقط على القروض البنكية، أما المؤسسات الأخرى فتكون حرة في استعمال هذا الإطار أو في اللجوء لمصادر أخرى، حيث أن

الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات الجزائرية يقوم على تبني قواعد وطرق تسيير قائمة على الشفافية المالية والاتصال على كل المستويات.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف المنتظر من هذا الإطار هو منح المؤسسات الجزائرية الخاصة بصفة – جزئية أو كلية – أداة إرشادية بسيطة تمكنها من فهم المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسة، كما يمنح لها وسائل تساعدها على تحرير وظائفها من خلال ضمان لها حماية أكبر.

ويقوم الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات الجزائرية على مبادئ تتمثل أساسا في:[1]

- العدالة في تقسيم الحقوق والواجبات بين الأطراف المشاركة في المؤسسة.
- الشفافية في الاتصال وعلى كل المستويات.
- المسؤوليات لابد أن يتم تحديدها بصفة واضحة.
- مراقبة تنفيذ السلطة والمسؤوليات لكل طرف مشارك في المؤسسة.

1-4-3-1- الإطار المؤسسي لحوكمة المؤسسات الجزائرية وسيلة لخدمة التطور الاقتصادي

تم تشجيع القيام بإنشاء إطار خاص بحوكمة المؤسسات الجزائرية نظرا للأهمية التي يمكن أن تجلبها الحوكمة الجيدة للمؤسسات الجزائرية والاقتصادية الوطنية، وبالنسبة لوزير القطاع الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان الاقتصاد الوطني القائم على الإيراد يجب عليه التحول تدريجيا نحو اقتصاد إنتاجي، لهذا يجب التوفر على كفاءات بشرية ومؤسسات عمومية وخاصة حقيقية قادرة على استثمار السوق الوطنية وتطويرها لتصبح دولية.

وأضاف أن المؤسسات الخاصة الوطنية هي في الواقع عائلية في جزئها الأكبر، وبقية منغلقة على نفسها ولا تسعى لاكتساب ثقة البنوك والأطراف الفعالة، هذا ما يعني أن السوق الوطنية معرضة لقساوة المنافسة الدولية، كما ركز الوزير على ضرورة إيجاد قوى قادرة على إنتاج ومد خدمات بطريقة تسمح بخلق الثروات وتخفيض الواردات، ومن جهة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن أشار إلى أنه يجب أن تبقى المؤسسات العمومية والخاصة القائد من أجل القدرة على مواجهة الصادرات والتكفل بالمشاريع الكبرى في إطار الشراكة الوطنية.

كما أشار الوزير إلى أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتطوير القطاع الخاص، فان المؤسسات مازالت بحاجة للمرافقة من أجل تحسين محيطهم، لأن الصورة التي تعطيها وتوجد عليها لا تشجع البنوك والمستثمرين المحتملين على مساعدتهم في التطور، لذا فان بن بادة قال بأن هذا الإطار هو عبارة عن التعبير عن الإرادة الحقيقية للقطاع الخاص لتقوية مصداقيته والتقوية من تنافسه،

[1]OTHMANI Slim, Président de la TASK FORCE GOAL **08,** Code algérien de gouvernance d'entreprise, version finale, 04/01/2009, P18.

حيث أن هذه الانطلاقة تجعله أكثر شفافية، تسمح بتحديد المسؤولية لكل واحد، وإعطاء الفرصة لتحسين علاقة المؤسسة بمحيطها، خاصة البنوك والإدارة.

أما بالنسبة لـــ رضا حمياني رئيس ملتقى رؤساء المؤسسات، فقد أشار هو أيضا إلى أن هذا الإطار هو بمثابة إطار عام ضروري لتطوير روح المؤسسة القائمة على مبادئ التسيير الجيد والشفافية، كما يشكل المفتاح الأساسي لتحويل نموذج حوكمتنا الحالي المتعلق باقتصاد الإيراد.[1]

حيث تعتبر حوكمة المؤسسة جد مهمة بالنسبة للجزائر لأن الكثير من المؤسسات العائلية لا تهتم بهذا المفهوم الذي يمكن أن يكون نافع بالنسبة لهم من أجل تنظيم مشاكلهم التطبيقية، كما اعتبر هذا القانون كوسيلة للحد من السوق غير النظامية.

وبالنسبة لـــ سليم عثماني رئيس مجموعة الخبراء المكلفة بتحضير هذا التوثيق charte ووضعه أشار إلى أن هذا التوثيق أصبح ضروري لجزائر مفتوحة للمنافسة الوطنية أين يكون رؤساء المؤسسات على علم برهانات المنافسة، وأضاف أن هذا الإطار يسمح بإنشاء وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، لأن البنوك عندما تلاحظ أن هذه المؤسسات تعمل وفقا للمعايير العامة للحوكمة الجيدة فإنها لا تتردد في تمويلها.[2]

بعد دراستنا لهذا المبحث والخاص بالمفاهيم العامة لحوكمة المؤسسات يمكن أن نستنتج أنه:

– ظهرت حوكمة المؤسسات بسبب انفصال الملكية عن التسيير وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة أحداث الفشل التي ضربت أكبر الشركات الأمريكية المقيدة في أشهر أسواق المال العالمية، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي شهدتها أسواق جنوب شرق آسيا، حيث ساهمت هذه الظروف والعوامل في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح – خاصة المساهمين–، كما بذلت المنظمات الدولية العديد من الجهود في سبيل وضع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات بالإضافة إلى سعيها لمساعدة الدول التي تسعى إلى تطبيق هذه المبادئ.

– بالإضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات فإنها تحتاج إلى مجموعة من القوانين والتشريعات، وتتطلب وجود أسواق ذات كفاءة وتنافسية أكثر.

– كما أن تطبيقات حوكمة المؤسسات تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمال كل دولة، ونلاحظ توجه الجزائر نحو تطبيق حوكمة المؤسسات كنظام يعمل على ضبط بيئة الأعمال.

المبحث الثاني: دور آليات حوكمة المؤسسات

حتى تتم عملية حوكمة المؤسسات والتي تسمح بالتحكم الجيد في المؤسسة وفرض الرقابة عليها من أجل تحقيق مختلف مصالح الأطراف المعنية، لابد من وجود آليات أو أدوات تساعد على ذلك

[1] Badiaa Amrani, Présentation du code algérien de gouvernance d'entreprise : Un outil au service du développement économique, 12/03/2009. (Date de consultation 28/04/2010 http://ubifrance.typepad.fr/files/invitation-30-mars-2010-ahk.pdf).

[2] Journal liberté, Lancement de la charte de bonne gouvernance, gestion des entreprises, jeudi 12/03/2009 (date de consultation 28/04/2010 http://ubifrance.typepad.fr/files/invitation-30-mars-2010-ahk.pdf.)

والتي تشكل مكانزمات الحوكمة، والمتمثلة في كل من المراجعة بنوعيها الداخلية والخارجية وكذا لجان المراجعة بالإضافة إلى مجلس الإدارة، وتختلف اللجان المنبثقة عنه والتي إن توفر التجانس والتناسق بينها سوف يؤدي بالضرورة إلى حسن تسيير وتوجيه المؤسسة بما يتلاءم وإرادة كل الأطراف .

المطلب الأول: دور مجلس الإدارة بشأن حوكمة المؤسسات

تتفاوت قوانين الدول فيما يتعلق بمهام ومسؤوليات مجالس الإدارة وخاصة شركات المساهمة منها، وبشكل عام يمكن القول بأنه يتم انتخاب أو تعيين مجلس الإدارة من قبل حاملي الأسهم (الجمعية العامة) للتوجيه وليس لإدارة شؤون المؤسسة، وتتكون عضوية المجلس من عدد فردي من الأعضاء من داخل ومن خارج المؤسسة، ويعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا وعضوا منتدبا، ويجوز أن يجمع شخص واحد بين مركز رئيس المجلس ومركز العضو المنتدب لإدارة المؤسسة وتسيير أمورها[1].

ومن أهم مسؤوليات الإدارة العامة والرئيسية وفقا لدرجة أهميتها ما يلي[2]:

-وضع أو الموافقة على الإستراتيجية الكلية للمؤسسة.

-تعيين وفصل الرئيس التنفيذي العام وأعضاء الإدارة العليا.

-مراقبة، مراجعة وضبط، أو الإشراف على تصرفات الإدارة العليا.

-متابعة والموافقة على استخدام موارد إستراتيجية.

-المحافظة على مصالح أصحاب الأسهم ورعايتها.

أما من منظور الإدارة الإستراتيجية تتمثل مسؤولية مجلس الإدارة في القيام بثلاث مهام رئيسية هي[3]:

*المراقبة أو الملاحظة: من خلال المشاركة في أعمال اللجان المختلفة يمكن لمجلس الإدارة الإلمام بآخر التطورات التي قد تقع داخل المؤسسة وخارجها، وعليه فأنه قد يلفت نظر الإدارة إلى التطورات التي قد يتم تجاهلها أو عدم إدراكها رغم أهميتها.

*التقييم والتأثير: حيث يستطيع المجلس مراجعة مقترحات وقرارات وتصرفات الإدارة وتوجيه النصائح وعرض المقترحات وتقييم البدائل.

*المبادرة والتحديد: يمكن لمجلس الإدارة رسم صورة رسالة المؤسسة أو وضع الإطار العام الذي يجب أن تدور حوله، كما يمكنه تحديد الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمام الإدارة.

---

[1] نبيل محمد مرسى، الإدارة الإستراتيجية تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص88.
[2] نفس المرجع، ص88.
[3] جمال الدين محمد مرسى وآخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص63.

وبصفة عامة يوجد نوعين من الأعضاء داخل مجالس إدارة المؤسسات هما الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين، فالأعضاء التنفيذيين هم الأعضاء المسؤولين عن إدارة الأعمال اليومية داخل المؤسسة لما لهم من خبرة ومعرفة بطبيعة عمل المؤسسة، أما الأعضاء غير التنفيذيين فهم أعضاء من خارج المؤسسة يتمثل دورهم في الترشيد والرقابة على القرارات التي يصدرها الأعضاء التنفيذيين، وللأعضاء غير التنفيذيين مثلهم مثل الأعضاء التنفيذيين حق التصويت في مجلس الإدارة وبالتالي يكون لديهم المقدرة على ممارسة اختصاصاتهم في الرقابة والتأكد من الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات، وجدير بالذكر أن الهيئات العلمية المتخصصة في البلاد المتقدمة مثل انجلترا والو.م.أ والمهتمة بأداء مجالس إدارة المؤسسات ركزت حديثا على تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجالس إدارة المؤسسات من خلال توضيح واجباتهم ومسؤولياتهم.

إن مجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في المؤسسة بأن رأس المال الذي تم استثماره يجري استخدامه من جانب مديري المؤسسة بطريقة رشيدة ويستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، وذلك عن طريق مهمة المجلس الرقابية، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة المؤسسة بصفة خاصة والرفاهية الاجتماعية بصفة عامة، كما يضمن لهم عدم الضياع في حالة إساءة استخدامه من قبل المدراء التنفيذيين، وينبغي أن نتذكر دائما أن المدراء ما لم يتم مراقبتهم باستمرار سيفضلون مصالحهم الذاتية على مصالح المستثمرين وبدون المراقبة من قبل المجلس سيظل الخطر مائلا على الدوام في أن يقوم المدراء الذين قد يكونون أو لا يكونون من أصحاب النسب الحاكمة من الأسهم باستخدام أصول المؤسسة ومواردها بطريقة تتسم بالكفاءة، وقيامهم بتحصين أنفسهم عن طريق قيامهم بارتكاب أعمال يشوبها الغش والتزوير.

هناك مجموعة من المظاهر الخاصة بالحوكمة والتي تحكم سلوك مجالس إدارة المؤسسات والتي اتفقت عليها العديد من التقارير والتوصيات المتعلقة بالتطبيق السليم لمفهوم حوكمة المؤسسات وهي:

-**المبدأ الأول:** هو ضرورة خلق حرية داخل مجلس الإدارة، حتى يسهل دفع المشروع إلى الأمام دون تدخل غير ضروري من أطراف خارجية، وغالبا ما يكون من الصعوبة البالغة ترتيب حدوث ذلك بعد سنوات من الإشراف والتدخل الدقيق في حالة المؤسسات المملوكة للدول وتمت عملية الخوصصة فيها، وحتى يمكن تحقيق النجاح في اقتصاد السوق يجب تشجيع مختلف المشروعات وزيادة الجهود الفردية، ولن يمكن افتراض أن هناك شخص من خارج المؤسسة يعرف أفضل من أولئك الذين بداخلها. وبخاصة إذا تم منح هذا الشخص السلطة لفرض آرائه، وبالطبع سيكون هناك ترتيبات ضرورية لتحديد السلطة داخل المؤسسة.

-**المبدأ الثاني:** وهو منح المجلس السلطة اللازمة، وتعتبر نتيجة للمبدأ الأول، لأنه من الضروري منح الإدارة دورها الرئيسي، ومن ثم يجب أن تكون هناك مساءلة فعالة بشأن طريقة استخدام تلك السلطة، ويرتكز في الحوكمة الجيدة للمؤسسات في فهم الفرق بين التدخل المبالغ فيه والمسؤولية المناسبة.

وينشأ عن مجلس الإدارة ثلاثة لجان رئيسية والمتمثلة في كل من:

*لجنة المراجعة.

*لجنة التعيينات.

*لجنة المكافآت.

المطلب الثاني: دور لجنة المراجعة بشأن حوكمة المؤسسات

ظهرت فكرة تكوين لجان المراجعة في الشركات والبنوك على مراجع الحسابات الخارجي مما قد يؤثر سلبا على استقلاله وحياده، خاصة وأن الإدارة تملك سلطة تحديد أتعابه وسلطة عزله. ويمكن القول أن المحافظة على استقلال المراجع الخارجي هو الأساس في نشأة فكرة وجود لجان المراجعة التي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مراجع الحسابات الخارجي والإدارة بصورة تؤدي إلى دعم استقلاله وزيادة فاعلية عملية المراجعة وهيكل الرقابة الداخلية بالشركة.

كما تؤدي لجنة المراجعة دورا هاما في حوكمة الشركات حيث أن عدم نجاح هذه الأخيرة يؤدي إلى إحداث فجوة في حوكمة الشركات والنظام الموضوع لها في المنظمة، إذ تعتبر هذه اللجنة لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة، تتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، وهي عادة ما تكون موجودة في كل المنظمات والقطاعات الحكومية خاصة المؤسسات الكبرى.

ومن ناحية أخرى فان وجود هذه اللجنة يمثل حماية للمساهمين وأصحاب رؤوس الأموال، حيث أنه هناك الكثير من العوامل التي ساعدت على زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة من بينها[1]:

- تزايد حالات الفشل المالي وحالات الغش للعديد من المؤسسات والبنوك في الخارج.
- زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على المؤسسات لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية.
- التناقض الموجود بين مراجعي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة على استقلال مراجع الحسابات لإبداء الرأي الفني المحايد، وبالتالي فإن وجود لجنة المراجعة في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مراجع الحسابات في عملية إبداء رأيه الفني المحايد على القوائم المالية.
- وجود لجنة المراجعة يمكن من الحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع الخارجي.
- حاجة أصحاب المصلحة في الشركات خاصة المقيدة في البورصة إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.

2-2-1- تعريف لجنة المراجعة

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 314 -315.

نظرا لتعدد التعاريف في أدبيات المراجعة فأنه سوف يتم الإشارة إلى تعريف إحدى المنظمات المهنية بالإضافة إلى تعريف آخر لأحد الكتاب المهتمين بهذا الموضوع. فعلى سبيل المثال عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين1992 The Canadian Institute of Chartered Accountants لجنة المراجعة بأنها[1] " لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة. وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر."

بينما عرفها Marrian 1988 بأنها "لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية .ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، وكذلك التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة، ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي".

2-2-2- علاقة لجان المراجعة بحوكمة الشركات[2]

استعرضنا في الفقرة السابقة بعض التعاريف المتعلقة بلجان المراجعة و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو :ما هي علاقة لجان المراجعة بموضوع حوكمة المؤسسات؟

وللإجابة على هذا السؤال لا بد من التعرف على الآليات (الوسائل) التي يمكن من خلالها التأكد من تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات على أرض الواقع . ويأتي في مقدمة هذه الآليات مجلس الإدارة، والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي. كما أن وجود نظام رقابة داخلية فعال يعد أحد المسؤوليات الرئيسة المناطة بمجلس الإدارة .حيث يأتي دور لجنة المراجعة الرئيسي في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض المؤسسة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة وقد أكد ذلك تقرير "Cadbury Report"في عام1992 تحت عنوان" الجوانب المالية للإجراءات الحاكمة للشركات" على أهمية تعيين لجان مجالس الإدارة كلجنة المراجعة ولجنة التعيينات ولجنة الحوافز والمكافآت وأن تقتصر عضوية اللجان ولجنة المراجعة خاصة على أعضاء مستقلين من خارج الشركة. كما أشار (Millstein)،1999 إلى أن هناك اتفاقاً كاملاً الآن على أن أفضل ممارسة لمفهوم الرقابة على المؤسسات ينصب على دور لجنة المراجعة لكونها النقطة المركزية في تطوير التقارير المالية. وهذا في الواقع ما أكده (DeZoort)،1997 عندما أشار إلى أنه ضمن ميكنة الرقابة على المؤسسات فإن لجان المراجعة تقوم بدور مراقبة الإدارة، والمراجع الخارجي، وكذلك المراجع الداخلي ضمن جهودها لحماية مصالح المساهمين. ويتفق معه (Pincus et al) ،1989 عندما أشاروا إلى أن وجود لجنة للمراجعة والتي تساهم في مد خط اتصال مباشر بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، بالإضافة إلى مساهمتها في التخفيف من مشكلة المعلومات غير المتماثلة بين الإدارة ومجلس الإدارة ينظر لها على أنها من أهم مؤشرات الرقابة الفعالة. وقدمت دراسة (Green 1994)، دليلا على أن لجان المراجعة الكندية لها

---

[1] عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 2008، ص 193.

[2] نفس المرجع، ص 195-197.

دور مهم في عملية التقارير المالية، وأشارت إلى أن لجنة المراجعة الفعالة يمكن أن تساعد في إغلاق فجوة التوقعات وذلك من خلال مراقبة الإدارة وتحسين استقلال المراجع الخارجي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن لجان المراجعة أصبحت تمثل جزء ا مهما من حوكمة الشركات .

حيث سيوضح الشكل التالي العلاقة بين لجنة المراجعة بالمؤسسة والأجهزة الرقابية الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة.

الشكل رقم 1 : علاقة لجنة المراجعة بالأجهزة الرقابية على مستوى المؤسسة

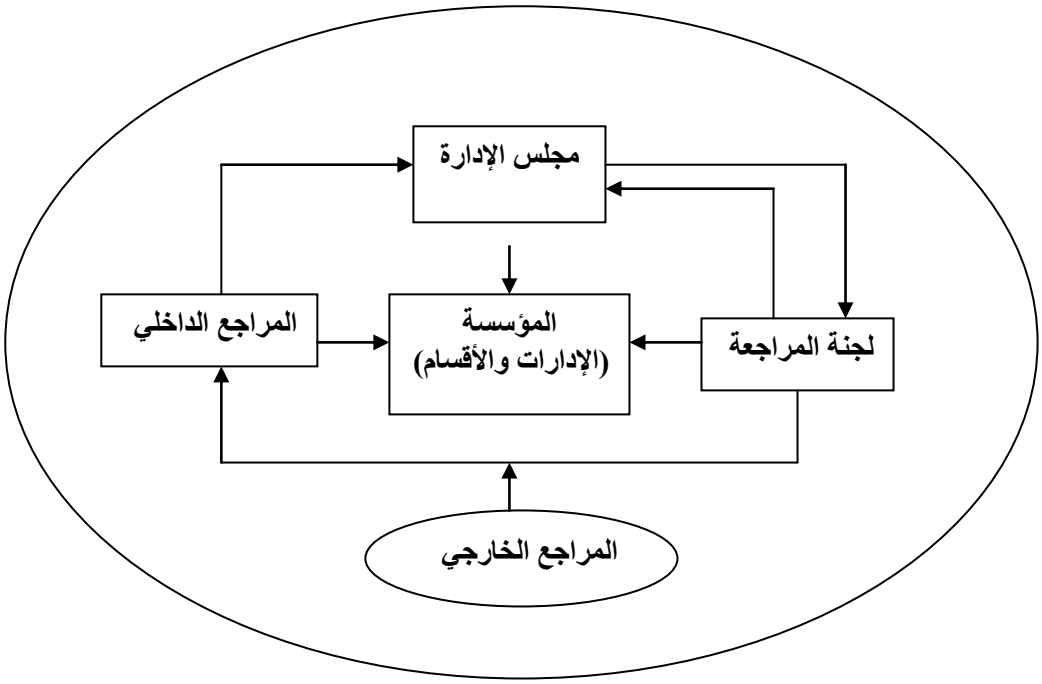

المصدر: عوض بن سلامة الرحيلي، مرجع سبق ذكره، ص197.

وعليه يمكن القول بأن لجان المراجعة تعد من أهم أدوات الرقابة في المؤسسات ، كما تعتبر أحد أهم دعائم تحقيق مفهوم الحوكمة حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي. وقد أكدت بعض الدراسات والبحوث (Rezaee and Lander، Verschoor ; 1993 ، 1992، Gendron and Bedard ; 2000 ، (2006 على أهمية العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجع الداخلي والخارجي ودورها في تعزيز الرقابة في المؤسسة.

2-2-3- العوامل التي ساهمت في اتجاه العديد من المؤسسات والبنوك نحو تشكيل لجان المراجعة من منظور حوكمة المؤسسات

تهدف لجان المراجعة إلى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للمؤسسة والالتزام بتعليماتها، وبذلك تساعد اللجنة مجلس الإدارة في تلبية مسئولياته القانونية، وكذلك العمل

كحلقة وصل بين المجلس وكل من المراجع الخارجي، وبالرغم من عدم صدور أي تعليمات أو نشرات محددة بخصوص مسئوليات لجنة المراجعة، إلا أنه يمكننا تلخيص بعض وظائفها فيما يلي:

2-2-3-1- وظائف لجنة المراجعة

يمكن تلخيص أهم وظائف لجنة المراجعة فيما يلي:

- اعتماد تعيين وتغيير المراجع الخارجي واستمراره في مراجعة سجلات وحسابات المؤسسة وقوائمها المالية.
- فحص نطاق وبرنامج المراجعة المقترح.
- تسليم وفحص نتائج المراجعة(الداخلية والخارجية)، مشتملة على تقرير المراجع والقوائم المالية والتقارير الإضافية مثل تقرير نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية.
- دراسة واختيار سياسات وطرق المحاسبة.
- فحص توصيات المراجع الداخلي.
- متابعة مدى استجابة المسئولين عن المحاسبة والرقابة بالمؤسسة لتساؤلات المراجع الخارجي بشأن سبب التحريفات في القوائم المالية وأوجه القصور في الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية.

2-2-3-2- الآثار الحوكمية للجان المراجعة

للجان المراجعة أثار حوكمية إيجابية أهمها ما يلي:

- تساهم لجنة المراجعة في تدعيم جودة أداء المراجعة من خلال تدعيم استقلالية مراجع الحسابات، والعمل على تنفيذ اقتراحات مراجع الحسابات.
- يؤدي وجود لجنة المراجعة إلى تدعيم مركز المؤسسة الاقتصادي من خلال تزويد باقي أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات المالية الكافية والملائمة لتحسين قرارات المجلس في إدارة شئون المؤسسة.
- تواجد لجنة المراجعة في المؤسسة يكون بهدف زيادة فعالية هيكل الرقابة الداخلية .
- كما تؤدي لجنة المراجعة إلى زيادة ثقة أصحاب المصلحة في المؤسسات في نظام تعيين، عزل وتجديد مراجع الحسابات.
- تساهم في زيادة درجة اطمئنان أصحاب المصلحة في المؤسسات إلى خلو القوائم المالية من الغش الإداري.

المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية بشأن حوكمة المؤسسات

إن استمرارية النقاش حول حوكمة المؤسسات يقود للتساؤل عن المراجعة الداخلية باعتبارها أداة في خدمة الحوكمة وفي تحليل مساهمتها ليس فقط في مسار وضع ومعالجة المعلومات المالية ولكن أيضا في الرفع من حسن الأداء.

2-3-1- مفهوم المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية نشاط مستقل داخل المنشأة يهدف إلى التأكد من دقة وفاعلية الأنظمة والتعليمات والإجراءات المطبقة في المنشأة، وتزويد الإدارة بتقارير عن أي انحرافات أو نقاط ضعف.

ويعد أول تعريف للمراجعة الداخلية تعريف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي " IIA" سنة 1947 فقد جاء فيه ما يلي: " المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، وهي نوع من الرقابة هدفها فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى .وهذا النوع من المراجعة يتعامل أساساً مع الأمور المحاسبية و المالية، ولكنه قد يتعامل بشكل ما مع بعض الأمور ذات الطبيعة التشغيلية ".

كما تعرف المراجعة الداخلية بأنها[1]: " عبارة عن نشاط تقويمي واستشاري، موضوعي ومستقل يصمم بغرض إضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة . وتساعد المراجعة الداخلية المنشأة على تحقيق أهدافها من خلال الاعتماد على مقاربة نظامية لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة والحوكمة في المؤسسة ".

كما تم تعريفها من طرف IFACI كما يلي: [2] " المراجعة الداخلية هي عبارة عن وظيفة مكلفة بمراجعة الوسائل التي هي بحوزة الإدارة والمسيرين في كل المستويات من أجل قيادة ورقابة المؤسسة. هذه الوظيفة يتم تحقيقها من خلال قسم يكون مرتبط بالإدارة لكن مستقل عن باقي الأقسام. حيث تهدف هذه الوظيفة للتأكد من أن المعلومات موثوق فيها، العمليات نظامية ".

2-3-2- المراجعة الداخلية وحوكمة المؤسسات ونظرية الوكالة [3]

إن المراجعة الداخلية المنبعثة من الإدارة العامة، لم يتم اعتبارها من طرف نظرية الوكالة كآلية رقابة على مستوى علاقة الوكالة. لكن منذ العديد من السنوات طورت نظرية الوكالة عدة مجالات في

---

[1] Mounim ZAGHLOUL, le rôle de l'audit interne dans les établissements publics, MENA-OECD Investment Programme - Working Group 5, 14 & 15 Sept 2005 – RABAT, p 4.

[2] SOUROUR AMMAR, le rôle de l'auditeur interne dans le processus de gouvernance de l'entreprise à travers l'évaluation du contrôle interne, p 3. (Date de consultation 13/02/2009, http://www.u-bourgogne.fr/leg/pages/documents-de-travail.htm).

[3] Eustache Ebondo Wa Mandzila, Audit interne et Gouvernance d'entreprise : lectures théoriques et enjeux pratiques, Euromed-Maseille Ecole de Management, P 4-6. (Date de consultation 05/03/2009, http://www.u-bourgogne.fr/leg/pages/documents-de-travail.htm).

حوكمة المؤسسات، والتي تعمل على إدخال المراجعة الداخلية وجعلها كآلية للحوكمة، حيث أن النظرة الحالية للحوكمة تعمل على حل المشاكل المتولدة من عدم التوازن المعلوماتي (عدم تماثل المعلومات) الموجودة بين الوكيل والرئيس. لذا فإن المراجعة الداخلية المرتبطة بلجنة المراجعة (عند تواجدها) هي كالمراجعة الخارجية أو القانونية لديها دور أساسي تؤديه على مستوى الحوكمة وهذا من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات.

وقد قام مجموعة من الباحثين بوضع أربعة مكونات أساسية لحوكمة المؤسسات (Gramling، Schneider Maletta et Church،2004) تتمثل في : المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة، الإدارة والمراجعة الداخلية، حيث تعتبر المراجعة الداخلية كأداة لتخفيض عدم تماثل المعلومات وكأداة لإدارة المخاطر.

2-3-2-1- تخفيض عدم تماثل المعلومات

على خلاف المساهمين، يتميز المدراء بحوزتهم على معلومات مختلفة ليس فقط المالية والمحاسبية ولكن أيضا المعلومات الكلية المستخرجة من محاسبة التسيير ومن تقرير المراجعة الداخلية الذي يوجه لهم.

فقد أشار الباحث Pigé في 1988 إلى ثلاثة أنواع لعدم تماثل المعلومات: عدم تماثل المعلومات المتواجدة بين المدراء وممثلي المساهمين، عدم تماثل المعلومات الموجودة بين المساهمين وممثليهم، والإداريين يمثلون المستوى الثالث لعدم تماثل المعلومات والذي يظهر عندما يقوم المساهمين بفتح رأسمال مؤسستهم، لكن باعتبار أن المراجعة الداخلية في الغالب تكون مرتبطة بالإدارة فإنها لم تكن تعتبر كأداة تمكن من تخفيض عدم تماثل المعلومات المرتبطة بالحوكمة. لذا فقد ألزم قانون الحماية المالية في فرنسا (LSF) رئيس مجلس الإدارة أو المجلس الاستشاري على إنتاج تقرير حول الرقابة الداخلية وعلى الربط السلمي للمراجعة الداخلية بمجلس الإدارة و/أو بلجنة المراجعة التي تمكن المراجعة الداخلية من المساهمة في تخفيض عدم تماثل المعلومات المتواجدة بين الأطراف المشاركة في المؤسسة.

لهذا فإن تواجد لجنة المراجعة الذي يتم إرسال إليها تقرير المراجع الداخلي، لا تمثل فقط كحلقة وصل بين المراجعين الداخليين و الخارجيين وإنما كذلك بين مجلس الإدارة. ومنه ربط المراجعة الداخلية بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة يعتبر كشرط أساسي لمساهمتها في تخفيض عدم تماثل المعلومات داخل الحوكمة.

2-3-2-2- على مستوى إدارة المخاطر

وخاصة على مستوى القيام بوضع تقرير حول الرقابة الداخلية الملزمة من طرف القانون ساربنز أوكسلي (SOX) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث من ناحية تقييم نظام الرقابة الداخلية تعتبر هذه الوظيفة الأحسن لتغذية مجلس الإدارة بالمعلومات حول نقاط ضعف هذا النظام أو حول نقاط الخطر المحتملة التي تضر بالأهداف الإستراتيجية و العملية.

حسب Gramling و Myers في 2006 فقد حددا الدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، كما أشارا إلى أن المراجع الداخلي يقوم بالتأثير على 05 مكونات لإدارة المخاطر للمؤسسة،إذ أنه عندما تكون في مسار إدارة المخاطر تضمن أن المخاطر يتم تقييمها بطريقة صحيحة، أن مسار إدارة المخاطر تم تقييمه جيدا، أن التقارير حول المخاطر الكبرى قد تم وضعها وأنه قد تم وضع ميزانية حول تسيير المخاطر الأساسية، وحسب النتائج التي توصلا إليها من خلال دراسة قاما بها أن المراجعة الداخلية لا تؤدي في وقتنا الحالي إلا دور بسيط في إدارة المخاطر، لذا يجب القيام بتطوير هذا الدور من أجل تقييم مسار إدارة المخاطر بالمؤسسة.

المطلب الرابع: دور المراجعة الخارجية بشأن حوكمة المؤسسات

يعتبر اعتماد المراجعة الخارجية في المؤسسات أمرا ضروريا ومهما لأنه يحقق الثقة في المعلومات المقدمة من طرف إدارة المؤسسة، وهي ضمان لصحة القوائم المالية. وتلقى المراجعة الخارجية اهتماما كبيرا من مختلف الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك نظرا لأهدافها وأهميتها، لهذا تعتبر المراجعة الخارجية اختبار تقني وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، في صورة صادقة على الموجودات والوضعية المالية ونتائج المؤسسة.

لهذا سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لمكانة المراجعة الخارجية في حوكمة المؤسسات.

2-4-1- دور المراجعة الخارجية على مستوى حوكمة المؤسسات

إن الأزمات المالية التي ظهرت في السنوات الأخيرة أدت إلى وضع حدود لأنظمة الحوكمة في استخراج وتقييم المعلومات. حيث أن المراجعة الخارجية توجد في مركز هذه النقاشات، لأنها لا تعتبر وسيلة فقط ناجحة لضمان صدق، دقة وملائمة التقارير المالية للمؤسسة، وإنما يمكن اعتبارها كوسيلة تسمح بتخفيض عدم تماثل المعلومات والاختيار العكسي وإلزامية تسليم الحسابات.

إن الحقيقة المالية أدت إلى ردود فعل عديدة من طرف السلطات العمومية بالطريقة التي تسمح من تفادي الإفلاسات التي ظهرت مؤخرا، لذا فإن الإطار التنظيمي للمراجعة الخارجية أدى إلى عدة تغييرات وإصلاحات جذرية نتج عنها تطورات قانونية سواء على المستوى الدولي بظهور القانون ساربنز أوكسلي Sarbannes Oxley act بالولايات المتحدة الأمريكية، أو على المستوى الفرنسي بظهور قانون الحماية المالية (LSF).

وبالرغم من هذه الردود والتغيرات، إلا أنه تبقى هناك تساؤلات نظرية ومفاهيمية حول وضعية المراجعة الخارجية في حوكمة المؤسسات. ماهي العلاقات الموجودة بين المراجعة الخارجية والآليات الأخرى للحوكمة؟ هل تكملها؟ هل يمكن اعتبارها كبديل لآليات أخرى تعتبر غير ملائمة للرقابة واستخراج المعلومات؟

2-4-1-1- المراجعة الخارجية كاختصاصية في مراقبة المعلومات على مستوى حوكمة المؤسسات[1]

تم استعمال العديد من النظريات من أجل فهم العلاقة القائمة بين حوكمة المؤسسات والمراجعة الخارجية ، حيث أشارت نظرية الوكالة إلى أن المراجعة الخارجية تعتبر كآلية من آليات حوكمة المؤسسة.

فمن ناحية نموذج المساهمين Shareholder تركز وظيفة الحوكمة على مراقبة المسيرين والمشاركين الآخرين في المؤسسة من أجل ضمان فائدة ومصلحة المساهمين، وفي هذا المجال فقد اعتبر كل من Jensen و Mechling في 1976 أن المراجعة الخارجية هي آلية تمكن من تسطير تصرف المدراء نحو فائدة المساهمين، وآلية رقابة تقوم بتقييم تسيير الإدارة لصالح المساهمين. ومن منظور نظرية الوكالة فإنها تعتبر أنه حتى يتم فهم دور المراجعة الخارجية على مستوى الحوكمة، لابد من اعتبار المسيرين ذو مسؤولية كبيرة بالنظر لمجموعة الأجزاء الأخرى المشاركة في المؤسسة (الأجراء، الزبائن، الموردين، المدنيين) وليس فقط كمسؤولين أمام المساهمين.

أما من ناحية نموذج الأطراف المشاركة Stakeholder فإن هذا المنطق يقودنا للتفريق بين ثلاثة أدوار رئيسية للمراجعة الخارجية، حيث تظهر بأنها مصدر للمعلومات التي على أساسها الأفراد تكون لهم تقديرات حول مبالغ وفترة التدفقات النقدية المستقبلية، كما تساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المسيرين والأطراف الأخرى، أما الدور الثالث للمراجعة الخارجية فيتمثل في حل المشاكل المرتبطة بصدق الحسابات.

أ- المراجعة الخارجية، آلية رقابة على مستوى علاقة الوكالة

إن نظرية الوكالة تقوم على فرضيتين أساسيتين: تقوم الأولى على أن الأفراد يبحثون على تعظيم منفعتهم، والثانية تتعلق بحصول الأفراد على أرباح من عدم اكتمال العقود. حسب هذه النظرية فإن المساهمين والمسيرين لديهم دالة منفعة مختلفة بحيث يعمل كل واحد منهم على القيام بتعظيم منفعته الخاصة، إذ أشار Jensen و Mechling إلى أن المسيرين لديهم إمكانية أخذ جزء من موارد المؤسسة واستغلالها من أجل استهلاكاتهم الخاصة، كما يفضلون تزايد رقم الأعمال على الأرباح والقيام بتوظيف عمال لا تكون بحاجة إليهم المؤسسة، ومن ثم فإن غايتهم هي خدمة المصلحة الاجتماعية للمؤسسة قبل مصلحة المساهمين ، لهذا يكون اتجاه المسير نحو تعظيم مكافأته وتخفيض قدراته.

إن مشاكل الوكالة ترتبط بعدم التأكد، عدم إمكانية ملاحظة قدرات الوكيل وتكاليف إنشاء وتنفيذ العقود. وكلما كانت البيئة غير أكيدة والمعلومات غير متماثلة والتي ترتبط باختلاف الأهداف بنفس

[1] David Carassus et Nathalie Gardes, Audit Légal et Gouvernance d'Entreprise : Une lecture théorique de leurs relations, Conférence internationale de l'enseignement et de la recherche en comptabilité, Bordeaux, 29-30 septembre 2005, pp 3-10.

الطريقة فإن غياب مشكلة عدم تماثل المعلومات تؤدي إلى أن النزاعات المحتملة بين المصالح تكون غير موجودة ومن ثم يمكن للرئيس اكتشاف التصرفات الانتهازية التي تتم من طرف الوكيل، لذا يمكننا القول بأن خطر الضرر بمصلحة المساهمين يرتفع كلما كانت البيئة غير أكيدة والمعلومات غير متماثلة.

في هذا المنظور تكون مسؤولية حوكمة المؤسسات مرتبطة بأن المنظمة تعمل على ضمان أهداف وغايات أصحاب الملكية، لذلك يجب على الرئيس القيام بوضع أنظمة وآليات رقابة تحد من الخسائر الناتجة عن اختلاف المصالح. حيث تعتبر المراجعة الخارجية من بين هذه الآليات التي تقوم بتنظيم العلاقات بين المساهمين والمسيرين، كما سبق الذكر فإن Jensen و Mechling هما الأولين اللذان قاما بتحليل دور المراجعة في هذا المجال.

المراجعة تعتبر كنموذج فحص أو تدقيق التقارير المالية الموجهة للمساهمين عن طريق المدير، وحتى وإن لم ينجح الكتاب أو الباحثين في وضع علاقة وكالة بين المدير والمراجع ، فإن المراجعة تبقى وسيلة لحث المدير على إيصال معلومات صحيحة للمساهمين معوضة التقييم المباشر لحسن أداء المؤسسة. كما أن التحاليل الإحصائية المرتبطة بالفترة التي كانت فيها المراجعة الخارجية غير إجبارية، بينت أن تكاليف الوكالة المرتبطة بالرقابة تؤدي دور مهم في اتخاذ قرار إدماج المراجعة الخارجية.

هذه النظرة للمراجعة الخارجية على أساس علاقة الوكالة نجحت في العموم من خلال التوصل لتحاليل متقاربة، والتي يجب أن تكمل بنظريات مستخرجة من اقتصاد المعلومات من أجل فهم الدور المكمل للمراجعة الخارجية، الذي يسمح بتخفيض الاختيار المعاكس وأخذ بعين الاعتبار إشكالية الحوكمة.

ب- المراجعة الخارجية آلية إشارة تسمح بتخفيض تأثيرات الاختيار العكسي (Sélection Adverse)

إن اقتصاد المعلومات يعطي لنا نظرة جديدة للمراجعة الخارجية، لأنه إذا كانت نظرية الوكالة تتجه أو تقوم على علاقة مساهم/مسير، فإن هذه النظرة الجديدة توجه اهتماماتها نحو علاقة مستثمر/مدير في وضعية عدم تماثل المعلومات وفي هذا الإطار ظاهرة الاختيار العكسي تأخذ كامل معناها.لذا يجب التطرق لمفهوم الاختيار العكسي قبل اللجوء إلى تبيين دور المراجعة الخارجية.

- **مفهوم الاختيار العكسي**

يمثل مشكلة الانتهازية قبل التعاقد والناتجة عن حيازة الأفراد على معلومات خاصة غير متوفرة للمتعاقد. حسب Akerlof(1970) الاختيار العكسي يدل على عدم الكفاءة في الحصول على معلومات دقيقة حول خصائص السلع التي سوف يتم التعاقد حولها، وإذا أخذنا مثال حول السيارات المستعملة (voitures d'occasion) فقد أشار هذا الكاتب إلى أنه عند عدم إمكانية التفريق بين السيارات الجيدة والسيارات السيئة يؤدي ذلك إلى وضع سعر واحد في السوق، عند هذا السعر أصحاب السيارات الجيدة يرفضون البيع لأنهم يعتقدون أنهم قادرين على بيع سلعهم بسعر أفضل من هذا ، ومن ثم لا

يبقى في السوق إلا السيارات السيئة. المشترين كذلك يفكرون بنفس الطريقة، حيث يعلمون أنه لم يبقى أمامهم إلا السيارات القديمة لذلك فإنهم لا يشترون هذه السيارات بسعر السوق. لذا عندما يكون الاختيار العكسي مهم أو كبير فإنه لا يوجد أي سعر يمكن من تعادل طلب وعرض السلعة في السوق.

إن هذا التحليل تم إعادة طرحه من طرف Moore و Ronen في 1990 [1] من أجل فهم دور المراجعة من نظرة المعلومة. إذ أن ضرورة زيادة رأسمال المؤسسة يمكن أن يصبح إشكالية في سياق عدم تماثل المعلومات، ويفترض هذان الكاتبان أن المسيرين تكون بحوزتهم معلومات داخلية حول التسيير والتي لا تكون بحوزة المستثمرين المحتملين، كما أن عدم إمكانية التفريق بين المسيرين السيئين والمسيرين أصحاب الكفاءة يؤدي إلى خسارة سوق الأسهم الجديدة لأن المستثمرين يكونون غير متأكدين حول نوعية التسيير.لذا جاء في هذا الإطار طلب خدمة المراجعة الخارجية للقضاء على عدم تماثل المعلومات بين المسيرين والمستثمرين المحتملين من أجل تسهيل الحصول على رؤوس أموال جديدة، كما تمكن من الحصول على معلومات حول نوعية التسيير ومن ثم نوعية المؤسسة ومنه يتمثل هدف المراجعة هنا في فحص قدرة الإدارة على تدقيق أو مراجعة التقارير المالية السابقة أوالماضية.

ومن ثم فإن طلب المراجعة الخارجية يمكن أن يحلل كوسيلة مستعملة من طرف المدراء من أجل طرح إشارة للمستثمرين.

جـــ- المراجعة الخارجية، وسيلة تسمح بالإجابة على ضرورة أو إلزامية تسليم الحسابات (reddition des comptes)

إن تزايد التأثير الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسات الوطنية ومتعددة الجنسيات، أدى بالباحث Pesqueux إلى تبيين أن كل بيئة سياسية واجتماعية للمؤسسة تطلب اليوم ضرورة تسليم الحسابات، لذا قامت التنظيمات والتشريعات المالية الجديدة بإعادة تعريف أو تحديد مسؤولية المدراء ومسؤولية المنظمات المكلفة بالمراجعة الخارجية.

يعتبر اليوم المراجع الخارجي كأحد الأفراد الذين يعملون لفائدة أصحاب المؤسسات دون أن ننسى الفائدة العمومية، إذ أن مستعملي القوائم المالية لا يمكنهم الاعتماد على أنفسهم في تحديد صحة المعلومات الواردة فيها، كما لا يتوفرون على الخبرة والوقت اللازمين للقيام بأنفسهم بتحديد صدق المعلومات. إذ أثبت Robertson في 1993 أنه إذا كان هناك احتمال وجود أخطاء مرتبطة بالتقارير أوالوثائق المالية المنشورة عن طريق المؤسسة، فإنه يمس ذلك ويضر بمصلحة مجموعة الأطراف المشتركة في المؤسسة، لذا تكون الحاجة هنا إلى ضمان نوعية هاته الوثائق المالية من خلال اختيار مراجع ذو نوعية يمكن أن يضع حد لهذه المشاكل المتعلقة بمصلحة المساهم والمسير والأجير. لذا يقوم المراجع بدور اجتماعي من خلال تأكيد واثبات المعلومات المالية المنشورة، كما يضمن لمستعملي القوائم المالية أن الخطر المرتبط بنوعية المعلومات يكون منخفض، بالإضافة إلى أنه يعتبر آلية تحث

[1] MOORE G. ET J. RONEN, "External audit and asymetric information", Auditing : a Journal of Practice and Theory, vol. 9 suppl., 1990, p. 234-242.

الأفراد المسؤولين في المؤسسة على التصرف وفقا لفائدة أصحاب الملكية [1] وذلك من خلال إبداء رأي فني محايد حول صدق الوثائق المحاسبية. ومن ثم فإن المراجع الخارجي لا يعتبر فقط آلية تتابع إصدارات الإدارة المرتبطة بقيادة وحسن أداء المؤسسة، ولكن أيضا وسيلة تسمح بإلزامية تسليم الحسابات.

2-4-1-2- المراجعة الخارجية كآلية حوكمة تسمح من منطق نظري بإخفاء عجز الأنظمة الأخرى

إن مشاكل الحوكمة مرتبطة فيما بينها، حيث تم الإشارة إلى أن عدم تماثل المعلومات الموجودة بين المسيرين وأصحاب المصلحة في المؤسسة لا تسمح بأن تكون في فائدة كل طرف، لذلك فإن المراجعة الخارجية آلية تسمح بتخفيض هذا المشكل.

إن المهم في هذه النقطة الموالية التي سيتم التطرق إليها ليس فقط المرور بسرعة على مختلف الآليات الأخرى وتعريف حدودها حتى تتمكن المراجعة الخارجية من التموضع في قلب الإشكالية، ولكن المهم هو إيجاد رابط نظري بين الآليات الأخرى والمراجعة الخارجية التي تكون في حالة عمل في الوقت الذي تكون فيه هذه الأنظمة أو الآليات الأخرى عاجزة.

أ- عدم كفاءة الآليات الأخرى لحوكمة المؤسسات من حيث تخفيض عدم تماثل المعلومات

هناك العديد من الآليات التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة من أجل حوكمة جيدة، إذ تنقسم هذه الآليات على حسب انتمائها للمؤسسة. فهناك الأنظمة الداخلية المتمثلة في مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، حق انتخاب المساهمين...الخ والأنظمة الخارجية المتعلقة بالسوق المالي، سوق العمل...الخ، حيث أن هذا النوع الأول من الأنظمة يعرف بعض العيوب والنقائص المرتبطة بـــ: غياب ارتباط مختلف الآليات، غياب تعريف دقيق لحدود المؤسسة...الخ، بالإضافة إلى عيوب الأنظمة الأخرى حيث أن كل من سوق رأس المال وسوق العمل يكونان غير قادرين على الضغط على تصرفات الأفراد عندما يتلاعبون بالمعلومات في السوق خاصة ظاهرة التجذر. بصفة عامة فإن الأنظمة الخارجية للمؤسسة تظهر غير قادرة على إجبار المسيرين على العمل وفق مصلحة المساهمين خاصة بسبب عنصر المنافسة غير التامة في الأسواق.

لذا لابد من اللجوء أو وجود عناصر أخرى تساعد على إنتاج وتقييم المعلومة من بينها المراجعة الخارجية من خلال مساهمتها في تحسين العلاقة الموجودة بين المؤسسة والسوق المالي، وذلك عن طريق المصادقة على المعلومات المنتجة من طرف المسيرين والموجهة للأسواق كما تساهم في تفادي تلاعب المدراء والمسيرين.

وتتمثل هذه الآليات الأخرى في:

- **التقرير المالي**

[1] CHARREAUX G, « A la lumière de la théorie des gouvernements des entreprises ; l'entreprise publique est-elle nécessairement moins efficace ? », Revue Française de Gestion, septembre – octobre (1997a), pp. 38-56.

تعتبر المعلومة المالية والمحاسبية من بين الوسائل المهمة لجعل نشاط المؤسسة أكثر وضوحا، حيث يظهر التقرير المالي كعنصر أساسي من أجل جعل حوكمة المؤسسة تعمل بكفاءة، هذا ما يعني أن غياب معلومات مالية ومحاسبية ذات كفاءة تؤدي إلى عدم قدرة حاملي رؤوس الأموال على مراقبة حسن الأداء [1].

أظهر Zimmermann(1986) أن التقرير المالي هو ضروري في المسار التعاقدي باعتباره أداة لقياس ومراقبة نشاطات الأطراف المتعاقدة، لذا فإنه يظهر كعنصر كبير للمعلومات الذي يمكن أن يستعمل للتحفيز عندما ترتبط مكافأة المسيرين بالنتائج. بالإضافة لذلك فإن وجود عيوب في التقرير المالي يؤدي إلى وجود عيوب في كفاءة نظام الحوكمة بصفة خاصة، كما أن وجود المحاسبة الإبداعية لا تسمح للتقرير المالي من أداء دوره بصفة صحيحة، أين تكون هناك أهمية لتبرير المعلومات من طرف مراجع خارجي حتى ولو كانت درجة ضمان صحة هذه المعلومات بصفة عامة غير ممكنة.

- حق انتخاب المساهم

تقوم المراجعة الخارجية بدور مهم في سيرورة حصول المساهم على المعلومات حول كفاءة الإدارة، وإذا رغب المساهم في الحصول على معلومات حول نوعية إنتاج الحسابات فأنه يتوكل على المراجع الخارجي الذي يضمن له أن المعلومات المالية والمحاسبية هي صادقة، نظامية، قانونية وتدل على الصورة الحقيقية. بصفة خاصة في فرنسا يسمح المراجع الخارجي للمساهم بالانتخاب على تأييد إدارة المسير حتى ولو كانت هذه الإدارة غير تامة من حيث غياب حالة الاختلاسات.

- إجراءات الرقابة والمراجعة الداخلية

يمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها العمل الذي يسعى لدراسة وتقييم الرقابة الداخلية وحسن الأداء الذي تكون المؤسسة في انتظاره، لذا في الحالات التي تكون فيه هذه الإجراءات منظمة عن طريق الإدارة وموجهة للمؤسسة لا تكون قادرة على تحديد السلطة السرية (discrétionnaire) للمسير، حيث يجبر المسير على القيام بوضع تقرير حول نوعية إجراءات الرقابة الداخلية، لأن معرفة نوعية هذه الإجراءات تسمح لأصحاب المصلحة من التحكم في نشاط مؤسستهم. وفي هذا الإطار فإن المراجعة الخارجية يجب أن تأتي برأي حول التقرير الذي وضعه المسير من أجل التأكد من صحة ما تم تقريره، ومنه فإن هذا الشكل الجديد من الاتصال يسمح بتخفيض عدم تماثل المعلومات.

- مجلس الإدارة ولجنة المراجعة

هناك العديد من الدراسات التي تمت حول معرفة العلاقات المتواجدة بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة مع التلاعب في المعلومة المحاسبية(Deschon et al 1996، Carcello et Neal 2000…)، حيث تمت أول الدراسات حول أربعة خصائص:

[1] WHITTINGTON G,"Corporate governance and the regulation of financialreporting", Accounting and Business Research، vol. 23, n° 91A, 1993, p. 311-330.

*الاستقلالية: تتمثل الاستقلالية في وجود إداريين مستقلين من أجل ضمان رقابة أكثر فعالية، إذ أن استقلالية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة يسمح برقابة جيدة لمسار المكافأة.[1] وبالرغم من أنه إذا كانت مشاركة الإداريين الخارجيين في مجلس الإدارة من أجل تحسين الاستقلالية ونوعية الإدارة، فإن الإداريين الداخليين يبقون الأكثر كفاءة من أجل الحكم على حسن أداء المؤسسة.

*الحجم: هو ثاني عنصر من أجل معرفة مدى نوعية المراقبة وقدرة الإداريين على مراقبة المسيرين، وهناك العديد من الدراسات التي أقامت علاقة إيجابية بين مجلس الإدارة وفعالية الرقابة.

*هيكل لجنة المراجعة: هو العنصر الثالث الذي يحدد نوعية الرقابة ومدى إمكانية الاعتماد على التقارير المالية، إذ أن الكثير من المؤسسات الكبرى توكل للجنة المراجعة دور مراقبة مسار المحاسبة لذا كلما كانت لجنة المراجعة مستقلة، كانت مراقبة ومتابعة المسار المحاسبي المالي فعالة، حيث بين Carcello أن هناك علاقة إيجابية بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية، كما شهد yermack في نهاية 1996 على وجود أداء جيد للعديد من المؤسسات التي توجد فيها لجان مراجعة صغيرة الحجم (أقل من 10 أعضاء).

*وأخيرا، خبرة الإداريين المستقلين: لديهم دور يلعبونه في الإخطار على وجود اختلاسات أو غش مالي، إذ أن الخصائص المهنية لهؤلاء الإداريين تحسن من القدرة على رقابة تسيير المؤسسة بصفة فعالة.

بالرغم من وجود اهتمام كبير بلجان المراجعة ومجلس الإدارة، إلا أن هذا يبقى غير كافي من أجل الحد من القدرة السرية للمدراء أو المسيرين، ولهذا إذا كانت طبيعة خصائصهما يمكن أن تؤدي إلى احترام مصالح أصحاب المصلحة فإنهما لا يشكلان آليتان قويتان للحوكمة لأن سرية المدراء في الغالب هي قوية جدا. في هذا الإطار المراجع الخارجي يشكل آلية تضمن للأطراف الدائمة أو أصحاب المصلحة من أن التقارير أو الوثائق المالية والمحاسبية التي يتم إيقافها من طرف مجلس الإدارة هي صادقة، قانونية وتمثل صورة حقيقية للمؤسسة.

2-4-2- المراجعة الخارجية في قلب حوكمة المؤسسة

يمكن للمراجعة الخارجية القيام بتدقيق نوعية المعلومات المنتجة من طرف المسير، كما تحدد أثار مشكلة hassard moral من طرف المسيرين، إذ عرفت الآليات الأخرى ضعف وعدم القدرة على حل مشاكل عدم تماثل المعلومات و aléa moral لذا تحتل المراجعة الخارجية مكانة هامة على مستوى حوكمة المؤسسة، ومنه فإن طلب المراجعة الخارجية يمكن أن يجد تبرير آخر حيث استفاد أصحاب المصلحة من هذه الآلية كثيرا، ومن ثم فإن السبب الرئيسي لتوكيل المراجع الخارجي هو التحكم في مشاكل المصلحة القائمة بين المسيرين والمساهمين وإنتاج معلومات من أجل مراقبة المدراء.

[1] KLEIN A, "Audit committee, board of director characteristics, and earningsmanagement", Journal of Accounting and Economics، vol. 33, 2002, p.375–400.

فحسب Pochet(1998) تشكل المراجعة الخارجية وسيلة لجمع وتحليل المعلومات التي لا يستطيع أصحاب المصلحة القيام بذلك بصفة فردية ، كما تساهم المراجعة بنجاعة في رقابة المدراء على مستوى المؤسسة لحماية مصالح الأطراف المشاركة وضمان صدق المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى قيامها بوضع تقرير من أجل جعل المعلومات المالية المنشورة من طرف المؤسسة ذات مصداقية.

إن هذا الدور الذي يلعبه المراجع الخارجي في ضوء اقتصاد السوق يؤدي بالسلطات العمومية إلى تنظيم المهنة وتقنين رقابة الحسابات، وفي العموم تم تبيين هذه العلاقات نظريا والقليل منها تم تبينه من طرف بعض الدراسات الميدانية .

وبأخذ بعين الاعتبار هدفنا في البداية الذي يتمثل في معرفة العلاقات بين المراجعة الخارجية وحوكمة المؤسسة، ظهر من الضروري تشكيل هذه العلاقات، حيث أنه فقط Baker وOwsen في 2002 قاما باقتراح الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: الدور الحالي للمراجعة الخارجية في حوكمة المؤسسة

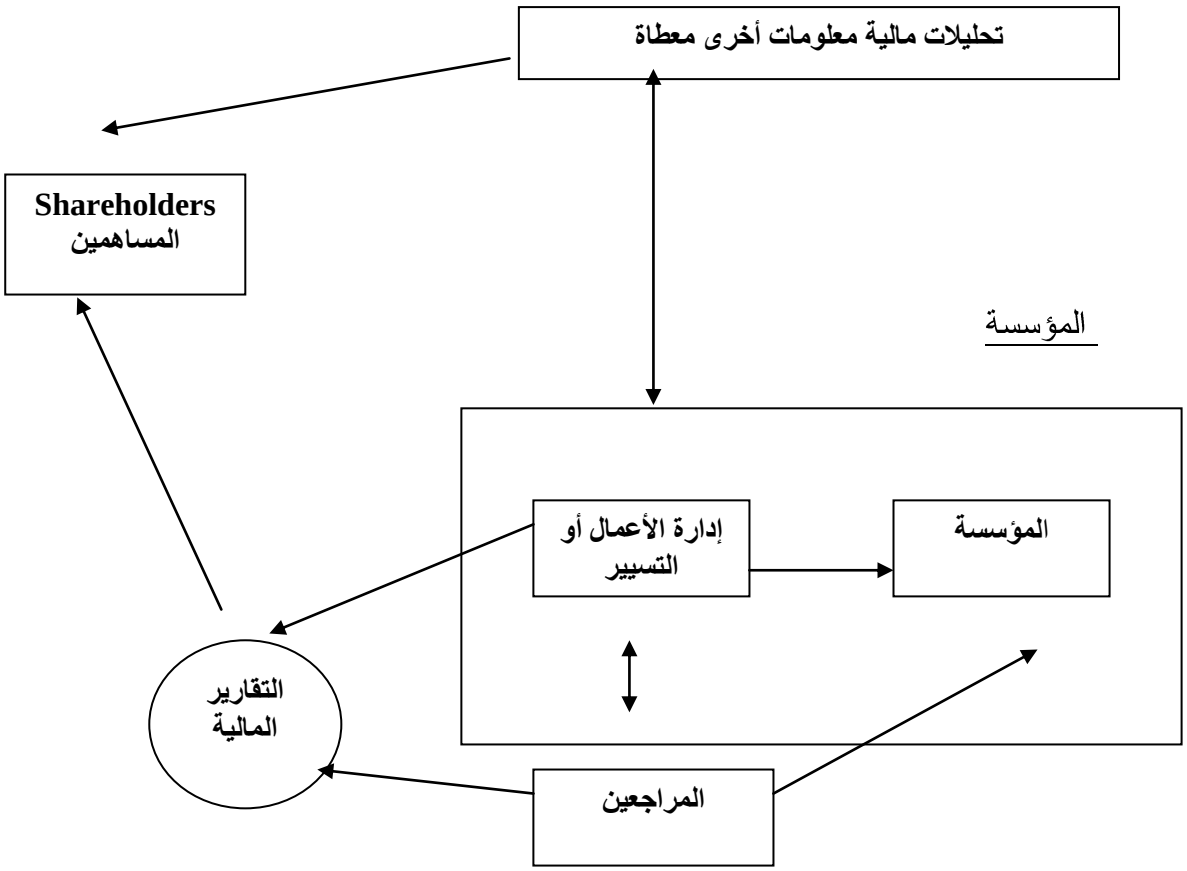

Source : David Carassus et Nathalie Gardes, op-cit, p18.

يظهر من خلال كل هذا أن الآليات الأخرى التي تم ذكرها سابقا (التقرير المالي، إجراءات الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) لا يمكنها القيام وحدها بتخفيض

عدم تماثل المعلومات وأيضا تحديد القدرة السرية للمسير، ومن ثم فإن المراجع الخارجي يكملها من أجل ضمان تنظيم جيد للعلاقات بين مختلف أصحاب المصلحة في الحوكمة.

ما يمكن الإشارة إليه في خلاصة هذا المبحث أن نظام حوكمة المؤسسات يتكون من عدة آليات رقابة داخلية وخارجية يمكن أن تساهم في فعالية هذا النظام، حيث تتمثل هذه الآليات في مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

ويتم الاعتماد على هذه الآليات من أجل الحد من كافة النزاعات القائمة في المؤسسات بين مختلف الأطراف الموجودة فيها، كما تساهم في ضمان جودة المعلومات المالية والتخفيض من عدم تماثل المعلومات من أجل جلب أكبر عدد من المستثمرين.

لذا يمكننا القول أن المؤسسات حتى يكون لها تطبيق جيد لحوكمة المؤسسات ويكون لها نظام فعال للحوكمة لابد من الاعتماد على ضمان فعالية هاته الآليات، مما يعني أن فعالية الآليات تؤدي إلى فعالية نظام حوكمة المؤسسات.

يمكننا الاستخلاص من هذا الفصل أن أغلب تعاريف الحوكمة أجمعت على أن حوكمة المؤسسات عبارة عن النظام الذي يسمح بحماية حقوق المساهمين والحفاظ عليها، ويهدف لتحقيق الإفصاح والشفافية، كما تم ملاحظة أن هناك اختلافا في مجال هيكلة الحوكمة وذلك نتيجة للعديد من العوامل المرتبطة بالبيئة التي تنشط فيها المؤسسات وهذا ما أدى إلى اختلاف تطبيقاتها من بلد إلى أخر بسبب الطريقة التي تنظم فيها رأس المال. لذا ظهرت نماذج أساسية لحوكمة المؤسسات والتي تختلف من بيئة إلى أخرى.

كما تم الاستنتاج من هذا الفصل أن حوكمة المؤسسات في الجزائر مرت بالعديد من الإصلاحات كما هو الحال في العديد من الدول عبر العالم، إذ شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة وضع إطار مؤسسي خاص بالتطبيق الجيد للحوكمة، والذي يسمح للمؤسسات الجزائرية من تحقيق الشفافية في المعلومات وضمان مصالح كافة الأطراف في المؤسسة، لهذا نلاحظ أن توجه الجزائر نحو تطبيق حوكمة المؤسسات كنظام يعمل على ضبط بيئة الأعمال.

وقد تم التوصل كذلك إلى أن النظام الفعال هو الذي يسمح بتوازن مصالح جميع الأطراف على مستوى المؤسسة، كما يعمل على الحد من النزاعات القائمة بين مختلف هذه الأطراف ولضمان فعالية هذا النظام في تحقيق الأهداف المناطة به، لابد من تدعيمه بمختلف الآليات الداخلية والخارجية التي تعمل على الحد من التصرفات الانتهازية للمدراء واستراتيجيات التجذر التي يتبعونها من أجل استغلال ثروات المؤسسة لمصلحتهم الخاصة.

لذا يمكن اعتبار هذا الفصل بمثابة دراسة تمهيدية لحوكمة المؤسسات من أجل الوقوف على دورها في التأثير على طلب جودة المراجعة الخارجية التي ستكون موضوع الفصل الثاني، بحيث سنحاول القيام فيه بدراسة جودة المراجعة الخارجية وعلاقتها بآليات حوكمة المؤسسة.

الفصل الثاني

جودة المراجعة الخارجية وعلاقتها بآليات حوكمة المؤسسات

تم الاتجاه لتطوير حوكمة المؤسسات نتيجة للفضائح المالية التي حدثت وأدت إلى أزمة ثقة تحتاج لوضع أنظمة رقابة فعالة. لذا ظهر من الضروري بعد قضية Enron في 2001 وقضية Anderson في 2002...إعادة الثقة للمساهمين، الدائنين والعمال الذين لحق بهم الضرر بسبب هذه الفضائح المالية، حيث أن القيام بإصلاح جذري في حوكمة المؤسسات يكون ضروريا من أجل استرجاع الثقة في السوق المالي، لأن هذا المفهوم يقوم على الشفافية التي تسمح بتسيير أو إدارة جيدة و من ثم إصلاح النزاعات المختلفة القائمة في المؤسسة. لذلك كانت أول نتيجة لذلك هي قانون SOX الذي يشترط التطبيق الجيد للحوكمة المرتبطة بمجالس الإدارة ولجان المراجعة، بالإضافة إلى الاعتماد على المراجعة الخارجية وجودتها.

وباعتبار أن المراجعة آلية من آليات الحوكمة، فان الدور الأساسي الذي تؤديه يتمثل أساسا في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المسيرين والمساهمين، ومن أجل ضمان الصورة الحقيقية للمعلومات المالية المنشورة فإن المراجعة تشكل عاملا أساسيا يسمح للمساهمين من اتخاذ قراراتهم المهمة. ومن أجل اتخاذ القرارات فان مختلف مستعملي التقارير المالية يكونون بحاجة لأن يكونوا محميين عندما يتعلق الأمر بإشكالية جودة المراجعة التي يتم إيجادها في قلب نظرية الوكالة ونظرية الحوكمة، حيث تم اختبار هذه الإشكالية من طرف العديد من دول الأنجلوساكسون أكثر من الدول الأوروبية.

وبسبب الصعوبات المرتبطة والمتعلقة بتقييم جودة المراجعة، فقد قدمت بعض البحوث بالقيام بدراسة هذه الجودة من خلال شهرة مكتب المراجعة(إمكانية انتمائه لـــ Big N أو من خلال حجم هذا المكتب)، لكن البعض الآخر اعتمد على أتعاب المراجع كمقياس لجودة المراجعة، لذا أصبح هذان العاملان (حجم المكتب، أتعاب المراجعة) من العوامل التي تسمح بالإشارة لجودة المراجعة ومن ثم القيام ببيع خدمات غالية لكن بنفس المحتوى.

لكن عندما ننطلق من فكرة أن المراجع الذي تكون له سمعة جيدة تكون له إمكانية الحد من التصرفات الانتهازية للمدراء، فإننا نجد البعض من الدراسات التي قامت باختبار العلاقة بين شهرة المراجع وaccruals discrétionnaires بالإضافة إلى البعض من الدراسات التي ركزت إشكاليتها على طلب جودة المراجعة الخارجية من ناحية الانتماء لشبكة دولية. لهذا فان الاعتماد على وسائل الرقابة من خلال خدمة المراجعة الخارجية يعتبر حلا من بين الحلول التي تمكن من التقليل من النزاعات القائمة بين أصحاب المصالح. كما تجدر الإشارة إلى أن مشاكل الوكالة التي يتم قياسها على أساس هيكل الملكية والمديونية تتأثر كذلك بطلب مراجعة ذات جودة، حيث أنه كلما كانت تكاليف الوكالة مرتفعة ازداد الطلب على مراجعة ذات جودة أكثر.

لذا سيتم من خلال هذا الفصل القيام بتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالمراجعة الخارجية، توضيح مفاهيم، محددات جودة المراجعة الخارجية ومختلف القوانين التي ظهرت من أجل تعزيز دور هذه الأخيرة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسيضم علاقة جودة المراجعة الخارجية ببعض آليات الحوكمة وكيف يمكن لهذه الآليات أن تأثر على جودة المراجعة الخارجية.

المبحث الأول: المراجعة الخارجية وجودتها

أصبحت المراجعة تحتل مكانة هامة في الحياة الاقتصادية للمؤسسة، نظرا للحاجات المتزايدة لهذه الأخيرة لتسيير نشاطها بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق أهدافها واستمراريتها، ويعتبر اعتماد عملية المراجعة في المؤسسات أمرا ضروريا ومهما لأنه يحقق الثقة في المعلومات المقدمة من طرف إدارة المؤسسة، وهي الضمان لشرعية وصحة القوائم المالية، وتستحوذ المراجعة بمختلف أنواعها على اهتمام الكثير من الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة، وذلك نظرا إلى أهدافها وأهميتها وعلى أساس هذا سيتم تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب، يعالج الأول منها مفاهيم المراجعة الخارجية وتطورها في الجزائر، أما الثاني فيتعلق بجودة المراجعة الخارجية ومكوناتها، وفيما يخص المطلب الثالث فسيتم التطرق فيه للجانب النظري لمعايير تقييم جودة المراجعة، ليتم في المطلب الرابع والأخير الإشارة لإخفاقات المراجعة التي عجلت بتطبيق قانون ساربنز أوكسلي.

المطلب الأول: مفاهيم المراجعة الخارجية وتطورها في الجزائر

سيتم الاهتمام في هذا المطلب بمختلف التعاريف التي جاءت من أجل توضيح مفهوم المراجعة الخارجية وأهميتها بالنسبة للمؤسسات في الوقت الحالي، كما سنحاول التطرق إلى تطور المراجعة الخارجية في الجزائر ومختلف المراحل التي مرت بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

1-1-1- مفهوم المراجعة الخارجية

سيتم في هذه النقطة التطرق لبعض التعاريف التي اهتمت بمهنة المراجعة الخارجية والتي تتمثل فيما يلي:

قامت جمعية المحاسبة الأمريكية بتعريف المراجعة الخارجية على أنها: " عملية منظمة تنطوي على تجميع وتقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بمعلومات مقدمة عن أحداث وتصرفات اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التوافق بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعة مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام "[1].

وعرفت منظمة العمل الفرنسي المراجعة بأنها: " مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل متسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم "[2].

وقد عرف كل من H.Bouquin وJ.C.Bécour المراجعة : " بالنشاط الذي يطبق إجراءات مترابطة ومعايير فحص، بكل استقلالية، بقصد تقييم مدى تطابق، ملائمة ودرجة الثقة، وسير جميع أجزاء النشاط داخل المؤسسة وهذا وفق المعايير المحددة لها "[3].

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000/1999، ص7.

[2] Lionnel.C et Gerard.V, Audit et contrôle interne, aspects financiers, opérationnels et stratégiques. 4eme édition .Dalloz, paris, 1992, p22.

[3] J.C.Bécour, H.Bouquin, Audit opérationnel, édition Economica, paris, 2eme édition, 1996, p12.

أما خالد أمين فقد اعتبرها أنها: " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة "[1].

كما عرفت المراجعة الخارجية بأنها: " الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسة. ومن ناحية أخرى فإن المراجعة الخارجية بمعناها ما هي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة موضوع المراجعة "[2].

يلاحظ من خلال هذه التعاريف النقاط التالية:

ضرورة الحصول على البيانات والمستندات المتعلقة بالمؤسسة موضوع المراجعة، وتقييمها بطريقة موضوعية دون تحيز وبكل واقعية.

وعن النقطة الثانية فتتمثل في أن مهام المراجع لا تقتصر فقط على فحص المعلومات المالية وإنما تتعدى ذلك لتشمل فحص أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية للمؤسسة وذلك للتأكد من مدى فعاليتها وتحديد درجة الاعتماد عليها.

كما يلاحظ من خلال هذه التعاريف أنها تحدد معايير محددة مسبقا بمعنى أن عمل المراجع يستند إلى قواعد ومعايير متعارف عليها والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، والمعايير المقررة للمراجعة، وغيرها من المعايير الأخرى والتي تراعي الرقابة الداخلية.

بالإضافة لذلك فقد جاءت هذه التعاريف لتؤكد على ضرورة إيصال نتائج عملية المراجعة للأطراف المعنية، مما يؤكد على أن عمل المراجع وسيلة من وسائل الاتصال بين معدي القوائم المالية وبين مستعمليها عن طريق التقرير المتضمن الرأي الفني المحايد كنتيجة للأعمال التي قام بها في المؤسسة.

و من خلال هذه النقاط يتضح أيضا، أن عملية المراجعة الخارجية تشمل ثلاثة عناصر أساسية وهي: [3]

- الفحص: التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.
- التحقيق: إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية التي تعبر عن نتائج الأعمال للمؤسسة خلال فترة معينة.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص13.
[2] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، ص25.
[3] مهيب الساعي، وهبي عمرو، علم تدقيق الحسابات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1991، ص11.

- التقرير: بلورة النتائج التي تم فحصها وإثباتها عن طريق تقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

1-1-2- أهمية و أهداف المراجعة الخارجية

إن للمراجعة الخارجية أهمية بالغة في المؤسسة، واعتمادها يكون بغية تحقيق أهداف معينة، كما أنها لا تتحقق إلا بتوفر فروض معينة، لذلك سيتم تخصيص هذا المطلب لأهميتها بالنسبة للعديد من المستخدمين والأهداف التي يرجى منها تحقيقها.

1-1-2-1- أهمية المراجعة الخارجية[1]

تتجلى أهمية المراجعة في كونها وسيلة تهدف إلى خدمة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية. بحيث تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها وأهدافها. وتعتمد إدارة المؤسسة اعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص على أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة، لتعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

وبالنسبة للأطراف الأخرى، يعتمد المستثمرون على هذه القوائم عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتوجيه مدخراتهم أين تحقق لهم أكبر عائد ممكن، كما تعتمد البنوك على هذه القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند قيامها بدراسة الوضعية المالية والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة عند طلب هذا الأخير لمجموعة من التسهيلات الائتمانية منها، أو طلب قروض.

ويعتمد كذلك الاقتصاديون في هياكل الدولة على هذه القوائم للوصول إلى تحديد المؤشرات الوطنية منها مثلا الدخل القومي، الناتج الداخلي الخام...، والقيام بعملية التخطيط الاقتصادي واتخاذ قرارات تنموية تخدم الصالح العام، لهذا وجب أن تكون المعلومات الظاهرة على هذه القوائم المالية تعبر عن الواقع الفعلي للمؤسسة.

أما الجهات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة فتعتمد على القوائم المدققة لأغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب وتحديد الأسعار، وتقديم الإعانات لبعض الأنشطة والقطاعات... الخ. وكذلك نقابات العمال تعتمد على القوائم المالية عند التفاوض مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه ذلك، وهو ما يؤكد ضرورة أن تكون هذه القوائم معبرة بصدق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

لذا يمكننا القول أن المراجعة اليوم، أصبحت ذات أهمية بالغة في حياة المجتمعات لما تقدمه من خدمة لهذه الأخيرة، والمتمثلة أساسا في إضفاء الثقة بين المؤسسات ومختلف الأطراف الداخلية والخارجية المتعاملة معها. وتسعى المراجعة بأنواعها المتداخلة والمستقلة إلى تحقيق الضبط لمختلف أنشطة المؤسسة، وحتى سلوك أفرادها. وقد اهتم هذا المبحث بأحد الأنواع المستقلة للمراجعة، وهي المراجعة المالية الخارجية التي تساهم بدورها في تقديم رأي فني محايد حول مدى صحة المعلومات

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

المحاسبية والمالية، شرعيتها، سلامتها، وصدق تعبيرها عن المركز المالي ونتيجة المؤسسة، وذلك عن طريق شخص خارجي مستقل عن هذه الأخيرة، ويتمثل في المراجع الخارجي.

وتعد المحاسبة التي أصبحت تخدم عدة أطراف من فئات المجتمع من خلال المعلومات المحاسبية المسجلة بالدفاتر أو المتضمنة في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات المختلفة، بغرض استخدامها في اتخاذ مجموعة من القرارات، نقطة البداية بالنسبة للمراجع الخارجي بحيث تكون هذه المعلومات مادة الفحص الذي يقوم به، وإبداء رأيه حولها.

1-1-2-2- أهداف المراجعة الخارجية[1]

لقد تطورت أهداف المراجعة الخارجية نتيجة التطور الذي شهدته هذه الأخيرة. وتقسم أهداف المراجعة إلى مجموعتين أساسيتين هما التقليدية والحديثة.[2]

أ- الأهداف التقليدية للمراجعة

وهي قسمان:

- **أهداف رئيسية**

- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها،
- تقديم رأي فني محايد عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي استنادا على أدلة قوية.

- **أهداف فرعية**

- اكتشاف الغش والأخطاء التي قد توجد بالدفاتر،
- وضع إجراءات وضوابط للتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية،
- تدعيم ثقة مستخدمي القوائم المالية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة،
- مساعدة إدارة الضرائب في تحديد الوعاء الضريبي،
- مساعدة الهيئات الحكومية في تخطيط الاقتصاد الوطني.

ب- الأهداف الحديثة

وتضم النقاط التالية:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، وتحديد الانحرافات وأسبابها،

[1] بودربالة سارة حدة، دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومات المالية للتسيير : دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، وحدة DML ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، نوفمبر 2007، ص 14-15 .

[2] مهيب الساعي، وهبي عمرو، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

- تقييم نتائج الأعمال،
- تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية،
- تحقيق أقصى رفاهية ممكنة لأفراد المجتمع.

1-1-3- معايير المراجعة الخارجية

لقد تم تقسيم معايير المراجعة الخارجية إلى ثلاثة مجموعات، تمثلت الأولى في المعايير العامة أوالشخصية والمرتبطة بالتكوين الشخصي للمراجع الخارجي، أما الثانية فتتعلق بالعمل الميداني المرتبط بإجراءات تنفيذ عملية المراجعة وترتبط الثالثة بمعايير إعداد تقرير المراجع الخارجي.

1-1-3-1- المعايير العامة (الشخصية) للمراجعة الخارجية

ترتبط المعايير العامة للمراجعة بالتكوين الشخصي للمراجع الخارجي، ويقصد من هذه المعايير أن الخدمات المهنية المقدمة من هذا الأخير يجب أن تكون على درجة كافية من الكفاءة المهنية والاستقلالية. وتعتبر هذه المعايير شخصية لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المراجع الخارجي.

أ- الكفاءة

تتمثل الكفاءة في جملة المعارف والخبرات في مختلف الميادين والتي تزداد اتساعا مع مرور الزمن، وتتلخص هذه المعارف في[1]:

- معارف معمقة في المحاسبة، إضافة إلى التحكم الجيد في التنظيم المحاسبي وتقنيات المراجعة،
- معارف في الاقتصاد العام والمؤسسة بالشكل الذي يسمح له بفهم المؤسسة، ليس فقط من خلال المحاسبة بل من خلال أنظمتها، تنظيمها، عمالها ومحيطها،
- معارف في قانون الأعمال، للسماح له، بالفهم الدقيق لمهامه ومسؤوليته، أي معارف معمقة في القانون التجاري، التشريع الضريبي، قانون العقوبات المطبق على الأعمال، والقانون المدني.

ويحصل المراجع عليها بعد تكوين نظري وميداني والنجاح في الشهادات ذات المستويات العليا، وإلا فكيف يمكنه إذا انعدم فيه هذا العنصر أن يحمي المساهمين وأصحاب المصالح في المؤسسة والمتعاملين معها، وكيف يمكنه أن يواجه المشاكل المعقدة التي تعترض طريقه أثناء قيامه بمهنته.

[1] Nacer Eddine Sadi, La Pratique du Commissariat aux Comptes en Algérie, édition société Nationale de comptabilité SNC, Alger, tome1, 1993, p47-49.

ب- الاستقلالية

نعني بالاستقلالية عدم الخضوع أو عدم التبعية لأي شخص آخر والتي تتمثل في نزاهته واستقامته، كما لابد أن يكون متمتعا بكل حقوقه المدنية وعدم تعرضه لعقوبات سابقة، ويجب أن يعتبر هذه الاستقلالية ضرورة لا غنى عنها لضمان شرعية وصدق المعلومات المحاسبية والمالية. ويمكن القول بأن استقلالية المراجع الخارجي يمكن أن تتجسد في مجالين هما "الاستقلال المادي" و"الاستقلال الذهني":

حيث يتمثل الاستقلال المادي: في أن لا يكون للمراجع الخارجي أي مصلحة مادية في المؤسسة التي يراجع حساباتها والذي يلزم فيها بتقديم رأي حول مدى سلامة هذه الحسابات خلال فترة الفحص.
أما فيما يخص الاستقلال الذهني: فيتعلق بعدم تعرض المراجع الخارجي لأي ضغوط من طرف الإدارة عند أداء مهامه مما يؤثر على تقديم رأيه بموضوعية حول سلامة الدفاتر وانتظامها ودقة القوائم المالية التي تعبر عن المركز المالي للمؤسسة، لذلك أعطى المشرع حق تعيينه وعزله للجمعية العامة للمساهمين، ولا يجوز تفويض مجلس الإدارة بتعيينه أو تحديد أتعابه.[1]

وبالنسبة للجزائر، فان المشرع كان صارما بخصوص مسألة استقلالية المراجع، وقد قام بتبيين في نص القانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد في المادتين (34.47) أن محافظ الحسابات يمنع من[2]:

- القيام بمراقبة شركات يملك فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساهمات،
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها،
- أن يشغل منصبا مأجورا في شركة أو هيئة راقبها قبل أجل من ثلاث سنوات بعد وكالته.

وكذلك لا يمكن له القيام، أثناء وكالته بما يلي:

- أعمال التسيير بصفة مباشرة أو بواسطة الاشتراك أو إحلال محل مسيرين،
- مهام المراقبة المسبقة لأعمال التسيير ولو بصفة مؤقتة،
- مهام التنظيم والإشراف على محاسبة المؤسسة المراقبة.

جـ- العناية المهنية الملائمة

ويقصد بها التزام المراجع الخارجي بمستوى أداء معين عند ممارسته للمهنة، ويحدد هذا المستوى العديد من العوامل منها ما تنص عليه التشريعات المختلفة التي تحدد المسؤولية القانونية، والتي تمثل الحد الأدنى للعناية المهنية المطلوبة من المراجع. بالإضافة إلى ما تنص عليه القواعد

[1] محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997، ص 71.
[2] وزارة المالية، مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة، منشورات السجل، الجزائر، 2002، ص 12-14.

والمعايير التي تصدرها الهيئات المهنية لغرض المحافظة على مستوى أداء مميز لمزاولي المهنة سواءا عند أداء الاختبارات المطلوبة، أو بالنسبة لإعداد التقرير وإبداء الرأي النهائي في القوائم المالية محل الفحص.

1-1-3-2- معايير العمل الميداني[1]

تهتم هذه المعايير بوضع إرشادات عامة للكيفية التي يمكن أن يتم بها تنفيذ عملية المراجعة الخارجية وتشمل على ثلاثة معايير وهي:

أ- معيار التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم على المساعدين

ويقضي هذا المعيار بأنه " يجب تخطيط العمل بدرجة كافية، ويجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم". ويتطلب هذا المعيار إنجاز الأنشطة التالية:

- اكتشاف بيئة المراجع الخارجي ووضع خطة العمل.
- تخصيص المساعدين على مهام الفحص.
- الإشراف الملائم على المساعدين وتقييم أدائهم.

ب- معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية

ويقضي هذا المعيار بأنه " يجب دراسة وتقييم أساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها ولتحديد مدى الاختبارات المطلوبة، والتي سوف تحدد إطار المراجعة الخارجية "،. ويتطلب تحقيق هذا المعيار إنجاز الأنشطة التالية:

- الانطلاق من برنامج مبدئي للمراجعة الخارجية يعكس أعمال المراجعة التي يجب القيام بها بافتراض وجود نظام أمثل للرقابة الداخلية.
- يفضل إنجاز عملية تقييم الرقابة الداخلية من خلال فريق عمل من المراجعين.
- يفضل قيام المراجعين الخارجيين الذين يكونون فريق العمل بفحص أحكام بعضهم بعضا وذلك حتى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب بين أحكامهم.

جـ- معيار حصول المراجع على الأدلة الكافية

ويقضي هذا المعيار بأنه " يجب الحصول على أدلة كافية وملائمة من خلال الفحص والملاحظة والاستعلام والمصادقات، لتكوين أساس معقول لإبداء الرأي في القوائم المالية موضوع الفحص ".

[1] بودربالة سارة حدة، مرجع سبق ذكره، ص20-21 .

وتتمثل أهمية التزام المراجع الخارجي بهذا المعيار في أن فشله في جمع الأدلة الكافية والملائمة يمكن أن يزيد من احتمال تعرضه لمستوى مرتفع من خطر المراجعة[1].

1-1-3-3- معايير إعداد التقرير النهائي للمراجع الخارجي

تعتبر معايير إعداد التقرير من آخر المعايير التي يجب الالتزام بها من طرف المراجع الخارجي، ويتضمن هذا التقرير الرأي الصريح والمحايد للمراجع حول مدى سلامة، وصحة القوائم المالية، وصدق تعبير النتيجة عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، لذا قد خصص مجمع المحاسبين القانوني الأمريكي أربع معايير وهي:

أ- معيار التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما

ويقضي هذا المعيار بأنه " يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما "، ويجب على المراجع الخارجي أن يشير في تقريره لنتائج عملية المراجعة الخارجية إلى أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. وإذا لم تتوفر للمراجع الخارجي المعلومات التي تمكنه من إبداء رأيه هذا، فيجب عليه أن يشير إلى ذلك صراحة في التقرير ويبدي تحفظات معينة فيه.

ب- معيار الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما

ويقضي هذا المعيار بأنه " يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما المطبقة في الفترة الحالية هي ذات المبادئ التي طبقت في الفترة السابقة ". وهذا المعيار يضمن قابلية هذه القوائم للمقارنة بين الفترات المختلفة لثبات المبادئ المحاسبية المستخدمة. وعند تغيير المبادئ المحاسبية فإن ذلك يستلزم من المراجع الخارجي بيان طبيعة هذه التغييرات وأثرها على القوائم المالية. لأن عدم الثبات يؤدي إلى التداخل بين عناصر الإيرادات والمصروفات للفترات المالية المختلفة، مما يؤدي إلى إظهار نتائج مضللة.

جـ- معيار ملائمة الإفصاح

كما يقضي هذا المعيار بأن " ينظر إلى الإفصاح في القوائم المالية على أنه كاف بدرجة معقولة ما لم يوضح التقرير غير ذلك ". ووفقا لهذا المعيار يجب على المراجع الخارجي أن يتأكد من كفاية مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وذلك من خلال التبويب السليم لعناصر القوائم المالية والملاحظات الملحقة بهذه القوائم كإيضاحات متممة لها[2].

ومن الصعوبات التي تواجه المراجع الخارجي عند تحديد مستوى الإفصاح المطلوب تعدد المصطلحات التي تستخدم في هذا المجال، ومن بين هذه المصطلحات: الإفصاح الكامل، الإفصاح العادل، والإفصاح الكافي. ونجد أن الإفصاح الكافي هو الأفضل، حيث يمثل الحد الأدنى لما يمكن

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، مرجع سبق ذكره، ص 36.
[2] نفس المرجع، ص 47.

قبوله، إذ أن الإفصاح الكامل يعطي الاهتمام للبيانات الإضافية، بينما الإفصاح العادل يتطلب تطبيق الحكم الشخصي بدرجة كبيرة لوضع الحدود اللازمة لعملية الإفصاح[1].

د- معيار وحدة الرأي في القوائم المالية

أما هذا المعيار فيقضي بأنه " يجب أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة، أوالإشارة إلى عدم إمكانية ذلك، وعندما لا يكون التعبير برأي شامل، يجب أن توضح أسباب ذلك، وفي جميع الحالات التي يقترن فيها اسم المراجع الخارجي بقوائم مالية، يجب أن يتضمن التقرير إيضاحا قاطعا عن الفحص الذي قام به المراجع الخارجي – إن وجد- ودرجة المسؤولية التي يتحملها ". ويهدف هذا المعيار بصورة أساسية إلى منع سوء الفهم والتفسير للمسؤولية التي قبل المراجع الخارجي تحملها فور التوقيع على القوائم المالية محل الفحص. وفي مجال التعبير عن رأيه في القوائم المالية يمكن للمراجع الخارجي أن يتبنى أحد المواقف الأربعة التالية:

- إبداء رأي نظيف (لا يتضمن تحفظات).
- إبداء رأي متحفظ (يتضمن بعض التحفظات).
- إبداء رأي معارض (معاكس): يحدث ذلك عندما يرى المراجع الخارجي أن القوائم المالية ككل لا تعبر عن المركز المالي ونتيجة النشاط بصورة عادلة.
- الامتناع عن إبداء الرأي: ويحدث ذلك عندما يرفض المراجع الخارجي لأسباب معينة إبداء رأي فني في القوائم المالية محل الفحص.

1-1-4- تطور المراجعة المالية في الجزائر من 1969 إلى 2006

يتم التعبير عن المراجعة المالية والمحاسبية في الجزائر بمحافظة الحسابات[2]، وقد عرفت هذه المهنة عدة تطورات بالموازاة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد: الانتقال من النظام الاقتصادي الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق، الإصلاحات الاقتصادية الناتجة عنه والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية العالمية: الإتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة، لذا سيتم عرض أهم المراحل التي مرت بها هذه المهنة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بعد التطرق لتعيين محافظ الحسابات ومجال تطبيقه وتحديد أتعابه.

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] Djebarra Abdelmadjid, pratique de l'audit comptable et financier en Algérie dans le cadre des nouvelles orientations économiques, Ecole supérieur de commerce d'Alger, 2008, p 80-110.

1-1-4-1- تعيين محافظ الحسابات ومجال تطبيقه

أ- تعيين محافظ الحسابات

تلتزم المؤسسات العمومية الاقتصادية التي لها شكل شركات مساهمة بتعيين محافظ حسابات واحد على الأقل مهما كانت أهميتها.

ويمكن لهذا التعيين أن يكون إما من طرف مجلس المساهمين أو من طرف الجمعية العامة أو من طرف رئيس المحكمة التي يقع في دائرة نشاطها مقر المؤسسة، وذلك بمقتضى عقد بين الطرفين.

أما بخصوص مدة التعيين فتتحدد بثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، إلا في حالة إنهاء مهامه.

إلى جانب الحالة العادية: ممارسة محافظ الحسابات لمهامه إلى غاية انقضاء مدة التعيين، هناك عدة أسباب يمكن أن تؤدي إلى إنهاء مهامه (مثل وفاته، تقديم استقالته، أو عزله).

ب- مجال تطبيق محافظ الحسابات

بعد الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 المتعلقة بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، تم تحديد مجال عمل محافظي الحسابات والذي يتمثل في الشركات ذات أسهم وقد اتسع مجال تدخلهم في الشركات ذات مسؤولية محدودة SARL بمقتضى قانون المالية المتعلق بدورة 2006 والمؤرخ في ديسمبر لسنة 2005، حيث تلتزم هذه الأخيرة وبقوة القانون بالخضوع إلى متطلبات محافظ الحسابات وتقديم كل ما يراه ضروريا لأداء مهامه المخولة إليه.[1]

وتبقى مهنة محافظة الحسابات تعاني من وجود شغور قانوني حاد، إلا أنه مع تحرير التجارة العالمية وفتح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، أصبح تعميم محافظة الحسابات، أو على الأقل تخصيص نوع من الرقابة على هذه الشركات أمرا ضروريا، تفرضه مبادئ العولمة والاقتصاد الحر.

لذلك يجب إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للرقابة والمراجعة المالية وتخصيص أشكال أخرى جديدة حسب متطلبات المؤسسات الاقتصادية الحديثة قصد التحسين من كفاءاتها.

1-1-4-2- تحديد أتعاب المراجع الخارجي

تحدد أجرته حسب نص المادة رقم 44 من القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 وذلك بمقتضى عقد التعيين من قبل الطرف الثاني المعين له(الجمعية العامة للمساهمين)، وقد تم تحديد أتعابه منذ سنة 1994 بموجب سلم موجه خصيصا لتحديد أتعاب محافظي الحسابات والصادر بتاريخ 07 نوفمبر من نفس السنة.

---

[1] المنفراح دليلة، دور الرقابة الداخلية في المراجعة المالية وواقعها في ظل التحولات التكنولوجية والاقتصادية في المؤسسات الجزائرية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية البتروكيميائية مقاطعة التسويق والتوزيع وسط " الحراش "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، 2006، ص94.

وقد تم تعديل هذا القرار (المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1415 الموافق لـــ 7 نوفمبر سنة 1994 والمتعلق بسلم أتعاب مراجع الحسابات) بالقرار المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1427 الموافق لـــ 6 ديسمبر سنة 2006.

وحسب ما تقرره المادة الأولى: "يعدل هذا القرار ويتمم القرار المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1415 الموافق لـــ 7 نوفمبر سنة 1994 والمتعلق بسلم أتعاب محافظي الحسابات."

و تنص المادة الثانية : "يعدل سلم أتعاب محافظي الحسابات ويتمم حسب السلم الملحق بهذا القرار." (أنظر الملحق رقم 3).

1-1-4-3- مراحل تطور المراجعة الخارجية القانونية في الجزائر

يتم التعبير عن المراجعة المالية والمحاسبية في الجزائر بمحافظة الحسابات[1]، وقد عرفت هذه المهنة عدة تطورات، حيث استمدت مهنة محافظة الحسابات في الجزائر وجودها من الواقع الفرنسي، من خلال تطبيقها للقوانين الفرنسية المتعلقة بالمهنة إلى غاية 1975، وقد أدخلت هذه المهنة على المؤسسات العمومية في سنة 1969 [2] بمقتضى الأمر رقم 69-107 بتاريخ 1969/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1970، وكذلك المرسوم 70-173 المؤرخ في 1970/11/16 والمتعلق بمهام وواجبات محافظي الحسابات، ثم تطورت هذه المهنة تطورا ملحوظا، أهم ما ميزه، تقديم مفهومين متواليين ومختلفين للمهنة هما[3]:

- ✧ المفهوم الأول يتعلق بمحافظي الحسابات كموظفين لدى الدولة، يتم عملهم باتفاق غير محدود، وهم مكلفون ليس فقط بتقديم رأي حول مصداقية الحسابات السنوية، ولكن أيضا بتقويم التسيير (المرسوم 70-173 المذكور أعلاه).
- ✧ المفهوم الثاني يتعلق بمحافظي الحسابات كمهنيين للرقابة القانونية المستقلة، وهم مكلفون بإدلاء شهادة على صحة وصدق الحسابات السنوية، والتحقق من المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالتسيير، بدون أي تدخل في تسيير المؤسسة موضوع الفحص (القانون 88-01 والقانون 88-04 الصادر في 1988/01/12، والقانون 91-08).

ويمكن الوقوف على أهم المراحل التي مرت بها محافظة الحسابات في الجزائر، و هي: [4]

أ- تطور المهنة من 1969-1980

تم تنظيم مهنة محافظة الحسابات في المؤسسات العمومية الجزائرية لأول مرة سنة 1969 بمقتضى الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969 والمتضمن قانون المالية لسنة 1970. وبعد ذلك

[1] Djebarra Abdelmadjid, op-cit, p80-110.
[2] Hadj Ali Mohamed Samir, le commissariat aux comptes : caractéristiques et missions, in Revue Algérienne de comptabilité et d'audit, SNC, 2ème trimestre, 1997, N°14, p10.
[3] قانون المالية الجزائري لسنة 1970.
[4] Nacer Eddine Sadi et Ali Mazouz, op-cit, p27-35.

تم تحديد مهام و واجبات محافظي الحسابات بالمرسوم 70-173، والذي نصت مادته الأولى على الاحتفاظ بمحافظ الحسابات كمراجع دائم لتسيير المؤسسات العمومية وشبه العمومية على أن يكون من بين موظفي الدولة التابع للهيئات التالية: المراقبين العموميين، المراقبين الماليين، المفتشين الماليين، وبصفة خاصة الموظفون المعتمدون من قبل وزارة المالية.

وما تجدر ملاحظته هو وجود شغور رئيسي في إصدار القوانين الضرورية لتنظيم المهنة والتي من شأنها منع تكييفها مع التطورات الاقتصادية الحاصلة خلال هذه المرحلة التي عرفت تطبيق مخطط التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وذلك راجع لنقص المهنيين المؤهلين والمختصين في المراجعة المالية بسبب غياب سياسات ومخططات التكوين في مجال محافظة الحسابات من جهة ومن جهة أخرى وجود عدة ثغرات في تصميم وإعداد قانون تنظيمي أساسي للمهنة، ويمكن حصر هذه الثغرات فيما يلي:

- غياب الرقابة الدائمة على الحسابات نتيجة نقص الوسائل والعدد الهائل للمؤسسات التي يجب مراقبتها.
- عدم وضوح شروط الالتحاق بالمهنة (كانت هذه الشروط توضع من طرف الإدارة، وحسب أهداف تلك الفترة).
- اتساع مجالات الرقابة المحددة من خلال المرسوم المذكور أعلاه (70-173) لمحافظة الحسابات وتناقضه مع معايير المهنة المقبولة قبولا عاما، من ناحية ومن ناحية أخرى عدم محدودية هذه المهام الموكلة إلى محافظ الحسابات.

ومن أجل معالجة هذه النقائص والتحسين من فعالية محافظة الحسابات تم إدخال بعض التعديلات في بداية الثمانينات.

ب- إعادة تنظيم المهنة سنة 1980

مع إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، خاصة هيكلة المؤسسات العمومية ما بين 1980-1984 وزيادة تعقيد القطاع العمومي، أصبحت هذه الرقابة غير كافية للحصول على ضمان يسمح بمسايرة الأعمال التي تقوم بها المؤسسات، وضمان الفعالية في التسيير باحترام الأحكام التشريعية والقانونية. وفي ظل الظروف أعيد تنظيم المهنة، وأسس المشرع مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية بالقانون 80-05 الصادر في 1980/03/01، الذي ألغى المادة 39 من قانون المالية لسنة 1976، وصرح بحق احتكار مراقبة المؤسسات العمومية من طرف هذا المجلس، والمشار إليه في المادة 5 من القانون 80-05 أعلاه[1].

ولقد عانت المهنة فراغا قانونيا إلى غاية 1984، ليتم تدارك ذلك في سنة 1985 بموجب قانون المالية لذات السنة، الذي عدل المهنة، خاصة في المادة 196 منه، والتي نصت على تعيين مندوبي

[1] للمزيد من المعلومات أنظر الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 43 بتاريخ 1980.

حسابات في المؤسسات التابعة للقطاع العام والشركات التي تملك الدولة حصة من أموالها، لكن لم يتم تطبيق هذه الأحكام ، نظرا للأسباب التالية:

- عدم ملائمة الظروف الاقتصادية لتلك الفترة، و التي تميزت بإعادة الهيكلة التنظيمة المالية.
- نقص مهنيين للرقابة القانونية (الخبراء المحاسبين أقل من 20، وعدد المؤسسات فاق 1600 مؤسسة في ذلك الوقت).
- غياب الهيئات المهنية المختصة بتحديد الدور الفعال للرقابة القانونية في التسيير.

وبذلك كان من الواجب انتظار سنة 1988، تاريخ إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات الذي أعاد نهائيا الاعتبار لمحافظة الحسابات في المؤسسات العمومية المستقلة.

جـــ- إعادة تأهيل محافظة الحسابات في المؤسسات العمومية الاقتصادية (1988-1991)

مثلما تم تبيينه سابقا، فقد عرفت محافظة الحسابات عدة صعوبات منذ نشأتها إلى غاية سنة 1988 التي شهدت صدور القانون رقم 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن لقانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية والذي نص على اعتبار هذه الأخيرة بمثابة شركات تجارية لها الشخصية المعنوية ويتم تنظيمها بمقتضى القانون التجاري.

وقد تم بمقتضاه تحرير المؤسسات العمومية من القيود الإدارية التي كانت تعترضها، وإعادة تنظيم وظيفة الرقابة التي تمت ترجمتها قانونيا بإعادة تأهيل محافظة الحسابات، وتأسيس المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية.

كما نص على ممارسة مهنة محافظ الحسابات من طرف المراقبين القانونيين المستقلين، بالإضافة إلى عدم تدخل هؤلاء في تسيير المؤسسات وذلك بالفصل التام بين المراجعة الخارجية (المراقبة القانونية) لمدى صحة الحسابات التي مارسها محافظي الحسابات، وتقييم طرق تسيير المؤسسات التي تتولاها المراجعة الداخلية تحت سلطة مجلس الإدارة.

ومن بين الصعوبات التي أثرت على فعالية إعادة تأهيل هذه المهنة ما يلي:

- ثقل إجراءات المراجعة القانونية وتعدد سلبياتها.
- ضرورة إعادة النظر في دور المحاسبة كنظام معلومات لا يمكن الاستغناء عنه لتحسين فعالية تسيير المؤسسة.

د- امتداد مجال تطبيق محافظة الحسابات ليشمل الشركات ذات المسؤولية المحدودة حسب قانون المالية السنوي لدورة 2006[1]

لقد نص قانون المالية السنوي لدورة 2006 على التزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة بتعيين محافظ حسابات يتولى مراجعة وتدقيق حساباتها، والتعبير عن مدى تمثيلها لمركزها المالي الحقيقي.

1-1-4-4- تنظيم مهنة الخبرة المحاسبية في الجزائر 1971-1991[2]

نشأ المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبة (CSTC) سنة 1971 بمقتضى المرسوم رقم 71-72 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة والخبرة المحاسبية[3].

ويختص هذا المجلس في إصدار المعايير المحاسبية وإعداد المخططات المحاسبية القطاعية، إلى جانب الاهتمام بحل المشاكل والصعوبات التي يواجهها المحاسبين والخبراء المحاسبين مثل:

- الرد على استشاراتهم واستفساراتهم المتعلقة بمشاريع النصوص القانونية المنظمة لمهنة المحاسبة.
- تنظيم جلسات، محاضرات، ولقاءات علمية تعالج مواضيع محاسبية، والتي كانت قليلة جدا.
- تنظيم وتطبيق قواعد الانضباط للمهنة.

رغم ذلك، فمهنة الخبرة المحاسبية لم تؤدي دورها الحيوي المخول لها نظرا لغياب التنسيق والتكامل مع محافظة الحسابات التي لم تكن مستقلة في أداء مهامها إلا بالنسبة للمؤسسات الخاصة التي كان عددها محدود جدا خلال تلك الفترة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عوضا من إشراف المجلس الأعلى للمحاسبة على المهنتين: الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات، تم وضع هذه الأخيرة تحت وصاية وإشراف وزارة المالية وهذا ما يفسر غياب التنظيم القانوني الفعال والبحوث المنهجية للمهنة.

وقد استمرت هذه الأوضاع إلى غاية إعادة تنظيم محافظة الحسابات التي تضمنت مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية للمهنة والتي على رأسها إنشاء هيئة للتنسيق بين المهن الثلاثة: (محافظة الحسابات، الخبرة المحاسبية والمحاسبين المعتمدين وكان ذلك بتأسيس المصف الوطني للخبراء المحاسبين، المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات).

والذي من شأنه مليء الفراغ والشغور القانوني الذي تعاني منه المهنة، وذلك من خلال مباشرته للمهام التالية:

- تمثيل المهنة لدى السلطات العمومية.

---

[1] القانون رقم 354-06 المتعلق بقانون المالية السنوي لدورة 2006 المؤرخ في 19 أكتوبر 2005.

[2] المنفراح دليلة، مرجع سبق ذكره، ص100-101.

[3] Nacer Eddine Sadi et Ali Mazouz, op-cit, p30.

- التعريف بالمعايير والإجراءات المتبعة للممارسة العملية لوظيفة الرقابة على المؤسسات وقواعد المهنة.
- المشاركة في تكوين وترقية الأعضاء التابعين للمجلس.
- إعداد قانون الواجبات المهنية.

المطلب الثاني: جودة المراجعة الخارجية ومكوناتها

عندما يتطلب الأمر جعل المعلومات المالية ذات مصداقية فان جودة المراجعة تصبح عنصر مهم وأساسي وتمكن سلطة الرقابة من التحصل على كل قيمتها المضافة. لذا قبل التطرق للأسباب الرئيسية لاستثمار المؤسسة في وظيفة مراجعة ذات جودة لابد قبل كل شئ من تحديد المفاهيم الأساسية التي تعتبر قاعدة مفهوم جودة المراجعة، مختلف المعايير التي تسمح للمستعملين من تحديد جودة المراجعة.

1-2-1- المفاهيم المرتبطة بجودة المراجعة الخارجية

لقد تم تعريف جودة المراجعة في 1981 من قبل DeAngelo، رغم أنه يظهر بأن المتغيرات المستعملة من أجل تقييم جودة المراجعة تضم فجوات أو انحرافات عديدة.

1-2-1-1- تعريف جودة المراجعة[1]

عرفت DeAngelo جودة المراجعة في 1981 على أنها الاحتمال المرتبط بأن المراجع سيقوم في نفس الوقت بـــ :

- اكتشاف أخطاء أو مخالفات في نظام محاسبة المؤسسة الزبونة.
- الإعلان عن هذه المخالفات أو الأخطاء.

كما قام كل من Citron و Taffler (1992) بالإشارة إلى أن تقرير المراجع يكون ذا جودة عالية إذا كانت نتيجة مسار المراجعة من الناحية التقنية ذات استقلالية وكفاءة، حيث أن العديد من الباحثين(Moizer1997،...Flint1988. Knapp1991) اعتمدوا على هذه المقاربة المزدوجة من أجل تعريف جودة المراجعة وذلك من خلال التفريق بين الكفاءة التقنية (جودة الاكتشاف) واستقلالية المراجع (جودة الإظهار) ، لكن هذا الفصل لم يكن له نتيجة على قيمة رأي المراجع.

[1] Makram Chemingui eu Benoît pigé, la qualité de l'audit analyse critique et proposition d'une approche d'évaluation axée sur la nature des travaux d'audit réalises, IAE-Faculté de droit, économie et gestion, université de Franche- comté, Mars 2004, P 4.

1-2-1-2- المقاربة النظرية والتطبيقية لجودة المراجعة الخارجية[1]

تم تعريف جودة المراجعة الخارجية من الناحية النظرية في 1981 من طرف على أنها كما وسبق الإشارة الاحتمال المرتبط بأن يكتشف المراجع الأخطاء أو الشذوذ الموجود في القوائم المالية والعمل على إظهارها وقد عرف هذا التعريف استعمالا كبيرا من طرف الكثير من الكتاب والباحثين، لذا نستخرج من هذا التعريف النظري أن المراجع يجب عليه أن يجمع بين صفتين من أجل أن يكون عمله ذا جودة عالية.

- ✧ الكفاءة: التي تحدد قدرته على اكتشاف الأخطاء المحتملة والموجودة في القوائم المالية.
- ✧ الاستقلالية: التي تشترط قدرته على إظهار هذه الأخطاء المكتشفة.

لقد تم الاعتماد على هذا التعريف وإعادة بعثه من طرف المشرعين والمنفذين الذين حاولوا من جهتهم إيجاد تعريف على المستوى العلمي لخصائص المراجعة ذات الجودة، مثال على ذلك مدير أعمال المحاسبة للجنة(SEC) Lynn Turner الذي أشار إلى أن المراجعة ذات الجودة العالية تتطلب تدخل مهنيين أصحاب كفاءة قادرين على خدمة المصالح العمومية من خلال الاختبار المستقل للقوائم المالية للشركة. زيادة على ذلك فان الهدف من الاستقلالية هو أن لا يتكبد عمل وقرار المراجع أي تحيز ولا أي ضغوط خارجية، ويجب أن يكون مثال لحل كل أشكال النزاعات القائمة في المؤسسة.

إلا أن هذه الرؤية للأشياء هي متناقضة في القياس أين يصبح غياب كل أشكال تعارض المصالح التي تشملها مهنة المراجعة صعب الوصول إليها، لذا فإن المراجع يتواجد في قلب علاقة وكالة جد خاصة:

- إذ يتلقى وكالة من المساهمين من أجل مراجعة المحاسبة.
- كما يقوم بإعادة الاعتبار لهذه الأعمال.

و تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الكفاءة تضمن بصفة عامة بمستوى عال من التكوين الأكاديمي والمهني، وعن طريق نظام تأطير جد مشجع على المستوى المادي، فإن الاستقلالية لا يتم الحصول عليها مسبقا ومن ثم فإن جودة المراجعة الإجمالية تظهر ضعيفة أو غير مستقرة.

هناك خاصية أخرى لجودة المراجعة، والتي يمكن رصدها من طرف المستعملين. حيث أن القارئ الخارجي للقوائم المالية لا تكون له دراية بملف عمل المراجع بسبب القواعد المهنية السرية، لكن مع افتراض إمكانية تطلعهم على هذا الملف، فإننا سنلاحظ مواجهتهم لصعوبات في ملاحظة أو معرفة إذا كانت الأعمال التي قام بها ذات جودة أو لا نظرا لتعقد وصعوبة هذه المهنة، لذلك لابد على هؤلاء المستعملين أن يثقوا في الرأي الذي يصدره المراجع من خلال تقريره.

[1] Alain Finet et autres, Gouvernement d'entreprise (Enjeux managériaux, comptable et financiers), Edition de Boeck Université, 2005, pp 158-159.

وبالعودة للإشكالية فان المراجع يجب أن يكون صادقا باتجاه المستعملين، لتميز هذه المصداقية بأهمية كبيرة ولتواجدها في مركز طلب خدمة المراجعة. حيث أن هذه المصداقية تؤدي بنا لمفهوم الجودة المرتبطة بالمراجعة والتي تعرف بالجودة المطلوبة من قبل مستعملي تقرير المراجع الخارجي.

الشكل رقم 3: جودة المراجعة: نظريا وتطبيقيا concept et application

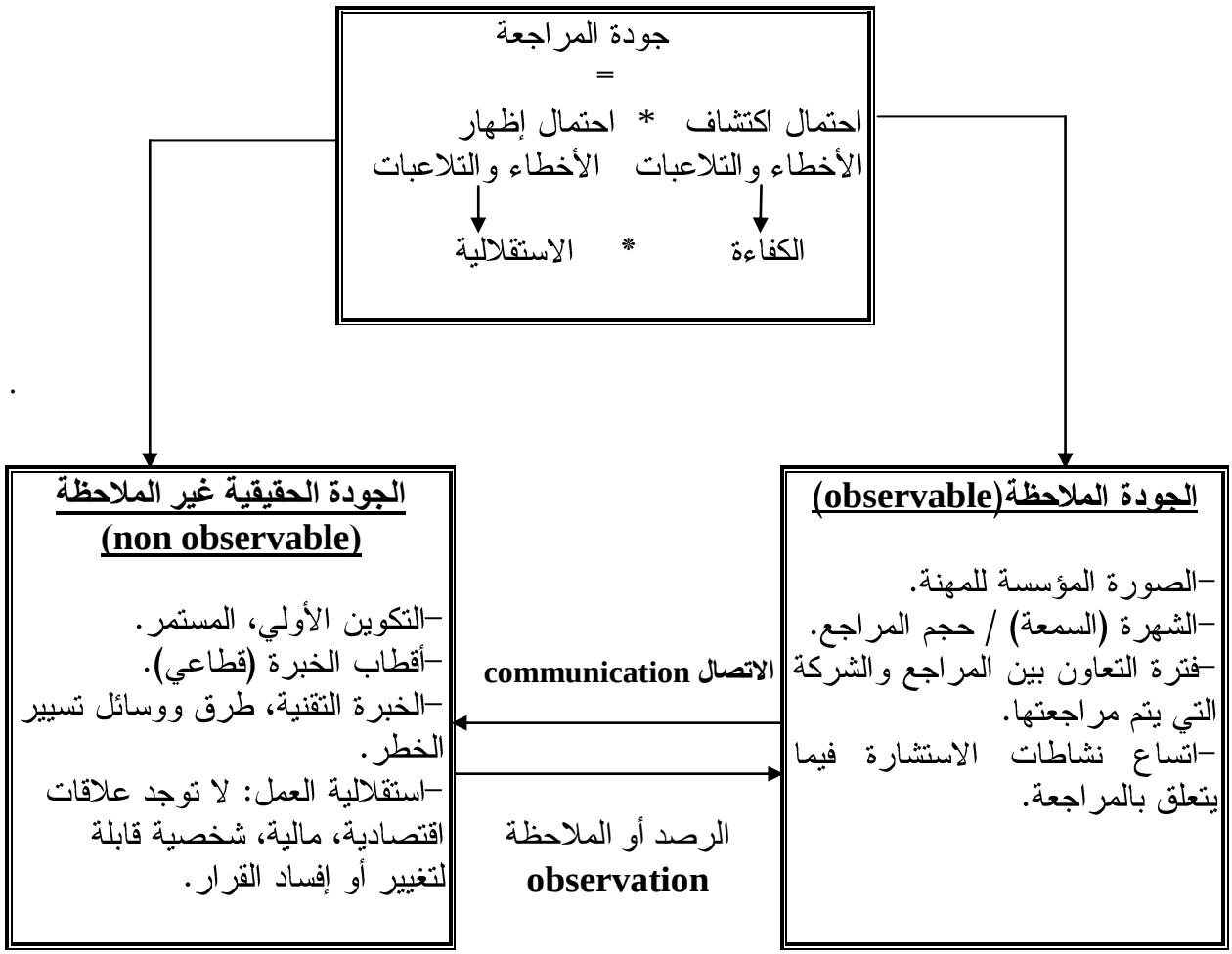

Source : Alain Finet et autres, op-cit, P160.

يظهر من خلال هذا الشكل أن الرهانات المرتبطة بالجودة ومصداقية الرأي تبرر تنفيذ الاتصالات المهمة بين مكاتب المراجعة ومستعملي القوائم المالية هذا التنفيذ المكلف يسمح بتحديد أوإبراز العديد من البدائل التي يمكن تبيينها للجودة غير الملاحظة. لذا يمكن القول أن هذا الشكل يلخص مفهوم جودة المراجعة على المستوى النظري والعملي.

إن مفهوم جودة المراجعة يعتبر كناتج للعنصرين الاستقلالية والكفاءة، فعلى المستوى العملي تظهر العوامل الأساسية للكفاءة من تكوين الفرقة التي تقوم بالمراجعة، وقدرة المكتب على تطوير أقطاب الخبرة المميزة، خاصة في بعض قطاعات النشاط أو بالمقارنة مع طرق العمل وتسيير الأخطار المرتبطة بمهنة المراجعة. أما الاستقلالية فتبرز عندما يكون المراجع قادرا على إصدار رأي وقرار مهني جد موضوعي وفعال، هذه الاستقلالية الحقيقية يمكن أن يتم تهديدها عن طريق علاقات ذات طبيعة مختلفة. وبصفة عامة، فان معايير المراجعة تعرف العلاقات بأنها التي يمكن أن تدخل في

وضعية الارتباط الاقتصادي أو المالي، خاصة عندما لا يمكن للمكتب أن يحصل على نسبة مرتفعة من الأتعاب من طرف زبون واحد، بالإضافة إلى وضعية الارتباط المتعلقة بوجود علاقات شخصية (عائلية أو أخرى).

ومن جهة المستعملين، علاوة على الصورة التأسيسية المطورة من طرف المهنة، فان مختلف صفات أو مميزات الجودة الملاحظة تتعلق بالمعلومات المرتبطة بحجم وشهرة المراجع وقدم المهنة.

1-2-1-3- العناصر القائمة على تقييم جودة المراجعة[1]

الكثير من الكتاب اهتموا بقياس جودة المراجعة (DeAngelo 1981، Manita 2005، Chemingui 2004...)، سواءا من خلال:

* تحليل جودة المراجع (qualité de l'auditeur) على أساس أنها مقاربة لجودة المراجعة.

* أو بالتركيز على تحليل مسار المراجعة.

لكن العديد من هذه الأعمال ركزت على تحليل جودة المراجع على أساس أنها مقاربة لجودة المراجعة أحرى أو أولى من تحليل مسار المراجعة.

الشكل رقم 4 : تنوع الأبحاث التي ركزت على قياس جودة المراجعة

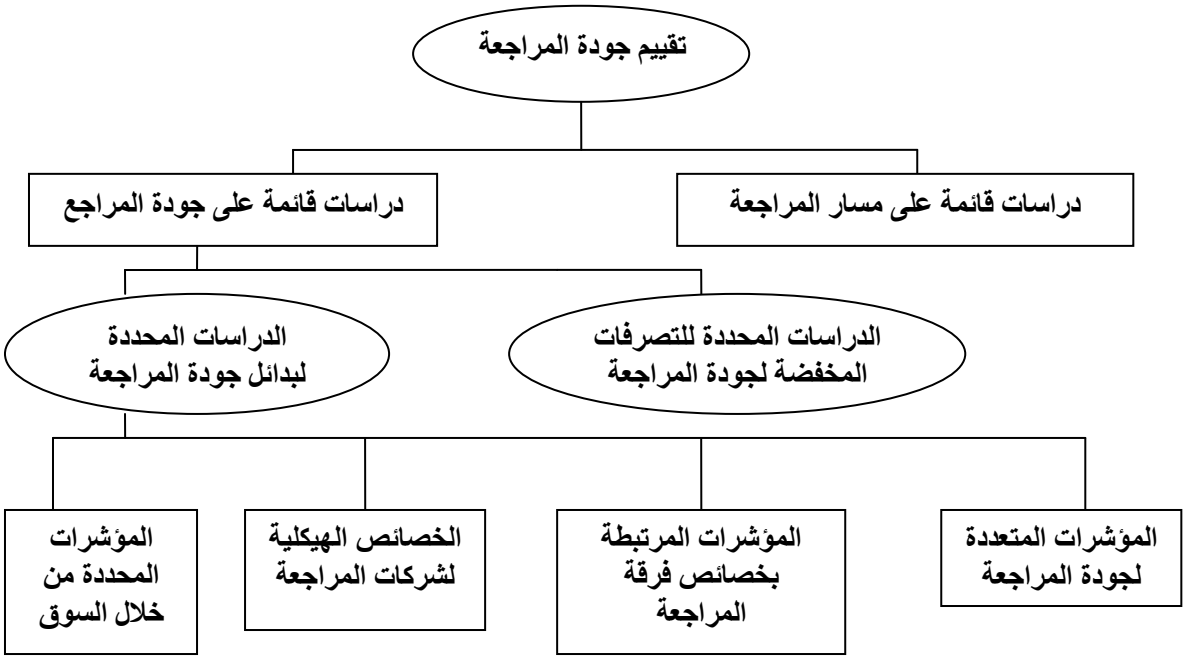

Source : Riadh Manita et Makram Chemingui, les Approches d'évaluation et les indicateurs de Mesure de la qualité d'audit : une revue critique, date de consultation 03/03/2009, P8.

[1] Riadh Manita, la qualité de l'audit externe : proposition d'une grille d'évaluation axée sur le processus d'audit, Management, vol.11, N° 2, 2008, P 193.

أ- الدراسات التي ركزت على تحليل جودة المراجع (qualité de l'auditeur)[1]

لقد اعتمد العديد من الباحثين على المقاربة المزدوجة من أجل تعريف جودة المراجعة من خلال التفريق بين الكفاءة التقنية (جودة الاكتشاف)، استقلالية المراجع(جودة الإظهار)، وقد تم الاعتماد على هذا التعريف من أجل تحديد بدائل جودة المراجعة المستخرجة من خلال السوق أو المرتبطة بالخصائص الجوهرية لهذين المفهومين، وأمام صعوبة مراقبة أو رصد مسار المراجعة، فقد اتجهت الأبحاث العادية أو التقديرية نحو تقدير جودة المراجعة عن طريق جودة المراجع باعتبار أنه فرد أو مجموعة أفراد، لذا يمكن تقسيم هذه الأبحاث إلى 4 مجموعات فرعية:

✧ المجموعة الأولى تركز على تحديد مؤشرات الجودة المكتشفة عن طريق السوق، منها الحجم، الأتعاب وشهرة المراجع.

✧ المجموعة الثانية تعمل على تحديد الجودة من خلال اختبار الخصائص التنظيمية للمؤسسة التي تقوم بالمراجعة، حيث انطلقت هذه الدراسات من مفهوم أن مكاتب المراجعة كأي منظمة تتوفر على هيكل سلمي ومراجعين في مستويات سلمية مختلفة، لهم محفزات مختلفة من أجل تحسين جودة المراجعة، لذا ترتبط جودة مكاتب المراجعة بالنظام الداخلي وبجودة الجهد المبذول من طرف المراجعين.

✧ المجموعة الثالثة تعالج الخصائص المرتبطة بفرقة عمل المراجعة، حيث أن هذه الخصائص ترتبط بمستوى انتباه المشاركين والمسيرين لأعمال المراجعة، للمختصين، للخبرة مع الزبون والخبرة في مجال الصناعة. كما أن البعض من الباحثين اهتموا بالتصرفات المهنية للعمال الذين يعملون على تخفيض أو القيام بمراجعة ذات جودة.

✧ المجموعة الرابعة، حاولت هذه المجموعة القيام بتطوير مؤشرات متعددة الأبعاد لجودة المراجعة، والتي تتطلب تحديد مختلف أبعاد جودة المراجعة التي تتغير حسب المراجعين، المستعملين أو القائمين بتحضير القوائم المالية، كما أن الصفات التي يتم تحديدها في الجانب النظري تكون في الغالب مرتبطة بمكونات كفاءة وخبرة فرقة المراجعة، بخصائص شركة المراجعة، بمراقبة أعمال المراجعة وبمسارها.

لكن يمكن القول أن هذه الأبحاث التي اعتمدت على المقاربة غير المباشرة لتقييم جودة المراجعة تعاني من العديد من الحدود النظرية والتجريبية، إذ أن المقاربات القائمة على تقييم المراجعة على أساس كفاءة واستقلالية المراجع يمكن أن تلطخ بأخطار التآمر مع المدراء والاختيار العكسي.

[1] Riadh Manita, op-cit, P193-195.

ب- الدراسات المحددة للتصرفات المخفضة لجودة المراجعة[1]

يوجد الكثير من الباحثين الذين اهتموا بدراسة التصرفات المخفضة لجودة المراجعة (Groveman 1995، McDanil 1990...)، بحيث تتمثل هذه التصرفات في الإهمال المهني للعمال الأجراء في المكاتب، إذ أن هذه التصرفات التي تكون بطبيعتها متعددة يمكن أن تجعل جودة الرقابة في خطر.

فالعديد من العوامل تم تحديديها من طرف الكتاب خاصة غياب الاستقلالية، غياب الخبرة، عدم تبني طرق وإجراءات المراجعة، وضغط موازنات الوقت والتكاليف التابعة لتخفيض الأتعاب. وفي هذا المجال البعض من الدراسات ربطت هذه التصرفات المخفضة لجودة المراجعة بخصائص شخصية المراجع، بخصائص الخبرة، برقابة الجودة وإجراءات المراجعة، بهيكلة شركة المراجعة، وإلى ضغط الوقت والموازنة. بينما اهتمت دراسات أخرى بوضع نموذج مفسر متعدد المتغيرات من خلال دراسة العلاقة بين التصرفات المخفضة لجودة المراجعة ومجموع العوامل المحددة.

جـــ- الدراسات القائمة على تحليل مسار المراجعة

هناك القليل من الدراسات التي تمت حول تقييم جودة مسار المراجعة، وقد تم تخصيص الدراسات الأولى لفهم عوامل بيئة المراجعة. لهذا Walf و Gribbins في 1982 قاما باختبار المراجعة اليدوية للمؤسسة الوطنية والمعايير ونصوص المراجعة، وقد حققوا مقابلات مع المراجعين من أجل إنشاء أو خلق قائمة تحتوي على العوامل التي يمكن أن تؤثر على بيئة المراجعة، هذه الدراسة تمت على أساس تحديد سلسلة من العوامل العامة التي لها أثر على مختلف مراحل مسار المراجعة.[2]

كما قام كل من Samet و Mock في 1982 باختبار مختلف مراحل مسار المراجعة لرصد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة ومختلف المقاييس التي يمكن أن ترتبط بها، وضعا قائمة تتكون من 110 عامل اعتمادا على معايير المراجعة (SAS) ومعايير مراقبة الجودة لشركات المراجعة، وقد تم فيما بعد تصفية هذه القائمة فرديا من طرف مجموعة صغيرة من المراجعين. كما تمت المراجعة الأخيرة من خلال توزيع استقصاء لـــ34 مراجع، حيث استخرجت هذه الدراسة في الأخير 32 عامل تم تحديده لجودة المراجعة.[3]

كما اعتمد Sutton في 1993 على تطوير والمصادقة على خصائص المراجع ، حيث أنه هناك سلسلة من العوامل التي تسمح بتحديد وتعريف جودة مسار المراجعة بالإضافة لسلسة من المقاييس لعوامل الجودة، إذ ركزت طريقة البحث المستعملة في هذه الدراسة على شكل خاص من التقنيات من أجل تحديد أو تعريف مؤشرات (mesures) جودة المراجعة في الشركات الخدمية، وكانت النتائج التي تم التحصل عليها قد توصلت طوال مسار المراجعة (المقسمة لـــ 4 مراحل) لتحديد 19 عامل يؤثر على جودة المراجعة ومرتبطة بـــ63 مقياس.[4]

[1] Riadh Manita et Makram Chemingui, op-cit, P15-16.
[2] Riadh Manita, op-cit, P196.
[3] Riadh Manita et Makram chemingui, op-cit, p16.
[4] Riadh Manita, op-cit, P196.

ومع ذلك، فإذا كان تحليل مسار المراجعة تم من منظور تقييم حسن أداء مهمة المراجعة بالنسبة لمكاتب المراجعة، فانه لم يتم استخدامه من أجل تطوير عوامل المراجعة لصالح الإداريين الأعضاء في لجنة المراجعة.

1-2-2- مكونات جودة المراجعة

تتكون جودة المراجعة الخارجية من عنصرين أساسيين ومهمين اللذان سنحاول إبرازهما فيما يلي:

1-2-2-1- كفاءة المراجع وجودة اكتشاف الأخطاء أو المخالفات[1]

تعتبر كفاءة المراجع ضمان للقدرة على اكتشاف الأخطاء، لذا فان المراجعين لابد من أن تكون لهم معرفة، خبرة، تكوين من أجل القيام بمهمتهم بصفة جيدة، لكن القيام بمعالجة كفاءة المراجع الخارجي هو في الغالب وهمي لأن أعمال المراجعة تنفذ من طرف مكاتب مراجعة مكونة من العديد من الأفراد التي تكون فيها الكفاءة دالة لمعالم أخرى كالمنظمة وهيكل المكتب.

لهذا، كفاءة مكتب المراجعة ليست موحدة من طرف مجموعة الأفراد المكونة لها، بالإضافة لذلك فإن المعرفة يمكن أن تحدد كفاءة كل فرد ومن ثم تسمح بإنشاء فرقة ملائمة للقيام بمراجعة مميزة من أجل حل المشاكل المرتبطة بها.

إن مفهوم الكفاءة في مجال المراجعة يجب أن يتم من خلال 03 مستويات:

- كفاءة المراجع على أساس أنه فرد.
- كفاءة مكتب المراجعة.
- كفاءة الفرقة المتدخلة على مستوى المؤسسة.

1-2-2-2- استقلالية المراجع وجودة الإظهار[2]

تشكل الاستقلالية عنصر هام لجودة المراجعة لأنها تضمن خلو الأعمال التي يقوم بها المراجع من التلاعبات، والنسيان الإرادي بسبب التفاهم مع واحد من الأطراف المتعاقدة على مستوى المؤسسة.

لذا فقد أشار كل من Sharaf و Mautz (1961)، إلى أن الاستقلالية يمكن أن تتمركز في 03 مستويات:

- الاستقلالية في برمجة أعمال المراجعة (معناه المراجع هو الوحيد الذي يقرر وضع برنامج المراجعة).

[1] Makram chemingui et Benoît pigé, op-cit, P 4-5.
[2] Idem, P 5.

- استقلالية الاستقصاء، والتي تتطلب حرية في جمع وتقييم المعطيات التي يشترط فيها أن تكون صالحة للمراجع بدون أي تلاعبات من طرف الأطراف الأخرى.

- الاستقلالية في التقرير التي تفترض حرية في الإعلان عن نتائج أعمال المراجع ورأيه.

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى المنافسة المرتفع في مجال المراجعة، يحث المراجعين على تعديل استقلاليتهم الحقيقية، لأن الاستقلالية ترتبط بمستوى نزاهة المراجع في مواجهة الضغوط المفروضة من طرف الزبائن أو المرتبطة بنشاطه.

1-2-3- التحليل الانتقادي للمكونات التقليدية لجودة المراجع[1]

هناك العديد من الدراسات التي أثبتت أن الخاصيتين الأساسيتين لجودة المراجعة سواءا الكفاءة أو الاستقلالية هي معرضة لضغوط قوية.

أ- كفاءة المراجع وخطر الاختيار العكسي

يمكن أن ترتبط كفاءة المراجع بخطر الاختيار العكسي وذلك عند وجود اختلاف في مستوى مصالح الرئيس والوكيل، فيظهر الوكيل قادر على خداع الرئيس من خلال بعض المعلومات من أجل تعظيم منفعته وتعرف هذه الحالة بعلاقة المراجع – المؤسسة.

إن المراجع (الوكيل) يبحث على الحصول على أتعاب مرتفعة في مقابل بذل جهد قليل، عكس المؤسسة (الرئيس) التي تبحث عن تعظيم جهد المراجع بدفع أتعاب منخفضة.

بين كل من Zimmerman و Watts في 1985 أن مشكلة الاختيار العكسي يمكن أن تتولد عند إمضاء العقد، إذ يعمل المراجع الخارجي على التقييم المتزايد (surévaluer) لجودة خدماته بخداع الزبون، ويلجأ المراجع لمثل هذه التصرفات حتى يتمكن من التحصل على وكالة (في سوق منافسة) أومن أجل الحصول على أتعاب جد مرتفعة، كما يمكن للمراجع أن يتلاعب في المعلومات المتعلقة بالوسائل التقنية والبشرية التي يضعها في العمل من أجل تحقيق خدماته، بالإضافة لتلاعبه في فعالية تقنيات استقصائه.

علاوة على ذلك يمكن لمشكلة الاختيار العكسي أن تدوم خلال مهمة المراجعة، والمراجع يمكن أن يخدع زبونه حول مكونات وكفاءة الفرقة التي تقوم بالمراجعة بالمقارنة مع ما تم الاتفاق عليه خلال إمضاء العقد، وذلك من خلال إرسال فرقة غير مماثلة أو غير مثالية (الحد من عدد المراجعين الأكثر كفاءة وتعويضهم بمراجعين أقل كفاءة).

إن مشكلة الاختيار العكسي تبقى موضوع معقد في قطاع المراجعة الخارجية، لهذا يمكن القول أنه إذا تمكنت المؤسسة في وقت إمضاء العقد من اكتشاف التقييم المتزايد لخدمات المراجع بالمقارنة

[1] Ibid, P 5-7.

مع جودة الأعمال المقترحة، فانه من الصعب مراقبة احترام تنفيذ أعمال المراجعة المتفق عليها في العقد.

ب- استقلالية المراجع وخطر التآمر مع المدراء

إن إشكالية استقلالية المراجع وصعوبة البقاء مستقل تصدر من الوضعية المميزة للمراجع لتواجده في قلب علاقة الوكالة، حيث يتم تعيينه من طرف المساهمين باقتراح من مدراء الشركة التي يجب مراجعتها من أجل ضمان مصالح كل مستعملي القوائم المالية.

فبالنسبة لـــ Barlev و Goldman (1974)، هناك العديد من مصادر الضغوط التي تولد أنواع مختلفة من النزاعات و تقود المراجع إلى عدم بقائه مستقلا عند الإعلان عن رأيه، وفي إطار الاختلاف في المصالح بين المساهمين والمدراء (أو بين الدائنين والمدراء)، فان تقرير المراجع يمكن أن يرجع السبب لتسيير المدراء. لذلك لمواجهة هذا الخطر يقوم المدراء بالضغط على المراجعين من أجل تفادي إشارتهم لبعض التلاعبات التي تم اكتشافها، كما يمكن للمراجع أن يقوم بوضع تقرير بدون رأي بالرغم من وجود بعض المخالفات المحاسبية.

ومادام المدراء يقومون بمراقبة قرار اختيار المراجع فان العديد من الدراسات التي قامت باختبار إمكانية معاقبة المراجعين الذين شكلوا تحفظات في تقريرهم من قبل المدراء الذين يتولون عملية التغيير اللاحق لهم. وقد بينت هذه الدراسات أن هناك خطر حقيقي يواجه المراجعين والمتمثل في خسارة وكالتهم إذا عارضوا ضغوطات زبائنهم.[1]

المطلب الثالث: الجانب النظري لمعايير تقييم جودة المراجعة

سنحاول فيما يلي القيام بعرض مختلف المؤشرات الأساسية لجودة المراجعة ، كما سيتم تبيين حدود المصادقة على هذه المتغيرات القائمة على إكمال " جودة المراجعة " بـــ " جودة المراجع ".

1-3-1- معايير تقييم جودة المراجعة الخارجية

يمكن أن يتم تقسيمها لأربعة أنواع:[2]

- المؤشرات التي تبحث عن تحديد الجودة " المحددة "من طرف سوق المراجعة مثل: الشهرة (السمعة) وحجم مكتب المراجعة.

- المؤشرات التي تبحث عن تحديد جودة المراجعة الخارجية " الجوهرية "، تعتمد هذه المقاربة على تقييم الهيكل التنظيمي للمكتب على أساس أنه شرط داخلي لجودة الخدمات المقدمة من طرف هذا الأخير (المكتب).

---

[1] إن نتائج الاختبارات المحققة من طرف Rice و Chow في 1982 حول 9460 مؤسسة أمريكية خلال الفترة 1973 و1974، بينت بأن المؤسسات تقوم بتغيير مراجعيها بعد تلقيها تقرير مراجع متحفظ أو رفض إبراز رأيه حول القوائم المالية، وقد اختلفت هذه النتائج عن النتائج التي توصل إليها كل من Craswell (1988) في أستراليا، Citron و Taffler (1992) في بريطانيا الكبرى.

[2] Riadh Manita, op-cit, P193-194.

- المؤشرات التي تهتم بمعالجة خصائص فرقة المراجعة.
- أما الرابعة فتعتمد على تطوير المؤشرات المتعددة للجودة.

1-3-1-1- جودة المراجعة المحددة من خلال السوق

أ- شهرة مكتب المراجعة[1]

قام Palmorse في 1988 باقتراح معدل الدعوات (الخلافات أو الخصومات) كمقياس لشهرة المراجع، ومع ذلك فان هذا المؤشر يعاني من نقص المعلومات حول العقاب الذي يتحمله المراجع، كما قام بعض الباحثين بتحديد متغيرات أخرى كدراسة دورية المراجعين للتمكن من تبديل مكتب المراجعة من أجل الحصول على رأي جيد من طرف المراجع الجديد بالإضافة لمتغيرات أخرى كتعدد الخدمات، التخصص. حيث أنه لم يتم الحصول على أي نتيجة من هذه الدراسة، لذا يمكن القول أننا بصدد إيجاد اختلاف بين المكاتب في مجال الشهرة القائمة على الحجم ومستوى أتعابها: فالمصادقة التي تتم من طرف مكتب كبير الحجم والذي يتحصل على أتعاب مرتفعة يمكن الاعتماد عليها أكثر من المصادقة التي تتم من طرف المكاتب صغيرة الحجم (Moizer 1997).

ب- حجم مكتب المراجعة

يمثل حجم مكتب المراجعة المعيار الثاني لتقييم جودة المراجعة، ويتميز هذا المعيار بإمكانية رصده بسهولة من طرف الوكلاء الاقتصاديين في سوق المراجعة، فإذا كانت شهرة المراجع تمثل مقياس موضوعي لجودة المراجعة بما أنها تقوم على رأي شخصي وموضوعي للأفراد، فان حجم المكتب يعتبر متغير سهل القياس لأنه يقوم على معايير كمية كعدد العمال، عدد الزبائن التي يتم مراجعتهم، حجم الأتعاب المتحصل عليها من خلال القيام بعملية المراجعة.

إذ بينت العديد من الدراسات أن حجم المكتب يعتبر ضمان ضمني لجودة أعمال المراجعة المحققة، فحسب DeAngelo (1981) المكاتب ذات الحجم الكبير تحتوي على محفظة زبائن مهمة ومتنوعة وتعتبر أقل انحراف أو توجه نحو ضغوط الزبائن الخاصة، لهذا فان المراجع يكون على علم بخسارة جزء مهم من دخله إذا تم اكتشاف وإظهار التلاعبات في سوق المراجعة، ولكن حسب الكاتب فان المراجع يمكن أن يتم حثه على الغش إذا كانت قيمة استثماراته بالنسبة لزبون خاص هي مهمة بالمقارنة مع الزبائن الأخرى[2]. وقد قدمت هذه الباحثة ثلاثة أسباب التي تبرر العلاقة بين انضمام المراجعين لمجموعة "Big" وجودة المراجعة:[3]

[1] Makram chemingui et Riadh Manita, op-cit, P9-10.
[2] Makram Chemingui et Binoît Pigé, op-cit, P8.
[3] Mehdi Nekhili, Wafa Masmoudi, Dhikra Chebbi Nekhili, Choix de l'auditeur externe : honoraires d'audit et gouvernance des entreprises françaises, cahier de FARGO n° 1090501, Université de Bourgogne-LEG UMR CNRS 5118, p5.

– يتمثل السبب الأول في أن المراجعين الذين ينتمون لـــ" Big " تكون بحوزتهم أدوات مالية مهمة أكثر من المراجعين الآخرين، وهذا ما يزيد من احتمال متابعتهم قضائيا إذا كانت القوائم المالية مغشوش فيها .

– أما السبب الثاني فيتمثل في احتمال فقدان سمعتهم أكثر من الآخرين في حالة اكتشاف الغش.

– وأخيرا، يرجع السبب الثالث إلى أن المراجعين الذين ينتمون لـــ " Big " يمكنهم ببساطة بسبب حجمهم أن يخسروا وكالتهم في حالة رفضهم المصادقة على الحسابات.

جـــ– أتعاب المراجعة[1]

تعتبر أتعاب المراجعة التي يتحصل عليها المراجع من جراء قيامه بأعمال المراجعة من بين العوامل المأثرة على استقلاليته ومن ثم على جودة المراجع. لهذا ومن أجل تفادي خسارة أو التخفيض من الأتعاب، المراجع يمكن أن يتعرض لبعض الضغوط المطبقة من طرف الزبون، مثل تهديد تغيير المراجع لهذا يضطر المراجع لعدم القيام بإظهار الإخفاقات المحاسبية. في هذا المجال وحسب DeAngelo (1981) فإن مكتب المراجعة الذي يقوم بعرض خدماته لعدد كبير من المؤسسات الزبونة لا يكون لديه ما يخسره على خلاف المكاتب صغيرة الحجم والتي تكون لديها عدد صغير من الزبائن يمكن أن تتعرض لخسارة مالية حقيقية في حالة فقد واحد من زبائنها.

ومع ذلك، فإن بعض الأبحاث قامت باختبار إذا كان الضغط المطبق عل مبلغ الأتعاب عنده تأثير على جودة المراجعة، حيث شجعت هذه الأبحاث فرضية أنه إذا كانت مكاتب المراجعة تتحصل على أتعاب جد منخفضة فإنه لا يمكن أن يحقق أرباح إلا إذا قام بتخفيض عدد ساعات العمل التي يقوم بها، وهذا ما يمكن أن يؤثر على مجموع المراجعين في اكتشاف الأخطاء في التقارير المالية (Malone و Robert 1996).

لكن أبحاث أخرى بينت أن جودة المراجعة لا ترتبط فقط بعدد ساعات العمل لكن أيضا بالوسائل التقنية الموضوعة في العمل، والمتمثلة في وسائل معلوماتية أو وسائل بشرية جد متميزة تتدخل في بعض الرقابات التي تتم(David و al 2006).

1-3-1-2- مؤشرات الجودة الجوهرية: الهيكل التنظيمي لمكتب المراجعة

ككل وحدة اقتصادية، يمكن أن ترتبط جودة الخدمات المقدمة من طرف مكاتب المراجعة بالنظام الداخلي وبجودة الجهود المبذولة من قبل المراجعين بصفة فردية، فحسب النظرة التعاقدية للمنظمات يمكن أن تأثر نزاعات الوكالة القائمة على مستوى المكتب على جودة المراجعة المحققة.

حيث اعتبر Mintzberg (1982)[1] أن مكاتب المراجعة هي مثال لشكل من أشكال الهيكلة الخاصة المتميزة بالبيروقراطية المهنية. وتتميز هذه المكاتب بهيكلة سلمية أين ترتبط بكل رتبة مخصصات مميزة ومحددة في إطار التنفيذ التقني للمهنة.

[1] Makram Chemingui et Riadh Manita, op-cit, P10-11.

ففي مجال دراسة الهيكل التنظيمي لمكتب المراجعة يتم الاهتمام بصفة خاصة بنظام الرقابة التعاقدي على مستوى هذه المكاتب.

بالإضافة لذلك هناك بعض الدراسات التي استهدفت الأنظار حول وجود تصرفات تسمح بتخفيض جودة المراجعة من طرف المراجعين في الميدان.

أ- الموارد البشرية

إن مكاتب المراجعة التي تكون قادرة على جعل فرقة المراجعة ذات مستوى تقني ومهني، تكون قادرة على طرح مراجعة ذات جودة عالية (Wooten 2003)، وهذه ترتبط بسياسة التوظيف والتكوين الموجودة على مستوى مكاتب المراجعة، بالإضافة لذلك فان الشركات التي تكون قادرة على جلب شخص ذو كفاءة عالية على مستوى السوق وتقوم بوضعه تحت مخطط تكوين يسمح له بتحديث معارفه يكون لها مستقبل زاهر ومنه تكون صاحبة أحسن أداء في السوق.

ب- مسارات رقابة ذات جودة

يمكن لمكاتب المراجعة أن تخفض من خطر الخطأ في مهام المراجعة من خلال وضع أو تقوية سياسة مسك الملف من خلال مشارك آخر غير المكلف بالملف، كما يعتبر وضع نظام رقابة ذو جودة لملفات المراجعة هو من أجل تخفيض خطر المصادقة على قوائم مالية مغشوش أو متلاعب فيها (Prat و Hauret 2000)، لهذا فان Schauer و Krishan في 2000 أظهرا أن شركات المراجعة التي شاركت في مسار رقابة ذو جودة تكون مؤهلة لنشر قوائم مالية بطريقة صحيحة على خلاف المكاتب الأخرى.

كما أن Malone و Robert في 1996 وجدا أن مكاتب المراجعة التي تحتوي على نظام رقابة فعال تتميز بقلة التصرفات المخفضة لجودة المراجعة.

أما Tucker و Matsummura في 1995 قاما بافتراض أن قيام مشارك آخر بمراجعة ملف المراجعة على خلاف الشريك المتعاقد، يؤدي بهذا الأخير إلى التصرف باستقلالية في وقت إصدار رأيه والعمل كذلك على وضع استقصاءات كثيرة في الوقت الذي يقوم فيه بتحديد نقاط قوة وضعف الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات، لذلك فان الشريك الثاني يستعمل إستراتيجية لحل والقضاء على المشاكل المعروفة تكون أكثر فعالية من التي يعتمد عليها المتعاقد الأول.

جـ- الخبرة في المراجعة

يفترض أن تكون شركات المراجعة التي تحقق نسبة جيدة من رقم أعمالها من خلال أعمال المصادقة من بين الشركات التي تقدم خدمات مراجعة ذات جودة. وبدراسة الخاصيات أو الصفات المشتركة لجودة المراجعة، يمكن للمستفيدين و المطبقين من استعمالها كأساس من أجل تحسين جودة المراجعة. وقد توصل Aldesier في 1995 إلى 11 عامل من بينها خبرة شركة المراجعة، لذلك فان

[1] Makram Chemingui et Binoît Pigé, op-cit, P8.

المطبقين والمستفيدين من المراجعة هم كذلك موافقون على أنه للتحصل على مراجعة ذات جودة، لابد من الاعتماد على مكاتب مراجعة تحقق على الأقل 10% من رقم أعمالها من خلال أعمال المراجعة.

د- الخبرة في مجال الصناعة

إن مكاتب المراجعة التي تكون لها عدد كبير من الزبائن في نفس القطاع، تكون لهم ميزة المعرفة المفصلة لنشاط زبونهم ومن ثم التحكم في خطر المراجعة المرتبط بقطاع نشاطهم، وجدت البعض من الأبحاث أن التخصص في قطاع خاص له اتجاه نحو التغير، حيث وجدت أن الشركات المتخصصة من خلال معرفتهم بقطاع النشاط، تحقق اقتصاد التكاليف في مهام المراجعة التي يقومون بها، ومن ثم تقديم خدمات مراجعة ذات جودة (Hogan و Jeter 1999)، كذلك تخصص شركات المراجعة في قطاع خاص يمكن أن يمده بشهرة كبيرة في هذا القطاع، ومن أجل الحفاظ على هذه الشهرة، يجب عليها أن تقدم مراجعة ذات جودة عالية لأنها ستتحمل خسارة في حالة عدم حدوث ذلك.

ه- القيام بمهمة تقديم النصائح

إن القيام بتقديم نصائح للشركات الزبونة بالموازاة مع القيام بمهام المراجعة من طرف مكتب المراجعة، يمكن أن يمثل تهديد بالنسبة لاستقلالية المراجع، حيث أن تحقيق مهمة تقديم النصح من طرف المراجع يمكن أن يكسبه مستوى معين من الارتباط الاقتصادي بالنسبة لزبونه، وإذا كانت الأتعاب المرتبطة بهذه الخدمة (تقديم النصائح) مهمة بالمقارنة مع أتعاب المراجعة القانونية، فإن الارتباط الاقتصادي لهذا المراجع يمكن أن يخلف تحيز في إصدار رأيه ومن ثم يؤدي إلى خسارة الموضوعية (Elstein 2001)، والعكس يوجد بعض الباحثين الذين أثبتوا عكس ذلك والذين يشجعون فكرة تقديم هذه الخدمة من طرف مكاتب المراجعة لأنها يمكن أن تكون مفيدة لهم وبالتالي تسمح لهم بالتعرف على زبائنهم أكثر ومن ثم تحسين جودة المراجعة.

1-3-1-3- المؤشرات المرتبطة بخصائص فرقة المراجعة

من أجل أن تقوم مكاتب المراجعة بمهامها، ترتكز على يد عاملة ذات كفاءة تعمل بصفة مستقلة. حيث حاول Wooten في 2003 تحديد أربعة مؤشرات للجودة والمتعلقة بخصائص فرقة المراجعة ، والمتمثلة في مستوى اهتمام المسيرين بأعمال المراجعة، الخبرة، الخبرة مع الزبون والخبرة في الصناعة، الارتياب والإصرار على الإثبات من طرف المراجع، ومع ذلك فإن البعض من البحوث ركزت اهتمامها على خبرة العمال والذين هم بطبيعتهم يعملون على تخفيض أو التأثير على جودة مهام المصادقة (McDaniel 1990، Robert و Malone 1996...).

أ- اهتمام الشركاء والمسيرين

يعتبر المختصين أن اهتمام المسيرين والشركاء بمهمة المراجعة يمكن أن يؤثر على جودة المراجعة (Schroeder 1986)، المعايير المهنية، إذ أن إمكانية وجود رأي ثاني للمراجع ذو الخبرة أو المحنك تؤدي إلى حل المشاكل التقنية والإجرائية التي تكون مرتبطة بها فرقة المراجعة.

كما يجب على مكاتب المراجعة القيام بوضع نظام لمراقبة أعمال المراجعة والذي يسمح لهم بضمان الاحترام من طرف فرقتهم التي تقوم بالمراجعة.

ب- الخبرة، الارتياب والإثبات

القيام بضم مراجعين من أجل المساهمة في قيادة مهمتهم، تم تعريفها من طرف الخبراء كعامل مهم يسمح بتحديد الأخطاء المادية، حيث أن الشخص الذي يتميز بمستوى عال من الخبرة يسمح له بالقيام بأعمال المراجعة بدون خطأ أو عدم إكمال بعض إجراءات الرقابة أو أحد مراحل المراجعة، كما أن الشخص الذي يحافظ على ارتيابه وإثباتاته تكون لديه صعوبات في قبول براهين غير كافية للمراجعة.

جـ- الخبرة مع الزبون

الخبرة مع الزبون جد مهمة وتتميز بخصائص مميزة تسمح بأن تكون هناك جودة لاكتشاف التلاعبات، حيث أن القيام بمهام المراجعة لعدة مرات لنفس الزبون، تمكن المراجعين من أن تكون لهم معرفة جيدة بنظام معلومات الزبون وكذلك معرفة جيدة بالأخطار المرتبطة بنظامه المالي، لكن بعض الباحثين، اعتبروا أن الاعتماد على نفس المراجع لفترة طويلة يمكن أن يؤثر على صحة إجراءات المراجعة وتقوية تآمر المراجع مع الزبون (Girouse 1992 و Deis).

د- الخبرة في الصناعة Expérience dans l'industrie

إن القيام بمراجعة العديد من المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، تمكن المراجع من أن تكون له خبرة كبيرة ويصبح خبير في الإجراءات والمسار المرتبط بهذا القطاع، ومن ثم يصبح المراجع أكثر حسن أداء ويكون أكثر إصرارا في تقييم المصادقات والوثائق المعروضة من طرف الزبون (Wooten 2003).

1-3-1-4- المؤشرات المتعددة لجودة المراجعة

الخاصية المميزة للمراجعة هي أن تكون موجهة لمجموعة غير متجانسة من المستعملين بحيث تكون لديهم مصالح مختلفة، كذلك المحضرين للقوائم المالية يجدون مصالحهم في التقرير السنوي، الذي تكون فيه درجة من التفاؤل، أما بالنسبة للمستعملين الخارجيين فيفضلون اتصال شفاف وتمثيل حذر للتسيير المحاسبي للمؤسسة.

لذلك يظهر من الصعوبة تحديد أبعاد جودة المراجعة التي تتغير حسب قراء القوائم المالية، لهذا حاولت العديد من الأبحاث تحديد الأبعاد المتعددة لجودة المراجعة كما قاموا باختبار النموذج الموضوع من طرف المراجعين، المحضرين ومستعملي القوائم المالية، وفي العديد من الحالات هذه الأعمال حاولت توزيع قوائم ذات معايير نوعية وجعلها استقصاءات. إذ أن الخاصيات أو الصفات المحددة من خلال الكتابات هي في الغالب مرتبطة بتكوين كفاءة وخبرة الفرقة المراجعة، ببعض خصائص شركة المراجعة، بمراقبة أعمال المراجعة وبمسارها أيضا.

كذلك حسب القائمين على تحضير القوائم المالية، فان الأبعاد الأربعة الأكثر أهمية والمحددة لجودة المراجعة هي الخبرة المرتبطة بالمؤسسة الزبونة، خبرة الصناعة، الاستجابة لحاجات الزبون والتناسق مع المعايير المحاسبية الدولية (Carcelo و al 1992)، والعكس بالنسبة للمستعملين، فان جودة المراجعة هي عبارة عن دالة لاستقلالية المراجع (Schoeder 1986). كما أن بعض البحوث اهتمت بشرح خسارة مصداقية مهمة المراجعة الخارجية، وغياب الاستقلالية. وقامت هذه البحوث بعرض مؤشرات أخرى، غياب الخبرة، الضغط على موازنات المراجعة بالتحيز للأتعاب. هذه العوامل المفسرة تتواجد في إطار ردود فعل كبيرة التي تحدد العجز.

1-3-2- حدود هذه المؤشرات

1-3-2-1- الحدود النظرية لهذه المؤشرات

لقد بينت العديد من الدراسات وجود صعوبات حقيقية في تقييم الخاصيتين الأساسيتين لجودة المراجعة والمتمثلتان في الكفاءة والاستقلالية. حيث ارتبط تقييم كفاءة المراجع بإمكانية تعرضها لخطر الاختيار العكسي، وذلك في إطار وجود اختلافات في مصالح الرئيس والوكيل لأن هذا الأخير يكون قادر على خداع المؤسسة (الرئيس) في بعض المعلومات من أجل تعظيم منفعته.

إن إشكالية الاختيار العكسي يمكن أن تدوم خلال مهنة المراجعة، كما أن المراجع يمكن أن يخدع زبونه حول مكونات وكفاءة الفرقة التي تقوم بالمراجعة بالمقارنة مع ما تم الاتفاق عليه عند إمضاء العقد.

أما بالنسبة للخاصية الثانية والمتعلقة بجودة الاستقلالية، فإنها يمكن أن ترتبط بخطر التآمر مع المدراء في الوضعية التي يتميز بها المراجع، والذي يتم تعيينه من خلال اقتراح من طرف مدراء الشركة محل المراجعة لضمان مصالح كافة مستعملي القوائم المالية أو المعلومات المالية.

1-3-2-2- الحدود التجريبية[1]

عندما نأخذ بعين الاعتبار الصعوبات المتعلقة بإظهار جودة المراجعة على أساس أنها مسار نجد بأن الدراسات التجريبية قد اعتمدت على مؤشرات غير مباشرة يمكن اعتبارها كبديل لجودة المراجعة، كما اعتمدت محاولات تقييم جودة المراجعة الخارجية على جوانب نظرية مختلفة (نظرية التصرفات، نظرية الإشارات...الخ).

لذا يمكن جمع أغلبية هذه البحوث في 4 أنواع:

- المعايير التي تبحث عن تحديد الجودة " المحددة " من طرف السوق.
- المعايير التي تهتم بالجودة " الجوهرية " للمراجعة الخارجية.

[1] Makram Chemingui et Binoît Pigé, op-cit, P9-10.

- المعايير المرتبطة بتصرفات الفرد – المراجع على أساس أنه وكيل اقتصادي (العوامل التي تأثر على تصرفات المراجع، دراسة التصرفات التي تخفض جودة العمل...الخ).

- المعايير التي تبحث عن إدماج العديد من المؤشرات في إنشاء جودة مراجعة متعددة الأبعاد.

حيث أكد Wooten (2003) و Furman (2004) من خلال مجلة متغيرات القياس الأكثر استعمالا من طرف الكتاب أن هناك تغيرات واختلافات في النتائج المستخرجة. كما أن هذه المتغيرات المستعملة تعتمد على معايير مرئية لجودة المراجع.

بالإضافة لذلك فقد فكر كل من Lamp و Sutton (1991) في أن الرجوع للمؤشرات أوالاعتماد عليها لا يحل إشكالية رؤية مثل هذه المعايير من قبل الأطراف الأخرى سواءا على مستوى المؤسسة أو السوق.

إذ أن مجموعة هذه الانتقادات وضعت شكوك حول مصداقية المقاربة التقليدية لتقييم جودة المراجعة ومع ذلك فان الكفاءة والاستقلالية تبقى أساس جودة نتائج هذه المهنة. لذا يمكن القول أن هذه المقاربة بقية أسلوب مرن في أيدي المراجعين من أجل اكتشاف الأخطاء في حسابات المؤسسة.

كما تجدر الإشارة إلى أن " خطر عدم الاكتشاف " يكون حسب نموذج المراجعة الموضوع من طرف المراجع (مقاربة مراجعة إجمالية، مقاربة مراجعة من خلال الأخطار...الخ).

المطلب الرابع: نظرة عامة عن إخفاقات المراجعة التي عجلت بتطبيق قانون ساربنز أوكسلي Sarbanes-Oxley

لا يزال الاقتصاد العالمي والوطني يشهدان إفلاس بعض الشركات والمجمعات العملاقة وتأزم الأوضاع المالية للبعض الآخر، وغالبا ما يكون ذلك نتيجة عدم الكشف عن تلاعبات محاسبية واختلاسات مالية بالغة الخطورة على مستوى ممتلكات وحسابات تلك الشركات، مع تواطؤ المراجعين الخارجيين مع مرتكبي مثل تلك الأعمال اللاشرعية.

ويمكن تفسير انتقال تلك الشركات من حالة مالية ممتازة إلى الإفلاس والزوال النهائي خلال مدة قصيرة من الزمن، لافتقار نظامها الرقابي وبالخصوص نظامها المحاسبي لإجراءات قانونية صارمة تدعم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بالإضافة إلى الإخفاقات التي شهدتها المراجعة الخارجية في القيام بالكشف عن الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها أثناء قيام المراجع الخارجي بمهامه وللتوسع أكثر في هذا النطاق، سيتم فيما يلي عرض لأبرز الفضائح المالية والمحاسبية الأكثر شيوعا في العالم وذلك من خلال النقاط التالية:

1-4-1- حالة إينرون[1] (Enron)

كانت البداية بتاريخ 2 ديسمبر 2001 عندما أصبحت الشركة العملاقة إينرون محل التسوية القضائية نتيجة معاناة 21000 عامل من عدم قبضهم لمستحقاتهم وتأزم أوضاعهم المالية، حيث أصبحوا دون مدخرات و لا تأمينات بعدما عملوا على مستوى مصالحها لعدة سنوات، في حين استغل المسيرون الإداريون لهذه المؤسسة الفرصة لبيع أسهمهم الشخصية قبل الإعلان الرسمي عن إفلاسها.

وقد كانت فضيحة إينرون نتيجة التلاعبات المحاسبية لعدة خبراء مهنيين في شركة المحاسبة العالمية « Anderson »، وكان لانهيارها صدى عميق في العالم بأسره وعلى وجه الخصوص على مستوى الأسواق المالية التي سجلت فقدان شبه كلي لثقة المستثمرين الذين أصبحوا في قلقل دائم بخصوص مستقبل مشاريعهم المالية. وكان ذلك نتيجة عدم أداء مكاتب المحاسبة والمراجعة (إلى جانب محافظة الحسابات اللذان كانا بمثابة خط الدفاع الأول عن حقوق المساهمين) للدور المخول لها والذي يتمثل في الكشف عن الأخطاء والتلاعبات أمام الجهات المعنية التي يلاحظونها أثناء أدائهم لمهامهم، والتي من شأنها التضخيم أو التقليص من النتائج المالية لهذه الشركة.

كان مكتب المراجعة المشهور آرثر أندرسون هو المشرف على مراجعة وتدقيق حسابات إينرون منذ الثمانينات، ومع الإشهار بإفلاس هذه الأخيرة التي قدرت خسائرها بما يزيد عن 52 مليار دولار عام 2001، التي كشفت عن إحداث تلاعبات محاسبية مما سمح لأندرسون قبل عام 2001 بتغطية الخسائر الحقيقية وإظهار أرباح صورية على مستوى الحسابات والقوائم المالية لإينرون.

وبفضل توزيع هذه الأخيرة لتلك الأرباح الصورية على كل من مراجعي أندرسون، المستثمرين ولجنة البورصة، أدى ذلك إلى عدم الشك في " التقنيات " المحاسبية المستعملة من طرف أندرسون رغم عدم تصريحها بحجم معتبر من ديونها في ميزانيتها.

والجدير بالذكر هو توسيع شركة إينرون لنشاطها في الفترة الممتدة من 1996-2000، فبعدما كان يقتصر على تسيير وتوزيع الغاز، امتد ليشمل كل مجالات الطاقة ومواد أولية أخرى، مما أدى إلى ارتفاع رأسمالها من 4 إلى 11.5 مليار دولار، وتطور في حجم أصولها من 16 إلى 66 مليار دولار مع تسجيل تغيرات معتبرة في طبيعة أصولها.

وأخيرا فخطورة حالة شركة إينرون لا تكمن في ضخامة حجم خسائرها وانهيار سمعتها وعلامتها التجارية عبر العالم بأسره فحسب، بل تكمن كذلك في تواطؤ الزعيم العالمي للمراجعة المالية: مكتب آرثر أندرسون المتخصص في المراجعة المالية والذي تمت إدانته من طرف محكمة هوستون (مدينة أمريكية تبعد عن خليج المكسيك بـــ 70كلم) بعد إثبات تعمده في إتلاف مستندات الإثبات المحاسبية لشركة إينرون قصد إخفائها وذلك خلال شهر جوان 2002.

[1] Djebarra Abdelmadjid, Pratique de l'audit comptable et financier en Algérie dans le cadre des nouvelles orientations économiques, Ecole Supérieure de Commerce d'Alger, 2001, p133-134.

1-4-2- حالة وورلدكوم[1] « World Com »

يتعلق الأمر هذه المرة بالشركة الأمريكية العملاقة للمواصلات اللاسلكية وورلدكوم التي تضمن ما يقارب نصف خدمات الإنترنيت في الولايات المتحدة، وقد عرفت هذه الشركة حالة مشابهة لسابقتها إينرون.

وحسب محتوى الوثائق المتعلقة بالشركة والتي تم تجميعها على مستوى محكمة نيويورك، يقدر مجموع أصول ووردلكوم بـــ 107 مليار دولار، في حين قدر مبلغ الديون بـــ 41 مليار دولار، لكن رغم هذه الصعوبات المالية، فحسب قانون الإفلاس الأمريكي استطاعت هذه الشركة مواصلة نشاطها والبحث عن اتفاق مع الدائنين (الزبائن، العمال والأطراف التي لها مستحقات لدى الشركة)، قصد الحصول على سنة كإعفاء لتفادي تصفية الشركة.

لكن هذه الأخيرة تم وضعها تحت الرقابة القضائية حيث التزمت بالاتصال والتقرير الدائم أمام المحكمة عن الإجراءات المتخذة لدفع مستحقاتها.

وأخيرا، فقد كان مصير ووردلكوم نفسه كمصير إينرون، حيث في كلا الحالتين تم تغطية خسائر معتبرة عنها بأرباح وهمية في الحسابات والقوائم المالية النهائية بفضل تطبيق مجموعة من التلاعبات وأعمال الغش على مستوى هذه الأخيرة.

كما لاشك أن هناك العديد من الإخفاقات الأخرى للمحاسبة والمراجعة قد ارتبطت بشركات أخرى أبرزها Adelphi، Waste management، Micro Strategy، Tyco، Qwest بالإضافة إلى شركة Xerox، حيث أن كافة أحداث الفشل والإخفاقات لم تحدث عن طريق الشركات فحسب بل إنها تمثل إخفاقات ملموسة وفعلية في حوكمة المؤسسات، ومن هنا يتعين فهم العلاقات المتداخلة لتلك الأطراف المكونة لهيكل الحوكمة، وكيف فشل كل طرف منها في هذا الخصوص، حيث أنها كانت منتشرة في كافة الهياكل وقد تباينت مشاكلها من الأخطاء الصغيرة إلى المخالفات الجسيمة، ويلخص الملحق رقم 4 أمثلة على إخفاقات ومسؤوليات حملة الأسهم، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعين الداخليين والخارجيين، كما أن تلك الإخفاقات* قد تأثرت بكافة منشآت المحاسبة العامة الخمسة الكبيرة، ولذلك عندما تكون هناك مشاكل فريدة مع آرثر أندرسون فان الكثيرون في المهنة وبالتأكيد جمهور المستثمرين قد أدركوا أن المشاكل في المهنة قد تغلغلت وانتشرت من فضائح كل من شركتي إينرون و ووردلكوم بالإضافة إلى قصور وتواطؤ أندرسون أحد الخمس الكبار سابقا في مجال المحاسبة والمراجعة. [2]

[1] Djebarra Abdelmadjid، op-cit، p133-134.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون ساربنز أوكسلي Sarbanes-Oxley، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، دار نشر الثقافة-الإسكندرية، 2007، ص99.

* أنظر الملحق رقم 4 إخفاقات ومسؤوليات حوكمة المؤسسات.

1-4-3- تطبيق قانون ساربنز أوكسلي Sarbanes-Oxley

1-4-3-1- التعريف بقانون ساربنز أوكسلي

هو قانون أمريكي يحتوي على مجموعة من القواعد التشريعية الموجهة لتقوية نظام التقرير المالي واسترجاع ثقة المستثمرين في السوق المالي.

وقد تم انتخابه من طرف الكونجرس الأمريكي خلال شهر جويلية عام 2002، وصادق عليه الرئيس الأمريكي يوم 30 من نفس الشهر، في حين أشرف على تمويله عضوين من الكونغرس الأمريكي وهما: « Paul Sarbanes » و « Michael Oxley » لذا أطلقت عليه تسمية ساربنز أوكسلي.

وقد نص هذا القانون على التزام مدراء المؤسسات الأمريكية المسعرة في البورصة بالمصادقة على حساباتها لدى لجنة تداول الأوراق المالية (SEC)، التي تمثل هيئة الضبط بالنسبة للأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

1-4-3-2- أهمية قانون ساربنز أوكسلي[1]

لم يكن ظهور هذا القانون عفويا، وإنما كان نتيجة للفضائح المالية المتعلقة أساسا بالشركتين العالميتين إينرون و وورلدكوم، حيث عرفت هذه الأخيرة أكبر فضيحة مالية في تاريخ الاقتصاد الأمريكي بمبلغ إجمالي لأعمال الغش المرتكبة يفوق عشرة (10) ملايير دولار.

مما أدى إلى تأزم السوق المالية وفقدان ثقة المساهمين، وقد استدعى ذلك تدخل الطبقة السياسية لحل هذه الأزمة.

ويمثل هذا القانون أكبر إصلاح عرفه الاقتصاد الأمريكي حيث لم يشهد هذا الأخير أي تحول جذري مماثل منذ الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، فهو بذلك يمثل نقطة تحول جذري ومنعرجا تاريخيا لتوجيه وتسيير المؤسسات الاقتصادية الأمريكية.

حيث يخول قانون ساربنز أوكسلي هيئة تداول الأوراق المالية سلطة التحقق من مدى تحمل المؤسسات المسعرة في البورصة لمسؤولياتها المترتبة عن تصرفاتها اتجاه المساهمين من الناحية المالية والمحاسبية ومدى صدق وشفافية هذه التصرفات.

وحسب نتائج بعض التحقيقات والأبحاث العلمية، فإن معظم الشركات الأمريكية تبذل مجهودات مالية وبشرية معتبرة لتطبيق هذا القانون، نظرا لاحتوائه على مواد وفقرات خاصة بالمراجعة وجودتها والتركيز على مدى فعاليتها من خلال إعداد تقرير خاص بها. بالإضافة إلى سعيها للرفع من شفافية المعلومات المالية واستعادة الثقة في الأسواق المالية وذلك بمحاربة أعمال الغش والتلاعبات.

[1] المنفراح دليلة، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

كما يحتوي هذا القانون على فقرات تحدد بدقة معتبرة مسؤولية كل من المدير العام والمدير المالي لكل مؤسسة مسؤولية شخصية بالمصادقة على نتائجها المالية.

ومن أجل التعرف أكثر على محتوى هذا القانون، يتم من خلال ما يلي عرض لأبرز نقاطه.

1-4-3-3- محتوى قانون ساربنز أوكسلي

يهدف هذا القانون إلى تقوية جميع نشاطات المؤسسة بتوفير الخطوط العريضة للتوجيه والتحسين من فعالية المراجعة الخارجية، قصد الرفع من شفافية المعلومات المالية واستعادة ثقة المساهمين فيها. وقد جلب هذا القانون عدة أشياء جديدة فيما يخص حوكمة المؤسسات، تتعلق هذه التجديدات بالمجال النظامي، المعلوماتي، الجزائي.

ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم هذا القانون على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:[1]

- ✧ صحة ودقة المعلومات وسهولة توصيلها.
- ✧ تحديد مسؤوليات المسيرين.
- ✧ استقلالية المراجعين والمراقبين.

مما يسمح بتحديد وتخصيص مسؤوليات تسيير المؤسسة بدقة أكبر، كما يتضمن هذا القانون ستة إجراءات أساسية تضمن الفعالية في تحقيق تلك الأهداف وهي:[2]

- **الإجراء الأول:** يمثل الإجراء الأكثر أهمية، حيث يحدد مسؤوليات مسيري المؤسسات المسعرة في البورصة وينص على تخصيص عقوبة جزائية لكل مخالفة عمديه وواعية للقوانين المتعلقة بتسيير هذه المؤسسات.

- **الإجراء الثاني:** فيتعلق بتحديد التزامات هذه المؤسسات بتقديم معلومات إضافية ومكملة للجنة الضمانات والتي غالبا ما تتعلق بالمبادئ المحاسبية المعتمدة لإعداد الحسابات والقوائم المالية النهائية للمؤسسة، العمليات والمبادلات خارج الميزانية، التغيرات الحاصلة في ملكية المؤسسة للأصول الثابتة وغيرها قصد التحسين من شفافية ومصداقية معلوماتها المالية.

- **الإجراء الثالث:** التزام تلك المؤسسات بتخصيص لجان مستقلة تشرف على رقابتها ومتابعة نشاطاتها، إلى جانب استقبال شكاوي المساهمين والعمال المتعلقة بمحاسبة المؤسسة وإجراءات رقابتها الداخلية.

- **الإجراء الرابع:** على هذه المؤسسات الالتزام بخدمة متطلبات واحتياجات المراجعين الخارجيين، أثناء أدائهم لمهامهم على مستوى مصالحها.

[1] Bilal Belhimer, gouvernance d'entreprise et la loi Sarbanes Oxley, commissaire aux comptes, cabinet Djamouh, P 2- 4.

[2] المنفراح دليلة، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

- **الإجراء الخامس:** خلق هيئة تنظيمية ورقابية جديدة تحت تسمية " مجمع الرقابة العمومية للشركات المحاسبية " والتي تختص بمراقبة ومتابعة الشركات المحاسبية، إعداد معايير الرقابة، إجراء التحقيقات ومعاقبة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المخالفين للقانون، حيث تتمثل العقوبة القصوى لأعمال الغش على سبيل المثال في السجن لمدة 25 سنة.

- **الإجراء السادس:** إضفاء صفة الشرعية والقانونية لتلك العقوبات التي تطبق بقوة القانون.

أما فيما يتعلق بتنظيم هذا القانون، فقد تم تقسيمه إلى إحدى عشر (11) جزءا تتضمن عشرة (10) عناوين وبكل عنوان المجال المعني بالقواعد التي ينص عليها، في حين تم تخصيص الجزء الأخير (رقم إحدى عشر للملاحق)، ويمكن تلخيص هذه الأجزاء فيما يلي:[1]

الجزء الأول: مجمع الرقابة العمومية للشركات المحاسبية.

الجزء الثاني: استقلالية المراجع.

الجزء الثالث: مسؤولية المؤسسة.

الجزء الرابع: أحكام تسييرية متعلقة بالمالية والرقابة الداخلية للمؤسسة.

الجزء الخامس: تحليل التعارض بين المصالح.

الجزء السادس: لجنة الموارد والسلطة.

الجزء السابع: الدراسات والتقارير.

الجزء الثامن: المخالفات والتلاعبات المحاسبية في المؤسسة.

الجزء التاسع: تخصيص العقوبات الجزائية.

الجزء العاشر: عائدات الرسوم والضرائب.

الجزء الحادي عشر: الملاحق.

- ✧ الملحق 1 : تعاريف.
- ✧ الملحق 2 : لجنة الإخضاع للالتزام بقواعد هذا القانون.

وقد كان رد فعل أغلبية المؤسسات الأمريكية المسعرة في البورصة إيجابيا، حيث سارعت إلى تطبيق القواعد الجديدة المنصوص عليها في هذا القانون، لكن رغم ذلك تبقى الثقة في الأسواق المالية ضعيفة إلى حد ما نظرا لعدم وجود أي تأكيدات تضمن الصرامة في تطبيق تلك القواعد.

[1] نفس المرجع، ص 88.

ما يمكننا الإشارة إليه في خلاصة هذا المبحث أن المراجعة الخارجية أداة رئيسية مستقلة وحيادية تهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسات، وإعطاء رأي موضوعي في التقارير من أجل حماية ممتلكات المؤسسة. لذا ومن أجل تحقيق كل هذا لابد من الاهتمام بجودتها المتعلقة بكفاءة واستقلالية المراجع الخارجي بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بجودة مسار المراجعة الخارجية نظرا لإمكانية ارتباط العنصرين السابقين (الكفاءة والاستقلالية) بخطر الاختيار العكسي وتآمر المدراء، وذلك من أجل تفادي حدوث مثل الفضائح المالية التي مست شركة Enron وشركة Worldcom في 2001 و2002. الأمر الذي أدى إلى وضع قانون ساربنز أوكسلي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والتعجيل بتطبيقه من أجل تشجيع المؤسسات على الاهتمام أكثر بجودة المراجعة الخارجية.

إلا أن هذا القانون يبقى موضوع جدال فيما يتعلق بتوسيع نطاق تطبيقه خارج الحدود الأمريكية من طرف كل من كندا والإتحاد الأوروبي، حيث تلتزم المؤسسات الكندية والأوروبية المسعرة في البورصة بالولايات المتحدة بتطبيق المعايير التي يفرضها قانون ساربنز أوكسلي، لكن رغم الاعتراف بضرورة تطوير معايير محاسبة عالمية، والحاجة إلى التوحيد المحاسبي في إطار العولمة، إلا أنه فرض المبادئ والمعايير المنصوص عليها في هذا القانون يعتبر بالنسبة إلى بعض الهيئات الأوروبية والدولية (غير الأمريكية منها)، بمثابة شكل من أشكال التدخل في تسيير مؤسساتها المالية والاقتصادية وأسلوب من الأساليب المستعملة من طرف الولايات المتحدة للتحكم والاستيلاء على ثروات العالم.

المبحث الثاني: جودة المراجعة الخارجية، جودة المعلومات المالية وعلاقتهما بخصائص آليات حوكمة المؤسسات

إن نظرية الوكالة تقوم على فرضية أن الفصل بين الملكية والرقابة تؤدي إلى نزاعات، ومن أجل معالجة هذه الأخيرة قامت هذه النظرية باقتراح آليات رقابة تسمح من الحد من التصرفات الانتهازية للمدراء وجعلهم يتصرفون وفقا لمصالح المساهمين، ومن ثم فان هيكلة حوكمة المؤسسات يجب أن تضمن لأصحاب المصالح أن إدارة المؤسسة تتم وفقا لمصلحتهم، إذ هناك العديد من الكتاب الذين قاموا بدراسة هياكل مجالس الإدارة مع إدخال هيكلة لجنة المراجعة في دراساتهم، كما أظهر كل من Carcello و al في 2002 و Abbott و al في 2003 أن المؤسسات التي تحتوي على هياكل داخلية جيدة للحوكمة تتطلب مراجعة ذات جودة ومن ثم القيام بدفع أتعاب مرتفعة.[1]

لذا سيتم من خلال هذا المبحث التطرق في المطلب الأول لعلاقة جودة المراجعة الخارجية بجودة المعلومات المالية، ثم عرض العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين جودة المراجعة الخارجية وخصائص مجلس الإدارة وعلاقة هذا الأخير بجودة المعلومات المالية، ليتم الإشارة في المطلب الثالث لعلاقة هذان العنصران بلجنة المراجعة، أما المطلب الرابع والأخير فسيتعلق بالإشارة لعلاقتهما مع متغيرات الرقابة.

[1] Alain Finet et Azhaar Lajmi, qualité d'audit et gouvernance d'entreprise : essai d'analyse sur le marche Belge, 2007, P 4.

المطلب الأول: العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية و جودة المعلومات المالية

يتمثل الهدف الأساسي للمراجعة الخارجية في ضمان صدق المعلومات المالية وإظهار جودتها من أجل اكتساب ثقة المستثمرين، لذلك يمكن القول بأن المراجعة الخارجية تكون ذات جودة إذا ساهمت في جودة المعلومات المالية والحد من الغش والتلاعبات المحاسبية التي يمكن أن تمس بالقواعد والمبادئ المحاسبية.

2-1-1- جودة المراجعة الخارجية وجودة المعلومات المالية

تعتبر الرقابة الخارجية من بين الوسائل التي تسمح بضمان جودة المعلومات المالية التي يتم استخراجها من القوائم المالية، وهذا ما يسمح لها من تخفيض تكاليف الوكالة بين مختلف الأطراف المشاركة في المنظمة من بينها الدائنين، المدراء أو المسيرين والمساهمين من خلال تخفيض مخاطر التعديلات التي تتم في القوائم المالية. كما أنه في إطار علاقة الوكالة، نجد بأن الوكيل يتمتع أو يمتاز بعدم تماثل المعلومات وهذا ما يسمح له بالقيام بأعمال انتهازية.

إن المراجع من خلال نشاطه المتمثل في رقابة المحاسبة يجعل القوائم المالية ذات فعالية ومن ثم تكون هناك إمكانية للاعتماد عليها " حيث أن الهدف الأساسي للمراجعة هو تحسين مصداقية القوائم المالية "، ومع ذلك فإن تخفيض تكاليف الوكالة لا يتم إلا إذا تميزت المراجعة بجودة عالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك بعض الدراسات (Cooke 2000، Leuz 1999 ، Forker 1992) التي افترضت أن الدور الكبير الذي تقوم به مكاتب المراجعة ذات الحجم الكبير يحث زبائنها على القيام بنشر معلومات ذات فعالية، ومن جهة أخرى فإن جودة المراجعة الخارجية تحسن من جودة المعلومات المالية المنتجة من خلال القوائم المالية، زيادة على ذلك هناك أبحاث أخرى قامت بدراسة أثر جودة المراجعة على جودة المعلومات المالية والبعض الآخر منها عالجت آثار جودة المراجعة على مستوى تسيير النتيجة (la gestion du résultat) (Gaver و Paterson في 1998، Beasley و Petroni في 1996...)، إذ أن نتائج هذه الدراسات بينت أن جودة المراجع الخارجي تمكن من تخفيض تسيير النتيجة ومن ثم يتمكن من تحسين جودة المعلومات المالية المنشورة. [1]

2-1-2- جودة المراجعة الخارجية والتلاعبات المحاسبية[2]

قام العديد من الباحثين بدراسة العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين سمعة (شهرة) المراجع وسرية النتائج المحاسبية انطلاقا من فكرة أن المراجع ذو السمعة الجيدة يتجه أكثر لمعارضة التصرفات الانتهازية التي يقوم بها المدراء في السياسة المحاسبية، لذا لاحظ كل من al و Becker في 1998 من خلال دراسة قاموا بها في الشركات الأمريكية وذلك خلال الفترة 1989-1992 بأن هذه الشركات يمكن أن تتميز بـــ accruals سرية منخفضة عندما تتم مراجعتهم من طرف المكاتب ذات الحجم الكبير (Big six) مقارنة مع المكاتب الأخرى. كما أن Jiambalvo و Defond في 1993 بينوا أن

[1] Mezghani. Ali, Ellouze. Ahmed, Gouvernement d'entreprise et qualité de l'information financière, P 6 (www.iae.univ-poitiers.fr/afc07/Programme/PDF/p185.pdf, date de consultation 07-02-2009).
[2] Alain Finet et autres, op-cit, P 218-219.

خلق النزاع بين المراجع – الزبون والمرتبطة بالقرارات المحاسبية المتجهة لتعظيم النتيجة، تكون مرتبطة ايجابيا بوجود مكتب مراجعة أنجلوساكسوني كبير الحجم بحيث يتطلب منه إمكانية كبيرة من أجل مواجهة أو معارضة الضغوط الإدارية وذلك للحفاظ على رأي مستقل حول التقارير المالية.

كما توجد دراسات أخرى عملت على اختبار مصداقية هذه العلاقات بإدخال نسبة الأتعاب خارج المراجعة التي تمنح للمراجع من أجل الحد من استقلاليته، حيث أن al و Gore في 2001 قاموا بدراسة إمكانية أو قدرة (Big 5) على تحديد accruals السرية المرتبطة برأس المال العامل للشركات البريطانية المسعرة وذلك خلال الفترة 1992–1998 ، وقد اعتمد نموذجهم على أن نشاطات المجلس لا تكون لها استقلالية اقتصادية إلا بالنسبة لمكاتب المراجعة غير (Big 5)، لأنه عندما تكون مصالح المؤسسة في التلاعب بالنتيجة (بسبب أن النتيجة كانت خسارة قبل التلاعب فيها أو أنها في انخفاض بالمقارنة مع السنة الماضية) فان (Big 5) تزيل مراجعين آخرين عندما تكون أتعاب المجلس مرتفعة. بالإضافة لذلك فقد قام كل من al و Frankel في 2001 من خلال المعلومات التي صرحت بها هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) حول 3000 شركة في 2001 باستخلاص عدم وجود فرق بين مكاتب (Big 5) ومكاتب أخرى بالمقابل أثبتوا أنه كلما تحصل المراجع على أتعاب من أجل أعمال المراجعة، كانت النتائج التي تقوم المؤسسة بالإعلان عنها غير متلاعب فيها.

وفي الأخير، يمكن القول أن هناك أعمال تجريبية متعلقة بسمعة المكاتب الأنجلوساكسونية الكبرى عملت على إثبات أن هذه المكاتب لديها القدرة على محاربة التلاعبات المحاسبية بطريقة فعالة أكثر من المكاتب الأخرى، لذا تعتبر هذه النتائج متجانسة مع فرضية أن جودة المراجعة بصفة عامة هي متعلقة بهذه السمعة.

المطلب الثاني: جودة المراجعة الخارجية، جودة المعلومات المالية وعلاقتهما بمجلس الإدارة

هنالك العديد من الآليات الرقابية التي تقوم بالحد من التصرفات الانتهازية للمدراء، من بينها مجلس الإدارة على أساس أنه سلطة قانونية مكلفة بمراقبة قرارات المدراء، وباعتباره آلية داخلية تقوم بتلبية حاجات المساهمين وخلق قيمة بالنسبة للمؤسسة فهو يلعب دور مهم في حل النزاعات والقضاء على تعارض المصالح.

حيث اختبر كل من Charreaux و Pitol-Belin في 1990 إمكانية وجود اختلاف في تكوين مجلس الإدارة وذلك على حسب 3 أنواع من الشركات: العائلية، المراقبة، الإدارية، وهذا ما يؤدي إلى إظهار دور المجلس أكثر عندما تبرز عملية الفصل بين الملكية والقرار.[1]

حيث أن مجالس الإدارة في الشركات الإدارية تحتوي على نسبة كبيرة من الإداريين الخارجيين، أما في الشركات العائلية فان المساهمين والمدراء يكونون أعضاء من العائلة لأنه من النادر أن لا نجد مدير في المجال الإداري ، وفيما يخص شركات المراقبة فيكون فيها ممثلي الشركة (المساهمين) مهيمنين على المجلس ومن ثم لهم الحق في اختيار المدراء، إذا فان هذه الأخيرة تكون شبيهة

[1] Laurence Godard et Alain Schatt, quelles sont les caractéristiques optimales du conseil d'administration, Université de Franche-comté, P3.

بالشركات العائلية، حيث أن مجالسها تحتوي على نسبة قليلة من الإداريين الخارجيين بخلاف الشركات الإدارية، ومنه تكون درجة رقابة المجلس مرتبطة بدرجة الفصل بين الملكية والقرار.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن المؤسسات التي تتبنى التطبيق الجيد للحوكمة التي تم الإشارة إليها في الكثير من الأبحاث التجريبية ومختلف التوصيات وقواعد الحوكمة تكون لها آليات فعالة للحوكمة .

وتشير الدراسة التي قام بها كل من Hermalin و Weistack في 1988 أن احتمال إضافة عضو مستقل في المجلس يتزايد عندما تكون المؤسسة أقل حسن أداء.[1]

2-2-1- خصائص مجلس الإدارة

يمكن القول بأن خصائص مجلس الإدارة يمكن أن تعتمد على حجم مجلس الإدارة، إذ هناك عدة دراسات اختلفت حول هذا العنصر وهناك البعض الآخر من الدراسات التي بينت أن المجلس ذو الأعضاء الكثيرة يعتبر ذا كفاءة والعكس صحيح.

إذا تم الاعتماد على مشكل خلق القيمة بدلا من تقسيمها والتي يتم الدفاع عنها عن طريق أصحاب نظرية الوكالة فان مجلس الإدارة يجب أن يكون مكونا من عدة أعضاء ومن الأفضل من أعضاء داخليين للمؤسسة.أو أعضاء خارجيين مرتبطين بالمدراء. [2]

2-2-1-1- حجم المجلس

إن الاعتماد على هذه الخاصية تمكننا من طرح عدة إشكاليات: كم من عضو يجب أن يكون في المجلس؟ هل يجب الحد من عدد الإداريين؟ هل يوجد نقص في التجانس في المجالس المكونة من عدد كبير من الإداريين؟[3].

من الناحية النظرية يمكن الإشارة لنظريتين أساسيتين متعلقتين بحجم المجلس:[4]

نظرية الارتباط بالموارد: تعتبر أن العلاقات تكون جيدة بين الشركات ومحيطها في الحالة التي يكون فيها المجلس كبير الحجم، إذ يعتبر مجلس الإدارة وسيلة لخلق علاقات مع المحيط وامتصاص حالات عدم التأكد المحيطي، لذا كلما كان عدم التأكد كبيرا كان اتخاذ القرار يحتاج لمعلومات عديدة. والعكس بالنسبة **لنظرية الوكالة:** إن الحجم الكبير لمجلس الإدارة يسمح بهيمنة المدير من خلال إنشاء تحالفات ومشاكل في المجموعة(Jensen 1993)، كما تم التوصل إلى أن المجالس المجزئة أو المقسمة تعمل بصفة رديئة و تجد صعوبة في اتخاذ قرارات مهمة.

---

[1] Idem, P4.
[2] Laurence Godard et Alain Schatt, caractéristiques et fonctionnement des conseils d'administration français : un Etat des lieux, Cahier de FARGO N° 1040201, Février 2004, p10.
[3] Laurence Godard et Alain Schatt, quelles sont les caractéristiques optimales du conseil d'administration, op-cit, p13.
[4] Idem, P13.

و لقد اقترح Jensen 1993[1] أن المجلس المكون من عدد منخفض من الأعضاء يكون ذا فعالية أكثر من المجلس كبير الحجم ويمكن أن يعتبر وسيلة أو آلية فعالة للرقابة على عكس ذلك فان المجالس المكونة من عدد كبير من الإداريين لا يمكنهم تنسيق أعمالهم و من ثم يسمح للمدير من أن يكون حر في تحقيق واستمرارية مصالحه الخاصة التي تمس مصالح المساهمين. لكن بالرغم من هذا فانه يمكن الإشارة لعيوب المجلس ذو العدد المنخفض والمتمثلة في أن أعضاء هذا المجلس يتأثرون بسهولة بالمدير، لكن المجالس ذات الحجم الكبير يمكن أن تكون لها خبرة كبيرة مما يؤثر ايجابيا على حسن الأداء.

وهناك بعض الدراسات التي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين حجم المجلس وحسن الأداء من بينها دراسة pearce et zahra في 1992، بينما توصلت الدراسة التي قام بها yermack في 1996 إلى وجود علاقة سلبية بين قيمة المنشأة وحجم المجلس وقد تم إثبات هذه الدراسة من قبل Eisenberg et al في 1998.[2]

كما أثبتت دراسة قام بها كل من mehram et Adams 2003 أن الحجم الكبير لمجلس الإدارة يؤدي بالمؤسسة إلى تسجيل حسن أداء (performance) كبير والذي يكون مرتبطا بمستوى مخاطرة مرتفعة أيضا، لكن أشارا إلى أن مجلس الإدارة صغير الحجم يمكن أن يكون أعضاءه متأثرين بسهولة بالمدير.[3]

وقد توصل Blanchard و Dionne في 2004 من خلال دراسة قاما بها إلى أنه كلما ارتفع عدد الإداريين، كان استعمال وسائل مكلفة أكثر من أجل تغطية الأخطار والحد من ارتفاعها، هذا ما يبرز تحمل أخطار كبيرة أو ضخمة من طرف المسيرين.[4] لذا فإن هذا الاختلاف الموجود بين الدراسات يسمح بتفسير عدم وجود حجم مثالي لمجلس الإدارة.

أما فيما يخص تأثير حجم المجلس على جودة المعلومات المالية التي يتم الإعلان عنها ليس واضح بدرجة كافية، لكن البراهين المقدمة حول ذلك أثبتت أن مجالس الإدارة ذات الحجم الصغير تكون جد فعالة ومن ثم تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات، حيث قام كل من James و Taylor وCoulton في 2001 بصياغة فرضية حول وجود علاقة سلبية بين حجم المجلس ونشر المعلومات حول مكافأة المدير، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة بين هاتين المتغيرتين، كما توجد أبحاث أخرى تمت حول تأثير حجم المجلس على جودة التقارير السنوية التي تم قياسها بمستوى تسيير النتيجة والغش، وقد توصلت هذه الأبحاث إلى وجود علاقة سلبية بين حجم المجلس وجودة المعلومات المالية التي يتم الإعلان عنها.[5]

---

[1] Chokri Mamoghli et Raoudha Dhouibi, Diversité du conseil d'administration et son impact sur le risque d'insolvabilité : Cas des banques tunisiennes, Institut Supérieur de Gestion de Tunis, Tunisie (date de consultation 23/06/2009), p10 - 11.

[2] Laurence Godard et Alain Schatt, quelles sont les caractéristiques optimales du conseil d'administration, op-cit, P13-14.

[3] Chokri Mamoghli et Raoudha Dhouibi, op-cit, P11.

[4] Ibid, P11.

[5] Alain Finet et Azhaar Lajmi, op-cit, P 4.

وفيما يتعلق بعلاقة هذه الخاصية بجودة المراجعة الخارجية نلاحظ أن بعض الدراسات أثبتت أن المجالس كبيرة الحجم لا تكون مضطرة للجوء لمراجعة خارجية ذات جودة عالية باعتبار أن هذه الأخيرة هي آلية رقابة بديلة لمجلس الإدارة، بينما توصلت أبحاث أخرى إلى أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم تعمل على دفع أتعاب منخفضة وهذا يعني اللجوء لمراجعة خارجية أقل جودة .

2-2-1-2- الجمع بين وظيفتي الإدارة العامة و إدارة المجلس

يمكن التكلم عن ازدواجية الوظيفة عندما يكون هناك تركيز لوظيفتي القرار والرقابة. حيث أن الوظيفة الأولى هي وظيفة المدير والثانية وظيفة رئيس مجلس الإدارة، وتتمثل وظيفة هذا الأخير في قيادة أعضاء المجلس، رقابة أعمال المدير والإشراف على تقييمها، عندما تكون هناك ازدواجية في الوظيفة فانه تكون هناك سلطة كبيرة للمدير على المجلس والمؤسسة، مما يؤدي ذلك إلى تخفيض فعالية آليات الرقابة وهيكلة الحوكمة، لهذا السبب أكد Jensen 1993 أن المدير لا يجب أن يحتل مكانة رئيس المجلس، لأنه لا تكون له القدرة على الفصل بين مصالحه الخاصة ومصالح المساهمين.[1]

أما من الناحية النظامية أو القانونية فان قانون جويلية الفرنسي لـــ 1996 أعطى إمكانية اختيار واحد من المنظمات الآتية [2]:

- **المنظمة " التقليدية "** التي تسمح بأن يكون رئيس المجلس هو المدير العام للشركة (PDG)، نجد هذه الوضعية بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية، يمثل هذا النوع من المنظمات خطرا على المساهمين.

- **المنظمة " الحديثة "** التي لا تسمح بالجمع بين الوظيفتين: حيث يوجد بها مديرية directoire (مكلفة بإدارة الشركة) ومجلس استشرافي surveillance (مكلف بمراقبة المديرية). فيما يخص المنظمة التقليدية فان قانون NRE لـــ 2001 أعطى إمكانية الاختيار لمجلس الإدارة بين الجمع أو التفريق بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، كذلك فان للمؤسسة الفرنسية الحق في الاختيار بين 3 منظمات مختلفة للسلطة.

بالنسبة لأصحاب نظرية الوكالة، فإن الجمع بين الوظيفتين يمكن المدير من الدفاع على المشاريع المهمة بالنسبة له حتى وإن كانت لا تخلق قيمة للمساهمين، لهذا من الصعب أن يتم معاقبة رئيس مجلس الإدارة على أساس أنه المدير العام.

كما أن الأبحاث التجريبية لا يمكنها أن تثبت أفضلية هيكلة على الأخرى كما هو الحال بالنسبة لحجم المجلس، حيث اعتبر كل من Rechner و Dalton في 1991 أن التفريق بين الوظيفتين يكون الأفضل، أما بالنسبة لـــ Brickley و al 1997 استخلصوا أن الجمع بين الوظيفتين يمثل ميزة حقيقية

[1] Chokri Mamoghli et Raoudha Dhouibi, op-cit, P14.
[2] Laurence Godard et Alain Schatt, caractéristiques et fonctionnement des conseils d'administration français, op-cit, P14.

للمساهمين، في فرنسا Godard و Schatt في 2000 وجدا أن المؤسسات التي تتجه نحو الجمع بين الوظيفتين تكون أكثر مردودية في المدى الطويل.[1]

أما فيما يخص علاقة هذه الخاصية بجودة المعلومات المالية ، فقد تمت العديد من الدراسات التي تطرقت لآثار الفصل بين الوظيفتين على جودة المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرة وبين مستوى نشر المعلومات، فحسب Forker (1992) الفصل بين الأدوار يمكن أن يزيد من جودة الرقابة ويخفض من إمكانية استغلال المعلومات من طرف المدراء بالإضافة لتحسين جودة المعلومات التي يتم نشرها. وبالرغم من ذلك فقد وجدت أبحاث أخرى تمت في هذا المجال من طرف Cooke و Hanifa في 2000 ودراسة James،Taylor و Coulton في 2001 التي لم تتمكن من إثبات فرضية وجود علاقة ايجابية بين الفصل بين الوظيفتين وبين جودة المعلومات التي يتم نشرها.[2]

كما أن الفصل بين الوظيفتين يشكل عنصر أساسي للاستقلالية، وبسبب الأخطار المحتملة للقرارات غير المثالية مثل الغش، فان المساهمين يكونون بحاجة لمراجعة ذات جودة في حالة الجمع بين هاتين الوظيفتين، لذا قام Gul و al في 2004 بوضع عينة متكونة من 246 مؤسسة أسترالية مسعرة في 1998، وقد توصلوا إلى وجود علاقة ايجابية بين الجمع بين الوظيفتين ومستوى أتعاب المراجعة.

كذلك حسب O'Sullivan في 2000 فقد أشار إلى أن وجود مدير مهيمن يسمح للإداريين الخارجيين من اللجوء لمراجعة ذات جودة من أجل التمكن من تخفيض تأثيراته السلبية على قرارات المؤسسة. بينما أثبتت أبحاث أخرى العكس منها دراسة Yatim و al في 2006 فقد بينوا أن المؤسسات التي تشهد ازدواجية تعمل على دفع أتعاب منخفضة للمراجعين الخارجيين ومن ثم اللجوء لمراجعة خارجية أقل جودة.[3]

2-2-1-3- استقلالية أعضاء المجلس

يعتبر مجلس الإدارة آلية تسمح بمراقبة تصرفات المدير والحضور في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة. لذا من أجل أن يلعب دوره بشكل فعال يجب أن يكون مستقلا عن فرقة المدير.

وقد تم تعريف استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من طرف التقرير Vienot في 1999[4] بأن " الإداري يكون مستقل، عندما لا يدخل أي علاقة مهما كانت طبيعتها سواء مع الشركة، مجموعته، أو إدارته، مما يؤدي ذلك إلى التعبير الجيد عن قراراته ".

اعتبر كل من Jensen et Fama في 1983[1] و baysinger et buther في 1985 أن وجود الأعضاء الخارجيين المستقلين هام جدا بالنسبة لمجلس الإدارة، ذلك أنهم يعملون على حماية مصالح

[1] Laurence Godard et Alain Schatt, quelles sont les caractéristiques optimales du conseil d'administration, op-cit, P12.
[2] Mezghani. Ali, Ellouze. Ahmed, op-cit, P3.
[3] Alain Finet et Azhaar Lajmi, op-cit, P6.
[4] Laurence Godard et Alain Schatt, caractéristiques et fonctionnement des conseils d'administration français, op-cit, p15.

المساهمين، حيث أن مصلحتهم الخاصة تتلخص في رفع قيمة رأسمالهم البشري والذي يرتبط بسمعة خبرتهم المستقلة في سوق المدراء.

لذا من الممكن تجزئة الإداريين إلى مجموعتين:

– من جهة، الأعضاء الداخليين يتمثلون في مسئولين عمليين أو موظفين في المؤسسة يرتبطون بالمدراء، ويتواجد الأعضاء الداخليين على أساس أنهم أجراء تابعين للمدير العام، لا يؤدي إلى تطبيقهم لرقابة صارمة على المدراء، لذلك يمكن القول كذلك أن تواجد مثل هؤلاء الأعضاء في مجلس الإدارة يبرز من خلال معرفتهم الخاصة بكل ما يتعلق بالمؤسسة وبمحيطها.

– ومن جهة أخرى، الأعضاء الخارجيين، و يكونون إما في علاقة عمل مع المؤسسة (الموردين، البنوك) أو مدراء لشركات أخرى (الشركات الصديقة) ، حيث يوجد تبادل في الإداريين بين هذه الشركات في مجالس إدارتهم(معناه مشاركة متبادلة) ومن بين الدول التي تتميز بهذه الشركات المتبادلة نجد دولة فرنسا.

بينما اعتبر التقريرVienot II 99أن نسبة الإداريين المستقلين تمثل على الأقل ثلث أعضاء المجلس (3/1)، و تكون على الأقل مساوية لمعظم الأعضاء (بالنسبة للشركات ذات رأس المال المشتت) في تقرير Bouton.[2]

حيث أن عدم استقلالية أعضاء المجلس تمثل السبب الرئيسي لعدم كفاءتهم ولعدم قدرتهم على معاقبة المدراء، نظرا لتخوفهم من فقد المميزات الشخصية التي يمكن أن يحصلوا عليها.

وفيما يخص الدراسات التي قام بها مجموعة الباحثينMcavoy و Millstein في 1999، Daily وDalton في 1994، Bhagat وBlack في 1999 بينت بأنه توجد علاقة ايجابية بين حسن أداء المؤسسة وبين الإداريين المستقلين، حيث أن حضورهم في المجلس يؤدي إلى زيادة فعالية وظيفة المراقبة لمجلس الإدارة ومن ثم التأثير على قراراته. كما أن قراراتهم تكون أكثر موضوعية من الإداريين الداخليينLennox،(2005).[3]

إن هذه النظرة تكون محصورة أو مقيدة حسب وظائف المؤسسات لأن وجود أعضاء مرتبطين بالمدراء (أطر أو موردين المؤسسة) يكون ضروري لتطوير المؤسسة، لأنهم تكون بحوزتهم معلومات (حول عمل المؤسسة، حول أسواقهم.....الخ) و يسهلون الحصول على بعض الموارد (Charraux 2000).[4]

---

[1] Chokri Mamoghli et Raoudha Dhouibi, op-cit, p12.
[2] Laurence Godard et Alain Schatt, caractéristiques et fonctionnement des conseils d'administration français, op-cit, p16.
[3] Chokri Mamoghli et Raoudha Dhouibi, op-cit, p12.
[4] Laurence Godard et Alain Schatt, caractéristiques et fonctionnement des conseils d'administration français, op-cit، p16.

وقد كانت هناك العديد من النتائج التجريبية التي تمت حول العلاقة بين جودة المعلومات المالية واستقلالية مجلس الإدارة والتي تنقسم إلى نوعين:[1]

– الدراسات التي قامت باختبار تأثير مكونات مجلس الإدارة على مستوى الكشف عن التقارير السنوية، حيث أن نتائج هذه الدراسات انقسمت بدورها: إلى دراسة Wright في 1996 والتي أثبتت أن مكونات مجلس الإدارة ليس لها أي تأثير على قرار الإعلان أو الكشف، والعكس بالنسبة لمكونات لجنة المراجعة لها تأثير مهم على مستوى الكشف، أما دراسات Cooke و Haniffa أثبتا وجود علاقة ايجابية بين نسبة الإداريين الخارجيين ومفهوم الكشف في التقارير السنوية للمؤسسات الماليزية المسعرة.

وفيما يخص الدراسة التي قام بها Tayler،James ،Coulton في 2001 حول تأثير استقلالية مجلس الإدارة على مستوى المعلومات المرتبطة بمكافأة المدراء، من خلال عينة تمت حول المؤسسات الأسترالية، فإنهم لم يتوصلوا إلى وجود علاقة بين هاتين المتغيرتين.

– أما بالنسبة للدراسات التي اختبرت تأثير مكونات مجلس الإدارة على مستوى تسيير النتيجة في القوائم المالية مثل Beasley في 1996، Klein في 2002... والأعمال التي قام بها Sweney و Sloan و Dechow في 1996 وأعمال Peters و Parker و Abbott في 2002، إذ أن هذه المساهمات عملت على تفسير تأثير مكونات مجلس الإدارة على الغش المحاسبي.حيث أن هذه الدراسات لاحظت أن المؤسسات التي تعاني من الغش تكون مكونة من عدد أقل من الإداريين الخارجيين، وبصفة عامة يمكن القول بأن المتغيرات المرتبطة بحوكمة المؤسسات يمكن أن تؤثر على تسيير النتيجة ومنه جودة المعلومات المالية التي يتم الكشف عنها في القوائم المالية.

أما عن علاقة هذه الاستقلالية بجودة المراجعة الخارجية نجد الدراسة التي قام بها O'Sullivan في 2002 والتي بينت أن نسبة الإداريين غير المدراء تكون لها تأثير ايجابي على جودة المراجعة الخارجية، وقد أكدت هذه النتيجة فرضية التكامل بين استقلالية المجلس وجودة المراجعة الخارجية.[2] بالإضافة إلى الدراسات الأخرى التي قام بها مجموعة من الباحثين في هذا السياق منها دراسة Hay و al في 2008 ، دراسة Lennox في 2005، دراسة Kent و Stewart و Goodwin في 2006 والتي أثبتت أن الإداريين المستقلين يساهمون في فعالية الرقابة لمجلس الإدارة ويأثرون في القرارات المرتبطة باختيار مراجعين خارجيين ذوي جودة عالية ومن ثم القيام بدفع أتعاب مرتفعة.[3]

بينما نجد هناك دراسات مناقضة لهذه الأخيرة من بينها دراسة Beasley في 1996 ، Fama و al في 1983 والتي أثبتت أن استقلالية مجلس الإدارة تخفض أو تقلل من حاجة تقييم الخطر من طرف المراجعين الخارجيين وهذا ما يسمح من تخفيض اللجوء لمراجعة خارجية ذات جودة ومن ثم التقليل من أتعاب المراجع، كما أنه من جهة التجذر فان تعيين إداريين خارجيين مرتبطين بفرقة المدراء أو يكونون أقل كفاءة يؤدي ذلك إلى جعل الرقابة المحققة من طرف المجلس حيادية .

[1] Mezghani. Ali, Ellouze. Ahmed, op-cit, P4-5.
[2] Alain Finet et Azhaar Lajmi, op-cit, P5.
[3] Idem, P4.

من هذا نستنتج أن العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية ليست واضحة لاختلاف وعدم استقرار النتائج حول ذلك.

2-2-1-4- عدد اجتماعات مجالس الإدارة:

تتمثل هذه الخاصية في عدد الاجتماعات التي يقوم بها المجلس في السنة، وقد أجريت العديد من الأبحاث حول هذه الخاصية وعلاقتها بجودة المراجعة الخارجية ، نجد من بينها الدراسة التي قام بها Vafeas في 1999 والذي أثبت أن العدد المرتفع للاجتماعات يساهم في زيادة فعالية مجلس الإدارة، بينما أشار Yatim و al في 2006 إلى أن مجالس الإدارة كثيرة الاجتماعات ترتبط سلبيا بمراجعة خارجية ذات جودة.[1]

المطلب الثالث: جودة المراجعة الخارجية، جودة المعلومات المالية وعلاقتهما بلجنة المراجعة

نظرا لكثرة المسؤوليات لمجلس الإدارة فقد قام هذا الأخير بتوكيل أو إسناد بعض منها لأعضاء لجنة المراجعة، حيث تتمثل مسؤولية هؤلاء الأعضاء في مراقبة مسار التقرير المالي، متابعة جودة الرقابة الداخلية، تحديد مراكز الخطر، وأخيرا مراقبة نشاط المراجعين الداخليين والخارجيين، ومن ثم فان لجنة المراجعة تشكل آلية من الآليات الداخلية التي تسمح بضمان الاستمرارية في طرق المحاسبة المتبناة من أجل وضع حسابات مجمعة consolidé، كما أن لجنة المراجعة تتكلف بمراقبة غياب السلطة من طرف المدراء وكل الأطراف المشاركة ومن أن المراجعين يعملون على ضمان جودة المعلومات المالية المنشورة. وقد وضع في هذا المجال تقرير Blue Ribbon Committee (BRC) في فيفري 1999 سلسلة من التوصيات التي جاءت من أجل تحسين فعالية لجنة المراجعة والتي تتمثل أساسا في استقلالية أعضائها، خبرتهم في مجال المحاسبة والمالية، حجم اللجنة ونشاطها.[2] كما قام كل من Mangina و Tauringana في 2008 باختبار العلاقة بين خصائص اللجنة وقرار توكيل مراجعين خارجيين من أجل إعادة النظر في التقارير الوسيطة والتي يتم نشرها من أجل الحصول على معلومات مالية ذات جودة.

2-3-1- لجنة المراجعة والتلاعبات المحاسبية

إن لجنة المراجعة الفعالة هي التي تتمكن من تخفيض التصرفات الانتهازية، لذا فقد وجهت لجنة المراجعة اهتماما خاصا بكل الأشياء الحساسة المرتبطة بالسياسات المحاسبية، حيث افترضت كل من سلطات البورصة وقانون SOX حدوث مبادلات نظامية بين اللجنة والمدراء ذوي المراكز العليا بالإضافة إلى المبادلات مع المراجعين الداخليين والخارجيين وذلك حول كل التوقعات والتقديرات المحاسبية المهمة لهذا يمكننا طرح الإشكالية التالية: هل يمكن للجنة المراجعة أن تقوم بالحد من

[1] Ibid, P6.
[2] Piot.R et Janin.R, qualité de l'audit, gouvernance et résultat en France, 25eme congrès de l'association Francophone de comptabilité, Orléans، 12-14 mai et 3eme colloque international gouvernance et juricomptabilité, HEC Montréal, 3-4 juin 2004, P151.

التلاعبات المحاسبية؟. هناك العديد من الدراسات التجريبية التي حاولت تبيين أن لجنة المراجعة تكون مرتبطة بمستوى أقل من accruals بالرغم من وجود اختلافات بين هذه الدراسات. [1]

قام Khein في 2002 بدراسة أثبت فيها أن استقلالية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لديها أثار تمكن من تخفيض accruals السرية لشركات S et P 500. وفي نفس المجال وجد كل من al و Chtourou في 2001 من خلال دراسة قاموا بها أن نسبة التلاعب في النتيجة تنخفض على حسب نسبة الأعضاء المستقلين على مستوى لجنة المراجعة.[2]

كما أنه عندما تكون هناك تلاعبات في النتيجة من خلال تخفيضها فإنها تكون أقل حدوثا عندما تكون اللجنة مكونة من أعضاء ذوي كفاءة في المجال المحاسبي والمالي، كذلك الأمر بالنسبة للاستقلالية اللجنة فإنها تمثل خاصية مهمة من أجل تأطير التصرفات الانتهازية والتي تعمل على الرفع من النتيجة المحاسبية.

أما بالنسبة لـــ al و Xie في 2003 فقد اعتمدوا في دراستهم على شركات S et P 500 في الفترات 1992، 1994، 1996 وقد لاحظوا بأن نسبة الإداريين المستقلين في اللجنة لا تؤثر على accruals السرية المرتبطة برأس المال العامل، بالإضافة لمتغيرات الكفاءة وعدد اجتماعات اللجنة فهي مرتبطة بـــ accruals منخفضة.[3]

وفيما يخص الدراسة التي تمت في المملكة المتحدة في الفترة 1993-1995، تبين لـــ al و Peasnell في 2000 أنه لا يوجد هناك تأثير مباشر لوجود لجنة مراجعة على مستوى المؤسسة على التلاعبات التي تحدث في رأس المال العامل، كما أظهروا أن وجود لجنة المراجعة، استقلالية مجلس الإدارة تمكن من تخفيض التلاعبات التي تحدث على مستوى النتيجة وذلك في الوضعية التي يقوم بها المدراء بحماية مصالحهم من خلال إتباع سياسات (النتيجة قبل التلاعب هي خسارة، أو هي في انخفاض بالمقارنة مع السنة الماضية) وقد استخلصوا بأن لجنة المراجعة تقوم بدور غير مباشر في حوكمة المؤسسات من خلال تسهيل دور الإداريين المستقلين في الرقابة حول التلاعبات المحاسبية الانتهازية.

وبصفة عامة، فإن الدراسات التي عملت على تحريك إطار التنظيم المحاسبي أشارت للتحسيس حول دور لجنة المراجعة المستقلة والنشيطة حول التلاعبات المحاسبية، لكن البعض الآخر أشار إلى الدور الذي يقوم به مجلس الإدارة المستقل في الحد من التلاعبات المحاسبية السرية. وهذا ما يؤدي إلى وجود انسجام بين استقلالية اللجنة واستقلالية المجلس.

[1] Alain Finet et autres, op-cit, P219.
[2] Piot.R et Janin.R, op-cit, P152.
[3] Idem, P152.

2-3-2- التحديد الواضح لسلطات ومسئوليات اللجنة

ينبغي تحديد سلطات ومسئوليات لجنة المراجعة بصورة تفصيلية وواضحة وكتابية، حتى يمكن لهذه اللجنة أن تقوم بأعمالها بكفاءة، وحتى لا يحدث تداخل أو تعارض بين اللجنة وبين بعض الأجهزة التنفيذية بالمؤسسة.

2-3-3- توفر الخبرة والمهارة لدى أعضاء اللجنة

من الأمور المتفق عليها أن أعضاء لجنة المراجعة يجب أن يكونوا من غير التنفيذيين و يتمتعون بالخبرة، المهارة والقدرة على متابعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم.

ومن ناحية أخرى يجب أن يتوافر في أعضاء اللجنة القدرة على فهم بعض أمور المحاسبة والمراجعة والإدارة المالية التي تعرض عليهم، كما يجب أن يكونوا على دراية ببعض المفاهيم البسيطة لعملية إعداد التقارير والقوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة على دراية بطبيعة نشاط المؤسسة أو المجال الذي تعمل فيه.

من خلال دراسة[1] قام بها Raghunandan و McMullen في 1996، أظهرا أن المؤسسات التي تتوفر على لجان مكونة من أعضاء أقل خبرة تعاني من مشاكل في التقارير المالية.

وقد أوصى التقرير BRC بأن لجان المراجعة التي تحتوي على الأقل على 3 إداريين (ماليين) مثقفين يجب على الأقل أن يكون واحد منهم متمتع بكفاءات في المجال المالي والمحاسبي. وقد بين كل من Tauringana و Mangena في 2008 أنه توجد علاقة ايجابية بين لجنة المراجعة ذات خبرة في المجال المالي والمحاسبي وبين توكيل مراجع خارجي ذو جودة. أما على المستوى التجريبي فان النتائج التي تم التحصل عليها قد شجعت الفرضية التي تثبت أن اللجان التي تحتوي على أعضاء ذات خبرة في المجال المالي يمكن أن تزيد من حسن أداء المؤسسة (Abbott و al في 2000، DeZoort و al في 2001).[2]

2-3-4- تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة المراجعة

من الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة المراجعة بحيث يكفي هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها، مع مراعاة عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية، لذا فإن حجم اللجنة يختلف حسب حاجات وثقافة المؤسسة والمهام التي تم تحديدها من طرف مجلس الإدارة، وقد لوحظ في الخارج أن العدد الأمثل لأعضاء

[1] Christain part dit Hauret, comité d'audit et gouvernance des sociétés cotées : une analyse comparative Etats-Unis et la France, Université Montesquieu Bordeaux IV, p4.
[2] Alain Finet et Azhaar Lajmi, op-cit, P7.

لجنة المراجعة يتراوح بين ثلاثة وخمسة أعضاء، بحيث يكون على الأقل 3/2 من الأعضاء مستقلين. أما بالنسبة لرئيس اللجنة فيكون من بين الإداريين المستقلين و يتم تعيينه من طرف مجلس الإدارة. [1]

حيث قام Dezoort في 2001 بدراسة تأثير حجم اللجنة على التغيير المحتمل للمراجعين، وقد لاحظ أن المؤسسات التي تقوم بتغيير المراجعين هي التي تكون فيها لجنة المراجعة صغيرة الحجم.[2]

أما فيمال يخص علاقة هذه الخاصية بجودة المراجعة الخارجية فقد اعتبرت بعض الدراسات أن لجان المراجعة الأكثر حجما يمكن أن تحسن جودة التقارير المالية ومن ثم يتم دفع أتعاب منخفضة للمراجع الخارجي، حيث أن Collier و Gregory في 1996 بينا أن أتعاب المراجعة المرتفعة يمكن أن ترتبط بحجم لجنة المراجعة، زيادة على ذلك فقد توصل كل من Tauringana و Mangena في 2008 إلى أن حجم اللجنة يمكن أن يؤثر على توكيل المراجعين الخارجيين، إذ أثبتت نتائجهم علاقة غير مفسرة أو ليس لها معنى بين حجم اللجنة وأتعاب المراجعة.[3]

2-3-5- استقلال لجنة المراجعة تنظيميا

تعتبر لجنة المراجعة بمثابة إحدى اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة، وتقوم هذه اللجنة بتقديم تقاريرها ونتائج أعمالها لمجلس الإدارة، وهي عبارة عن حلقة وصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في الأمور التي تدخل في اختصاصها، وقد استقر الرأي على ضرورة عدم قيام أعضاء لجنة المراجعة بأي عمل من أعمال الإدارة التنفيذية وذلك لتحقيق الموضوعية والاستقلال في الأعمال التي يقومون بها، كما يجب أن تكون اللجنة مكونة من 3/2 من الأعضاء المستقلين، ولا يجب على اللجنة أن تحتوي على أي وكيل اجتماعي. وقد بينت بعض الدراسات أن المؤسسات التي تحتوي على أعضاء مستقلين 100% تكون فيها نسبة الغش في المعلومات المالية المعلن عنها في القوائم المالية منخفضة، كما وجد Wright أن نسبة الإداريين المدراء أو التابعين للمدراء في لجنة المراجعة هو مرتفع في المؤسسات التي تتم متابعتهم من قبل لجنة تنظيم الأوراق المالية بسبب المخالفات في قواعد نشر المعلومات المالية، وأخيرا فقد توصل كل من al و Abbott في 2002 إلى أن احتمال أن تكون المؤسسة متابعة من طرف هيئة تنظيم الأوراق المالية بسبب الغش في الفترة 1991 و 1999 ينخفض كلما كانت لجنة المراجعة مستقلة بصفة كاملة .

في العموم هناك العديد من الدراسات التي بينت الدور الفعال للجنة المراجعة في تحديد الغش والمخالفات المرتبطة بمسار تسليم الحسابات، كما أن الدراسات السابقة أشارت إلى أن مساهمة اللجنة في هذا المستوى يكون مرتبط بخصائص الاستقلالية وكفاءة اللجنة.

بالإضافة إلى الدراسات التي اعتبرت استقلالية لجنة المراجعة ميزة من مزايا فعاليتها، فقد اقترح كل من Hampel في 1998، Yatim و al في 2006 فكرة وجود نسبة مرتفعة من الأعضاء

---

[1] KPMG Audit, Exemple de charte du comité d'audit، Audit Committee Institute, Juin 2006, p 1.
[2] Christain part dit Hauret, op-cit, P5.
[3] Azhaar Lajmi، Alain Finet، Abdelwahed Omri، caractéristiques du comité d'audit et honoraires d'audit externe : une étude empirique du contexte belge, P7, (www.anciens-isgsousse.org /actes /samedi /28-03-2009-9h00-10H30 / Session 2 / AzhaarLajmi. Pdf, date de consultation 01-06-2010).

المستقلين غير التنفيذيين تؤدي إلى تخفيض الحاجة للجوء إلى مجهودات أكبر من طرف المراجع ومن ثم دفع أتعاب منخفضة.[1]

أما في المجال الأنجلوساكسون فإن Carcello و al في 2002 أثبتوا وجود علاقة ايجابية بين الإداريين المستقلين والأتعاب المدفوعة للمراجعين الخارجيين. أما Gregory و Collier في 1996[2] بينا من خلال عينة مؤسسات بريطانية بأن أتعاب المراجعين في المتوسط هي جد مرتفعة بالنسبة للمؤسسات التي تحتوي على لجنة المراجعة وذلك بالنسبة لسنة 1991، كما أن هؤلاء الكتاب قد وضعوا علاقة ايجابية بين جودة المراجعة الخارجية وبين استقلالية لجنة المراجعة. وقد قام في نفس المجال Broye في 2009 بدراسة العلاقة بين إمكانية وجود لجنة مراجعة على مستوى المؤسسة وبين أتعاب المراجعة الخارجية من خلال عينة مكونة من 150مؤسسة مسعرة في ديسمبر 2005 وقد توصل من جهة إلى وجود علاقة إيجابية بين أتعاب المراجعة الخارجية وبين وجود لجنة مراجعة، ومن جهة أخرى علاقة إيجابية بين استقلالية اللجنة وبين الأتعاب المدفوعة للمراجع الخارجي.[3]

من خلال كل هذا يمكن القول أن من بين المهام التي يمكن أن تتم من طرف اللجنة هي أن تضمن أن المراجع القانوني يقوم بوضع كل التساؤلات الضرورية من أجل القيام بمهامه حسب المعايير المهنية.

2-3-6- إدراك لجنة المراجعة لدورها في الحوكمة

يتعين على لجنة المراجعة أن تدرك جيدا دورها الايجابي في حوكمة المؤسسات من خلال ما يلي:

- ❖ تدعيم دور الإفصاح المحاسبي وغير المحاسبي في مساعدة أصحاب المصلحة في المؤسسات على مراقبة الإدارة.
- ❖ تدعيم دور مراجعة الحسابات في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية.
- ❖ تدعيم دور الرقابة الداخلية في صدق القوائم المالية من جهة، وضمان التزام إدارة المؤسسة بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

2-3-7- عدد اجتماعات لجنة المراجعة

يجب على لجنة المراجعة أن تقوم بالاجتماع على الأقل 4 مرات في السنة، ويتم السماح فقط لأعضاء اللجنة بالحضور لهذه الاجتماعات. أما فيما يخص الرئيس، الإداريين المستقلين الآخرين، المدير العام، المدير المالي، المسئول عن المراجعة الداخلية، المراجعين الخارجيين وكل الأشخاص الأخرى فلا يتم السماح لهم بالحضور لهذه الاجتماعات إلا بطلب من لجنة المراجعة.

---

[1] Alain Finet et Azhaar Lajmi, op-cit, P6.
[2] Mehdi Nekhili, Wafa Masmoudi، Dhikra Chebbi Nekhili, op-cit, p 9-10.
[3] Idem, P10.

أثبتت دراسة Beasly وal في 2000 أن لجان المراجعة التي تقوم باجتماعات قليلة أي مرة واحدة في السنة تتعرض مؤسساتها للغش ، كم بينت دراسة Abbott و al في نفس السنة أن المؤسسات التي تجتمع فيها لجان المراجعة مرتين في السنة يكون لديها احتمال أقل من أن تكون معاقبة من طرف SEC ذلك بسبب مشاكل عرض المعلومات المحاسبية والمالية.[1]

أما بالنسبة لـــ Raghunandan و al في 2001 فإن لجنة المراجعة الفعالة هي التي تجتمع بصفة مستمرة، وهناك القليل من الدراسات التي أثبتت أن نشاط اللجنة يمكن أن يؤثر على جودة المراجعة الخارجية. [2]

المطلب الرابع: متغيرات الرقابة وعلاقتها بجودة المراجعة الخارجية

سنحاول من خلال هذا المطلب العمل على إبراز العلاقة بين متغيرات الرقابة وجودة المراجعة الخارجية.

2-4-1- هيكل الملكية

إن العلاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة الخارجية قد تم دراستها من قبل العديد من الباحثين منهم (Mitra و al في 2007، Lennox في 2005،...)، حيث لاحظ Piot في 2001 بأن هذه العلاقة لا تتم مباشرة وإنما من خلال وساطة المتغيرة (تكاليف الوكالة)، وهذا ما يسمح بتفسير من جهة أن كل هيكل ملكية يرتبط بمستوى تكاليف وكالة، ومن جهة أخرى كل مستوى من تكاليف الوكالة يكون مرتبط بالحاجة الماسة لمراجعة خارجية ذات جودة ومن بين هياكل الملكية التي يمكن ذكرها نجد: الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية.

2-4-1-1- الملكية الإدارية

إن نتائج الدراسات التي اختبرت العلاقة بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة الخارجية لم تتوصل إلى إمكانية أن تكون هذه العلاقة ايجابية أو سلبية.

حيث افترض كل من Jensen و Meckling في 1976 أنه عندما تتزايد الملكية الإدارية فانه يؤدي ذلك إلى تخفيض الاختلافات في المصالح بين المساهمين والمدراء، لأن الملكية الإدارية تحث المدراء على التصرف وفقا لمصالح المساهمين الآخرين والقيام بمشاريع تعمل على تعظيم والزيادة من قيمة المؤسسة، كما نجد بأن اللجوء لمراجعة ذات جودة ينخفض كذلك.[3] بالإضافة لذلك فان O'Sullivan في 2000 ، Mitra وal في 2007 وجدوا نتيجة سلبية للحصة التي تكون بحوزة المدراء من رأسمال المؤسسات على أتعاب المراجعة، ومن جهة أخرى فان Lennox في 2005 ،

[1] Christain Prat dit Hauret, op-cit, P5.
[2] Alain Finet، Azhaar Lajmi, op-cit, p7.
[3] Fodil Adjaoud، Chokri Mamoghli, Fatma Siala، la réputation de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance d'entreprise : interaction et effet sur la performance, 25eme congrès de l'association Francophone de comptabilité, Poitiers, mai 2007, P5.

Gul و al في 2004 اقترحوا وجود علاقة غير خطية بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة الخارجية.

لذا يمكن القول بأنه يوجد هناك وضعيتين التي يمكن أن تشجع هذه الفرضية:

الأولى والتي تتعلق باختلاف المصالح بين المساهمين والمدراء عندما تكون نسبة رأس المال التي هي بحوزة المسيرين منخفضة أو ضعيفة، أما الثانية فتتعلق بالتجذر وذلك عندما يتمتع المدراء بسلطة رقابة عالية على المؤسسة واتجاه كبير للتصرف وفقا لمصالحه الخاصة. كما أن الرجوع لمراجعة ذات جودة عالية يمكن أن يبرر في كل من هاتين الحالتين معنى العلاقة بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة لأنه ليس من السهل تحديدها عندما ترتبط بمستوى تغير الملكية الإدارية، بالإضافة لذلك فإنه عندما نعتمد على فرضية اختلاف المصالح يمكننا إثبات أنه عندما تتزايد الملكية الإدارية فان النزاعات بين المساهمين والمدراء يمكن أن تنخفض ومن ثم يؤدي ذلك إلى تخفيض الحاجة للجوء لمراجعة خارجية ذات جودة.

2-4-1-2- ملكية المستثمرين المؤسسيين

يمكن أن يلعب المستثمرين المؤسسيين دور مدين في حوكمة المؤسسات، إذ يعتبرون كمشاركين في المؤسسة لأن أدواتهم المالية المعتبرة تمكنهم من أن يكونوا مستثمرين في مراقبة تسيير المؤسسة. حيث بقية إشكالية المبادلة أو التكامل بين نسبة مشاركة المستثمرين المؤسسيين في رأس المال وجودة المراجعة الخارجية بقية إلى حد الآن بدون جواب.

ولقد وضع Velury و Kane في 2004، al و Velury في 2003 علاقة ايجابية بين ملكية المؤسسات وطلب مراجعة خارجية ذات جودة، إذ يفترضون أن المستثمرين المؤسسيين يمكن أن يصبحوا مساهمين يؤثرون في المؤسسة من خلال مراقبة القرارات الإدارية بطريقة فعالة وفرض اللجوء لمراجعة خارجية ذات جودة.

ومن جهة أخرى يمكن كذلك التوصل لعلاقة سلبية بين وجود المستثمرين المؤسسيين في رأس المال واختيار مراجعين خارجيين يتمتعون بجودة عالية.

أما النتائج التي تحصل عليها كل من Mitra و al في 2007 من خلال إنشاء عينة مكونة من 358 مؤسسة أمريكية بينت أن نسبة الأسهم التي تكون بحوزة المستثمرين المؤسسيين تؤدي إلى تخفيض الاهتمام بالمراجعة الخارجية ومن ثم عدم اللجوء لمراجعة خارجية ذات جودة.[1]

يمكن القول كذلك أن هناك سبب آخر يمكن أن يفسر هذه العلاقة السلبية بين مشاركة المستثمرين المؤسسيين في رأس المال وبين اختيار مراجعين خارجيين يتمتعون بجودة عالية، حيث أن Paquerot و Alexandre في 2000 أرجعوا السبب لقدرة أو إمكانية الرقابة التي يقوم بها المستثمرين المؤسسيين في الدول الفرنسية، حيث أنه في غالب الأحيان تكون هناك علاقات غير نظامية تنشأ مع

[1] Mehdi Nekhili, Wafa Masmoudi, Dhikra Chebbi Nekhili, op-cit, p13.

المدراء ، و من خلال هذه العلاقات يمكن للمستثمرين المؤسسيين أن يقوموا في بعض الأحيان بأعمال مشكوك فيها، وذلك من أجل الحصول على فوائد أو أرباح خاصة، لذا فإنهم لا تسعوا للجوء لمراجعة خارجية ذات جودة عالية.

2-4-2- الديون

تعتبر نظرية الوكالة أن الاعتماد على الديون يمكن أن يكون حل للنزاعات القائمة بين المساهمين والمدراء (Meckling و Jensen في 1976)، لذا في هذه الحالة إذا ارتفع خطر الإفلاس، فإن الديون تحث المدراء الذين يكونون مهددين بفقد محفزاتهم ومميزاتهم الطبيعية، على تبني تسيير أو إدارة تكون أكثر فعالية وأكثر ملائمة لمصالح المساهمين. في هذه الحالة فان الديون تشكل وسيلة لضبط المدراء والحد من التصرفات الانتهازية التي يقومون بها. ومع ذلك فانه بوجود الديون، المدير بما أنه ممثل للمساهمين يعمل على الحفاظ على مصالحهم من خلال المس بمصالح الدائنين أو أصحاب الحقوق مما ينتج عن ذلك نزاعات بين المساهمين والدائنين.

ومن خلال عينة مكونة من 285 مؤسسة فرنسية، 246 مؤسسة ألمانية، 525 مؤسسة كندية، قام Piot في 2005 بإثبات أن المؤسسات الفرنسية التي تتميز بديون مرتفعة تكون لها تكاليف وكالة مساهمين–دائنتين جد مرتفعة، ومنه في هذه الحالة يعمل أو يسعى الدائنين لأن تكون هناك مراجعة خارجية ذات جودة وذلك من أجل الحكم على مدى الاستمرارية في التطبيقات المحاسبية والحكم كذلك على مدى ملائمة المعلومات المالية التي توجه للدائنين.

2-4-3- حجم المؤسسة التي يتم مراجعتها

يعتبر حجم المؤسسة كبديل غير مباشر لتكاليف الوكالة، فحسب DeFond يعتبر بأن حجم المؤسسة يمكن أن يفسر سبب لجوء معظم المؤسسات لمراجعين خارجيين يتمتعون بسمعة عالية، لذلك توصل كل من Camerman في 2005، O'Sullivan و Diacon في 2002 إلى أنه كلما ارتفع الحجم ازداد الاهتمام بمراجعة خارجية ذات جودة والتي تتطلب دفع أتعاب مرتفعة للمراجع الخارجي من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه.[1]

2-4-4- المردودية التجارية للمؤسسات التي يتم مراجعتها

والتي تتمثل في قدرة المؤسسة على خلق مردودية من خلال الأصول التي تكتسبها، هناك الكثير من الأبحاث التي أثبتت وجود علاقة إيجابية بين المردودية وبين جودة المراجعة الخارجية وهذا يعني أنه كلما ارتفعت مردودية المؤسسة اتجهت المؤسسة لطلب مراجعة خارجية ذات جودة أكثر.[2]

[1] Azhaar Lajmi, Alain Finet, Abdelwahed Omri, op-cit, P10.
[2] Alain Finet, Azhaar Lajmi, op-cit, p9.

ما لاحظناه في هذا المبحث أن هناك علاقة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة المعلومات المالية التي لا يمكن الاستغناء عنها، بحيث أن توفر العنصر الأول يؤدي بالضرورة إلى وجود جودة في المعلومات المالية.

كما لاحظنا كذلك وجود علاقة بين جودة المراجعة الخارجية وآليات حوكمة المؤسسات المتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، لكن ما توصلنا إليه هو عدم وجود تناسق في الدراسات حول إثبات هذه العلاقة إن كانت ايجابية أو سلبية نتيجة لاختلاف بيئة الدراسة.

وما يمكننا كذلك قوله هو أن النظام الفعال لحوكمة المؤسسات هو الذي يتوفر على آليات رقابة داخلية فعالة تحث على اللجوء أكثر لمراجعة خارجية ذات جودة، باعتبارها آلية خارجية مكملة لهذه الآليات. بحيث أن التكامل بين هاته الآليات تجعل المؤسسات تحتل مكانة هامة في الأسواق العالمية. لذا سنعمل من خلال الفصل الموالي على إظهار طبيعة هذه العلاقة من خلال الدراسة الميدانية التي سنقوم بها على مستوى مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

نستنتج من هذا الفصل أن الحصول على معلومات مالية ذات مصداقية تتطلب جعل جودة المراجعة الخارجية عنصرا أساسيا تمكن سلطة الرقابة من الحصول على كل قيمتها المضافة من خلال اكتشاف التلاعبات التي تمس نظام المحاسبة في مؤسسة ما والقيام بإظهارها بالاعتماد على كفاءة واستقلالية المراجع، لكن بالرغم من ذلك إلا أن هذه الكفاءة يمكن أن ترتبط بخطر الاختيار العكسي عند وجود اختلاف بين مصالح الرئيس والوكيل (المراجع)، كما يمكن لاستقلاليته أن ترتبط كذلك بخطر تآمر المدراء من خلال الضغط على المراجعين وتفادي قيامهم بالكشف عن التلاعبات والمخالفات التي تم اكتشافها وهذا ما كان سبب الكثير من الانهيارات التي حدثت في الآونة الأخيرة في بعض المؤسسات، لذلك تم الاعتماد على إظهار بعض الإجراءات القانونية التي من شأنها تقوية مهنة المراجعة الخارجية والحد من العجز الذي تعرفه من بينها قانون SOX والذي جاء من أجل الرفع من الشفافية في المعلومات المالية واستعادة الثقة في الأسواق المالية من خلال محاربة أعمال الغش والتلاعبات.

كما تم الاستخلاص من هذا الفصل أن هناك علاقة جد وطيدة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة المعلومات المالية، لذا يمكننا القول أن عدم توفر العنصر الأول ينفي تواجد العنصر الثاني، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تناقضات بين العديد من الدراسات في إثبات العلاقة بين آليات حوكمة المؤسسة وجودة المراجعة الخارجية، كما لاحظنا أنه لا توجد علاقة واضحة بين هذه الأخيرة وآليات حوكمة المؤسسات نتيجة لاختلاف نتائج هذه الدراسات واختلاف العينات التي تم الاعتماد عليها للقيام بها بالإضافة إلى اختلاف بيئة المؤسسات التي تمت عليها الدراسات لهذا يعتبر إثبات هذه العلاقة أمرا صعبا جدا، لذلك سنحاول من خلال الفصل الموالي إظهار طبيعة هذه العلاقة من خلال الاعتماد على عينة من المؤسسات الجزائرية.

يعتبر هذا الفصل بمثابة دراسة تمهيدية للعلاقة التي تربط بين جودة المراجعة الخارجية وخصائص آليات حوكمة المؤسسات، والتي ستكون موضوع دراستنا التطبيقية من خلال دراسة العلاقة بينهما بالاعتماد على سوق المؤسسات الجزائرية.

الفصل الثالث

دراسة تأثير آليات حوكمة المؤسسات الجزائرية على طلب جودة المراجعة الخارجية

بعدما تطرقنا في الفصل الثاني للعلاقات النظرية القائمة بين آليات حوكمة المؤسسات وجودة المراجعة الخارجية، سنحاول في هذا الفصل تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين جودة المراجعة الخارجية كمتغير تابع وبين آليات حوكمة المؤسسات المفسرة لهذه الجودة على مستوى المؤسسات الجزائرية.

ولتحقيق ذلك اعتمدنا على قاعدة معطيات مقطعية لعينة متكونة من 13 شركة مساهمة متمركزة في الجزائر خلال سنة 2008.

وفي هذا الإطار سنسعى لمعالجة هذا الجانب من خلال التطرق في المبحث الأول إلى منهج الدراسة الميدانية، كما سنحاول من خلال المبحث الثاني لهذا الفصل القيام بتقدير وتقييم النماذج محل الدراسة.

المبحث الأول: منهج الدراسة الميدانية

سنهتم من خلال هذا المبحث بعرض منهج الدراسة الميدانية، وذلك انطلاقا من تقديم العينة محل الدراسة على مستوى أول، ثم لننتقل بعد ذلك إلى عرض أهم مراحل بناء نموذج الانحدار المتعدد على مستوى ثان، من أجل تحديد العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية كمتغير تابع ومختلف المتغيرات المفسرة لها كمتغيرات مستقلة.

المطلب الأول: تحليل قائمة الاستقصاء

قصد الوصول إلى معلومات ذات مدلول وتحليل مالي فقد اعتمدنا على توزيع الاستقصاء على 35 شركة ذات أسهم ولقد تمكنا من حصر 13 إجابة حيث واجهتنا بعض الصعوبات في جمع الباقي، وقد اكتفينا بعينة متكونة من 13 شركة مساهمة (SPA).

ولقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المعلومات الشخصية والتي تتمثل في:

- المركز الوظيفي.
- المؤهل العلمي.
- الأقدمية.

1-1-1-عدد الاستقصاءات المقبولة والمرفوضة

نظرا لاحتواء الاستقصاءات الموزعة على المؤسسات في بعض الأحيان على إجابات ناقصة أوعدم توفرها على المعلومات الضرورية التي نحن بحاجة إليها، فقد قمنا بفرز هذه الاستقصاءات ومن ثم استطعنا تعيين الاستقصاءات التي تلاءمنا ورفض الباقي، إذ سنعرض عدد هذه الاستقصاءات في الجدول الآتي:

الجدول رقم 2: عدد الاستقصاءات المعتمدة في الدراسة

البيان	التكرار
عدد الاستقصاءات المقبولة	13
عدد الاستقصاءات المرفوضة	22
المجموع	35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

الشكل رقم 5: عدد الاستقصاءات المقبولة والمرفوضة

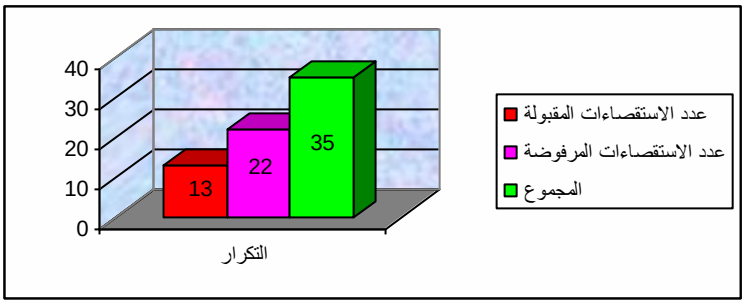

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

يظهر لنا من خلال التمثيل البياني أن عدد الاستقصاءات التي تلم بالمعلومات التي نحن بحاجة إليها والتي تم قبولها تمثل 13 استقصاء، بحيث تمثل عينة الدراسة التي سنعتمد عليها في القيام بدراستنا، وذلك نتيجة لعدم اكتمال الاستقصاءات الأخرى بسبب رفض المجيبين للإجابة على بعض الأسئلة نظرا لسرية المعلومات (حسب ما يقولونه)، عدم توفر بعض المعلومات في تلك المؤسسات مثلا عدم وجود لجنة مراجعة.....الخ.

1-1-2-توزيع عناصر العينة حسب الوظائف

نظرا لدقة المعلومات التي نريد الحصول عليها وقلتها فقد اعتمدنا في هذه العينة على مجموعة من الوظائف التي تمكننا من الحصول على المعلومات التي نريدها، وقد تمثلت أهم الوظائف التي يشغلها عناصر العينة في مجموعة الوظائف المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: توزيع عناصر العينة حسب الوظائف

البيان	التكرار
المدير العام	3
المدير المالي	3
أعضاء في مجلس الإدارة	2
محاسب	3
وظائف أخرى	2

المجموع	**13**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

وقصد عرض المعلومات المدرجة والتي تبين توزيع عناصر العينة على مختلف الوظائف في الجدول بطريقة أسهل، سنقوم بعرضها من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم6 : التمثيل البياني لتوزيع عناصر العينة حسب الوظائف

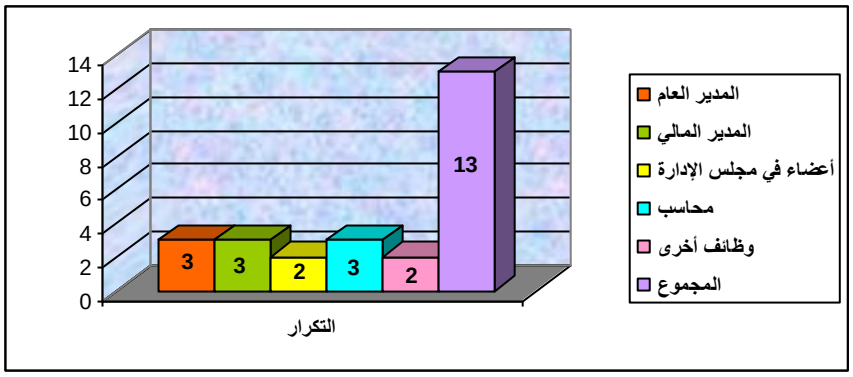

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

يتضح من الرسم البياني أن (هناك 3 إجابات من طرف مدير عام + 3 إجابات خاصة بمدير مالي + 2 إجابات متعلقة بأعضاء في مجلس الإدارة) والتي تشكل 61.53% من مجموع عناصر العينة، حيث يمكن لهذه الفئات الإحاطة بالموضوع من أجل إعطاءنا وتقديم لنا معلومات يمكن الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة التي سنتحصل عليها.

1-1-3-توزيع عناصر العينة حسب المؤهل العلمي

تعتبر المؤهلات العلمية لعناصر العينة من بين المحددات الرئيسية لدرجة أهمية المعلومات التي نجمعها من خلال هذا الاستقصاء، حيث أن كل عناصر العينة يفترض أن يملكون معرفة بحوكمة المؤسسات تسمح لهم الإحاطة بالموضوع، وتمكننا من الحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج موضوعية، وتتمثل هذه المؤهلات في:

الجدول رقم 4: المؤهلات العلمية لعناصر العينة

البيان	التكرار
لسانس	7
ماجستير	2
دكتوراه	3
مؤهلات أخرى	1
المجموع	**13**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

الشكل رقم 7: التمثيل البياني لتوزيع عناصر العينة حسب المؤهلات العلمية

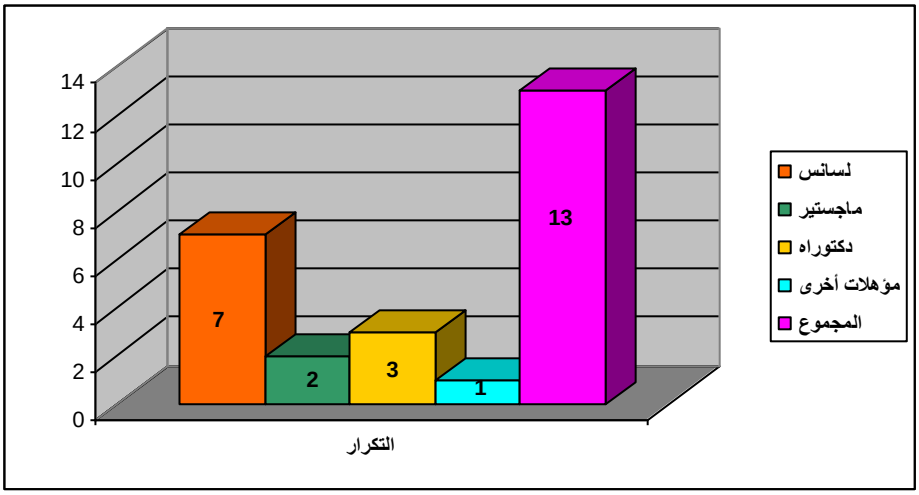

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

من خلال هذا الشكل نلاحظ بأن عدد الإجابات التي جاءت من طرف الأفراد حاملي شهادة اللسانس والدكتوراه والماجستير أكبر من عدد الإجابات المتعلقة بالأشخاص الحاملين لشهادات أخرى والهدف من معرفة المؤهلات التي يمتازون بها هو معرفة وتحديد أهمية الموضوع بالنسبة لهم ومن إمكانية الإجابة على كل الأسئلة ومن ثم الحصول على معلومات ذات مصداقية.

1-1-4-توزيع عناصر العينة حسب الأقدمية

بعد توضيح مختلف الوظائف التي يشغلها عناصر العينة، قمنا كذلك بالتطرق إلى مختلف مستويات الخبرة المهنية أو الأقدمية، حيث يمكن من خلال ذلك تبيان درجة إمكانية الوصول إلى نتائج معتبرة، حيث أن أفراد العينة يمتلكون خبرات متتالية يمكن توضيحها كالتالي:

الجدول رقم 5: توزيع عناصر العينة حسب الأقدمية

البيان	التكرار
أقل من 3 سنوات	3
من 3 إلى 5 سنوات	6
من 5 إلى 10 سنوات	4
المجموع	**13**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

الشكل رقم 8: التمثيل البياني لعناصر العينة حسب الأقدمية

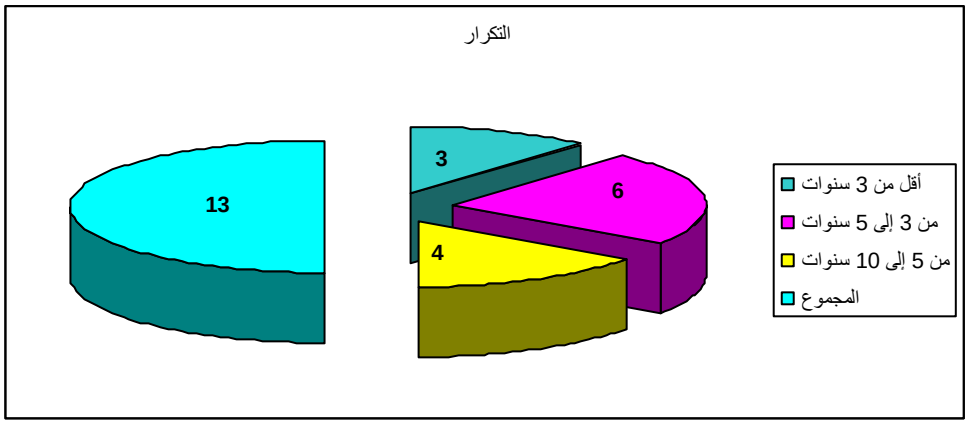

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

بين التمثيل البياني بأن الفئة التي تكتسب خبرة مهنية بين 3 و5 سنوات هي الأكبر تكرارا من بين عناصر العينة، وهذا ما يدل على أن المعلومات المتحصل عليها جاءت بنسبة كبيرة من طرف أفراد أصحاب خبرة في تلك المؤسسات التي يعملون فيها، مما يعني أن المعلومات المتحصل عليها ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة مادام أن هذه الفئة تتمتع بخبرة أكبر وتكون لها دراية بكل ما يتعلق بالمؤسسة.

المطلب الثاني: تقديم عينة الدراسة وحدود الدراسة

قبل الشروع في الدراسة الميدانية التي سنحاول على إثرها بناء نموذج انحدار خطي متعدد نوضح من خلاله أهم العوامل المفسرة لجودة المراجعة الخارجية، سيتم القيام بتقديم العينة محل الدراسة وإبراز خصائصها، ليتم بعدها التطرق لأهم النقائص التي نعتبرها كحدود لهذه الدراسة.

1-2-1-تقديم عينة الدراسة

من أجل تحقيق هدف بحثنا هذا والمتمثل في محاولة تحديد مدى تأثير آليات حوكمة المؤسسات على طلب مراجعة خارجية ذات جودة في المؤسسات الجزائرية، قمنا بجمع عينة متكونة من 13 شركة مساهمة (SPA) عمومية وخاصة مسجلة لدى المركز الوطني للسجل التجاري متمركزة في ولاية الجزائر خلال سنة 2008، وقد تم الاعتماد على هذا النوع من المؤسسات باعتبار توفرها على المراجع الخارجي بموجب القانون، كما أنه لم يتم الاعتماد في هذه الدراسة على قطاع معين تنشط فيه المؤسسات بسبب قلة المؤسسات التي تتوفر على لجنة مراجعة، بالإضافة إلى صعوبة جمع المعلومات التي نحن بحاجة إليها من مؤسسات تنشط في نفس القطاع.

ولقد تم جمع معطيات هذه العينة من خلال قائمة الاستقصاء التي قمنا بتوزيعها، بالإضافة إلى الإطلاع على التقارير السنوية للمؤسسات. كما تم الاعتماد على طريقة نموذج الانحدار المتعدد والاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف باسم SPSS (Statistical Package For Social Sciences) لمعالجة المعطيات وتحليل النتائج.

وتجدر الإشارة إلى أن معيار اختيار العينة والمتغيرات المفسرة لجودة المراجعة الخارجية في نماذج الانحدار الخطية المتعددة يعود بالدرجة الأولى لإمكانية الحصول على معطيات المؤسسات محل الدراسة، وفيما يلي عرض لتوزيع هذه المؤسسات حسب طبيعة النشاط:

الجدول رقم 6: توزيع مؤسسات العينة حسب طبيعة النشاط

طبيعة النشاط	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
تجاري	3	23%
صناعي	5	39%
خدماتي	2	15%
اتصالات	2	15%
سياحي	1	8%
المجموع	13	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن أغلبية مؤسسات العينة هي مؤسسات صناعية، حيث تمثل نسبة 39% من مجموع المؤسسات محل الدراسة، ثم تليها المؤسسات التجارية بـــ23%، لتأتي بعدها المؤسسات التي تنشط في مجال الاتصالات والخدمات بنسبة 15% وأخيرا المؤسسات التي تنشط في المجال السياحي بنسبة 8%.

1-2-2-حدود الدراسة

تتعلق حدود دراستنا هذه بمعطيات العينة وكذلك بإطارها المكاني.

1-2-2-1-الحدود المتعلقة بمعطيات العينة

اعتمدنا في دراستنا هذه على المعطيات المتعلقة بخصائص آليات الحوكمة والمعطيات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات الجزائرية، وهذا ما يمكن أن يشكل حدودا فعلية لدراستنا، نسبة لمصداقية وسرية هذه المعلومات بالإضافة إلى وجود بعض الصعوبات في الحصول على المعطيات المتعلقة بلجان المراجعة بسبب عدم توفر معظم المؤسسات الجزائرية على هذه اللجان هذا ما يفسر صغر حجم العينة التي تم الاعتماد عليها، كما تجدر الإشارة إلى أن عدد الاستقصاءات التي تم رفضها كبيرة بحيث كان عددها 22 استقصاء ذلك لعدم توفرها في بعض الأحيان على معلومات التي نريدها وفي بعض الأحيان كان هناك رفض من طرف المؤسسات في الإجابة على الأسئلة.

1-2-2-2-الحدود المكانية

ويقصد بها الحيز الجغرافي لعينة الدراسة، حيث أن جميع مؤسسات العينة تتمركز جغرافيا في ولاية الجزائر، الأمر الذي يقلل من قوة الدراسة في حالة تعميم نتائجها على حالة المؤسسات الجزائرية بصورة عامة.

المطلب الثالث: التعريف بمتغيرات النموذج، إبراز فرضيات البحث

هناك العديد من الدراسات التي حاولت التعمق في تحليل جودة المراجعة، حيث أن هذه الجودة ترتبط إما بتحليل جودة المراجع من خلال كفاءته واستقلاليته(DeAngelo 1981)، أو من خلال اختبار مسار المراجعة(Sutton 1993).[1]

كما أن تقدير هذه الجودة تتطلب متغيرة لا يتم ملاحظتها مباشرة، حيث أن العديد من الدراسات السابقة (De Angelo 1981، Nichols et Smith 1983، Lennox 1999) التي تمت حول جودة المراجعة أشارت إلى العديد من البدائل والمقاييس المقاربة لجودة المراجعة، لذا فان مجموع هذه الدراسات تمت من خلال التقييم غير المباشر لجودة المراجعة.

[1] Riadh Manita, op-cit, p195.

لذا سنقوم بتقييم جودة المراجعة الخارجية من خلال أتعاب المراجع التي تمثل المتغيرة المفسرة، لأنه كلما طلبت شركة المراجعة أتعاب مرتفعة، كانت هناك جودة في القيام بهذه المهنة (Watkins et al،2004). إذ سيتم قياس أتعاب المراجع عن طريق اللوغاريتم.

كما سيتم القيام في هذه الدراسة بعرض المتغيرات المرتبطة بلجنة المراجعة، لنحاول فيما بعد معالجة المعطيات التي تميز مجلس الإدارة، ثم القيام بتحليل المعطيات المرتبطة بمتغيرات المراقبة. حيث سنقوم في معظم الحالات بطرح فرضيات على شكل حيادي نظرا لعدم انسجام الدراسات السابقة. إذ أن الدراسات التي سيتم ذكرها في التعريف بالمتغيرات تم ذكرها سابقا في الفصل الثاني.

1-3-1-استقلالية مجلس الإدارة (ICAD)

تتعلق هذه المتغيرة بنسبة الإداريين المستقلين غير التنفيذيين، حيث أن بعض الدراسات أثبتت أن وجود أعضاء خارجيين في مجلس الإدارة يؤثر على قرار تعيين مراجعين ذي جودة.

أكدت بعض الأبحاث (Irlande et Lennox 2002،Abbott et Parker 2000 ،....) أن جودة المراجعة التي يتم قياسها بنوع مكتب المراجعة ترتفع على حسب نسبة الإداريين الخارجيين، مع ذلك فإن تأثيرهم على جودة المراجعة يؤدي إلى نتائج مختلفة أو متعاكسة (Cacello et Neal،2000) مما سيقودنا إلى طرح الفرضية التالية:

فرضية (1): لا توجد علاقة بين استقلالية الإداريين على مستوى مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-2-الجمع بين الوظائف على مستوى مجلس الإدارة (CUMUL)

تتمثل هذه المتغيرة في الجمع بين وظيفة رئيس المدير العام(PDG) ورئيس مجلس الإدارة(PCA) أي شخص واحد يقوم بالوظيفتين.

إن ثنائية المجلس تتمثل في متغيرة binaire التي تساوي 1 إذا كان نفس الشخص يشغل في نفس الوقت منصب المدير العام ورئيس المجلس، وتساوي 0 في حالة العكس. إن اختبار ثنائية المجلس على المستوى النظري أثبت أن هذه الثنائية لها تأثير مهم على جودة المراجعة، حسب(O'Sullivan،2000) في حالة وجود رئيس مدير عام مهيمن فإن الإداريين الخارجيين يتجهون للاعتماد على مكاتب مراجعة ذات جودة حتى يتم تخفيض تأثيراته على قرارات المؤسسة. أما بالنسبة لـــ Selon Yatin et al،(2006) فقد بينوا أن الشركات التي تتميز بثنائية المجلس تدفع أتعابا منخفضة للمراجع وسيكون هناك طلب منخفض لمكاتب المراجعة المتميزة بسمعة جيدة، لذا فإنه حسب هذه النتائج غير المتجانسة. نطرح الفرضية الموالية:

فرضية (2): لا توجد علاقة بين ثنائية المجلس وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-3-حجم مجلس الإدارة(TCAD)

يتمثل في العدد الكلي للإداريين على مستوى مجلس الإدارة، إن الدراسات التي تمت حول الحوكمة أظهرت أن المؤسسة التي تتوفر على مجلس إدارة ذو حجم كبير لا تكون مضطرة للجوء لمكاتب مراجعة ذات جودة باعتبار أن هاتين الآليتين بديلتين (Grul et Klumpes،1999)، على العكس فإن (Yatin et al،2006) أثبت أن أتعاب المراجعة القليلة تكون مرتبطة بمجلس إدارة صغير الحجم، ونسبة لهذه النتائج المختلفة يمكن طرح الفرضية التالية:

فرضية (3): لا توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-4-عدد اجتماعات مجلس الإدارة (Diligence) (DILCAD)

ترتبط هذه المتغيرة بعدد اجتماعات مجلس الإدارة.حيث أن (Vafeas،1999) بين أن العدد الكبير للاجتماعات يساهم في نجاعة المجلس، كما (Yatin et al،2006) يروا بأن مجلس الإدارة كثير الاجتماعات يكون مرتبطا عكسيا بأتعاب المراجعة، ونظرا لغياب التجانس بين هذه النتائج سنقوم باقتراح الفرضية التالية:

فرضية (4): لا توجد علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-5-استقلالية لجنة المراجعة (ICAU)

تتمثل في نسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين على مستوى اللجنة، باعتبار أن هؤلاء الأعضاء يمكنهم القيام بمراقبة المؤسسة.

هناك العديد من الدراسات التي تعتبر أن استقلالية اللجنة تؤدي لفعاليتها، حيث أن Hampel(1998) و Yatin et al(2006) اعتبروا أن وجود نسبة كبيرة من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين يؤدي بالمراجعين إلى بذل جهد أقل ومن ثم الحصول على أتعاب منخفضة، لذا على حسب هذه النتائج المتطابقة والمنسجمة يمكننا طرح الفرضية التالية:

فرضية (5): توجد علاقة عكسية بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-6-حجم لجنة المراجعة (TCAU)

يتعلق بعدد الإداريين على مستوى لجنة المراجعة. اعتبرت بعض الدراسات أن لجنة المراجعة ذات الحجم الكبير تمكن من تحسين التقارير المالية ومن ثم تحصيل أتعاب منخفضة من المراجعين.

حسب (Mangena et Taringane 2008) فإن حجم لجنة المراجعة يمكن أن يؤثر على توكيل المراجعين الخارجيين، إلا أن نتائجهم أظهرت علاقة غير مفسرة بين حجم اللجنة وأتعاب المراجعة. كما توصل كل من Boo et Sharma(2008) إلى نفس الملاحظة، لذا يمكننا صياغة الفرضية التالية:

فرضية (6): لا توجد علاقة بين حجم اللجنة وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-7-خبرة أعضاء لجنة المراجعة (EXPERT)

تتمثل في متغيرة binaire التي تأخذ القيمة 1 إذا كان على الأقل عضو من الأعضاء خبير في التسيير المالي أو المحاسبة، وتأخذ القيمة 0 في حالة عدم تحقق ذلك (Bédard et al،(2004 . لذا لابد أن تكون للجنة المراجعة على الأقل 3 إداريين لهم تكوين في المجال المالي، ويكون واحد فيهم على الأقل لديه خبرة في المالية أو المحاسبة. حيث أن Mangena et Taringane 2008 اقترحا علاقة ايجابية أو طردية بين خبرة لجنة المراجعة في المجال المالي أو المحاسبي وبين التزام مراجع خارجي ذي جودة. أما على المستوى التجريبي فقد أظهرت النتائج أن اللجنة التي تتكون من خبراء في المالية هي بطبيعتها تمكن من رفع حسن أداء المؤسسة (2001، 2000)، من خلال هذه الدراسات يمكننا طرح الفرضية الموالية:

فرضية (7): توجد علاقة ايجابية بين خبرة لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-8-عدد اجتماعات لجنة المراجعة (DILCAU)

تتمثل هذه المتغيرة في عدد الاجتماعات التي تقوم بها اللجنة على مستوى المؤسسة. يعتبر Raghumand et al(2001) بأن لجنة المراجعة الفعالة هي التي تجتمع باستمرار، كما أنه هناك القليل من الدراسات التي أثبتت أن نشاط لجنة المراجعة أو عدد اجتماعاتها يمكن أن يؤثر على جودة المراجعة. نظرا لغياب الارتباط بين الدراسات تكون الفرضية الثامنة على النحو التالي:

فرضية (8): لا توجد علاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-9-ترأس المدير المالي للجنة المراجعة (CPDF)

يمكن التعبير عن هذه المتغيرة بمتغيرة binaire، حيث تأخذ القيمة 1 إذا ترأسها المدير المالي والقيمة 0 في حالة العكس. إذا كان المدير المالي هو الذي يترأس لجنة المراجعة يمكننا ملاحظة حالتين:

الأولى: المعلومات الخاصة التي تكون لدى المدير المالي يكون لها أثر ايجابي على جودة المراجعة واختيار المراجعين.

ثانيا: سيتم ملاحظة زيادة عملية وفعالية النظام الداخلي بحيث لا تكون هناك الحاجة للزيادة أوالرفع من الوسائل الخارجية للمراقبة، نلاحظ هنا عدم توافق هاتين الحالتين ومن ثم يمكننا طرح الفرضية الموالية:

فرضية (9): لا توجد علاقة بين حيازة المدير المالي على الوظيفتين وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-10-مجيء المدير المالي في نفس الوقت الذي أتى فيه الرئيس المدير العام (PDGDF)

يتم تمثيلها بمتغيرة binaire ذات القيمة 1 إذا كان وقت حضور الرئيس المدير العام هو نفسه وقت حضور المدير المالي و0 في حالة العكس، بالنسبة لهذه الفرضية نقترح أنه إذا كان وقت حضور المدير المالي ورئيس المدير العام هو نفسه من أجل تسيير المؤسسة، فإن المدير المالي يمكن أن يكون مناوب لمسار التجذر للرئيس المدير العام. و تكون للمدير المالي هذه الوضعية عند تحقيق عقد ضمني implicite.

فرضية (10): توجد علاقة عكسية بين أن المدير المالي يأتي في نفس الوقت مع الرئيس المدير العام على مستوى إدارة المؤسسة وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-11- أقدمية المدير المالي (TENURE):

الهدف من هاته المتغيرة هو إبراز التجذر المحتمل للمدير المالي، لذا سيتم ملاحظة جهة نظرية : متمثلة في طول فترة تواجد المدير المالي الذي يمكن أن يسمح بالتجذر السلبي لهذا المدير المالي، بحيث يمكن أن يخفض من الإجراءات التي تسمح بجعله أقل كفاءة(Paquerot 1996، Pigé 1998 ، Shleifer et Vishny 1989) ومن جهة أخرى يمكن أن تسمح بتكتل شبكة معارفه (معناه يكون هناك تجذر ايجابي)، ومنه على أساس هذه الاقتراحات يمكن أن نقوم بصياغة الفرضية التالية:

فرضية (11): لا توجد علاقة بين طول فترة تواجد المدير المالي وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-12-المديونية (DLTTA)

تتطلب دراسة أثار علاقة المساهمين – الدائنين على طلب جودة المراجعة، يمكن حساب تكاليف الوكالة للدين عن طريق الديون للمدى الطويل (Piot 2005)، مع أن المديونية = الديون طويلة الأجل / مجموع الأصول، والفكرة هنا هي أن المؤسسة التي تكون لها ديون مالية كثيرة يستلزم عليها اللجوء أكثر إلى مراجعة ذات جودة (Knechel et al 2008). ومن ثم نطرح الفرضية التالية:

فرضية (12): توجد علاقة إيجابية بين نسبة الديون وجودة المراجعة الخارجية.

1-3-13-حجم الشركة التي يتم مراجعتها (LnTAILL)

يتم اللجوء هنا لمتغيرة يتم قياسها عن طريق لوغاريتم مجموع الأصول للمؤسسة، لهذا فإن الحجم يشكل بديل غير مباشر لتكاليف الوكالة (Piot 2005). حسب Defond (1992) الحجم يمكن من اختيار مراجعين ذوي سمعة جيدة، ومن ثم كلما كان حجم المؤسسة كبير كانت الحاجة لمراجعة ذات نوعية جيدة ومن ثم دفع أتعاب مراجع مرتفعة(Cameran 2005 O'Sullivan et Diacon 2002).

فرضية (13): توجد علاقة إيجابية بين حجم الشركة التي يتم مراجعتها وجودة المراجعة الخارجية.

لذا سنقوم بحصر هذه المتغيرات وتحديد مقاييسها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 7: التعريف بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة

المتغيرة	تعريفها	قياسها
ICAD	استقلالية مجلس الإدارة	عدد الأعضاء المستقلين على العدد الكلي لأعضاء المجلس
CUMUL	الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام	متغيرة binaire التي تأخذ القيمة 1 في حالة الجمع بين الوظيفتين و0 في حالة العكس
TCAD	حجم مجلس الإدارة	العدد الكلي للأعضاء في مجلس الإدارة
DILCAD	اجتماع مجلس الإدارة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة في السنة
ICAU	استقلالية لجنة المراجعة	عدد الأعضاء المستقلين على العدد الكلي لأعضاء لجنة المراجعة
TCAU	حجم لجنة المراجعة	العدد الكلي للأعضاء في لجنة المراجعة
EXPERT	خبرة أعضاء لجنة المراجعة في المجال المالي والمحاسبي	متغيرة binaire تأخذ القيمة 1 في حالة وجود أعضاء لديهم خبرة في المجال المالي والمحاسبي على مستوى اللجنة والقيمة 0 في حالة العكس
DILCAU	اجتماع لجنة المراجعة	عدد اجتماعات لجنة المراجعة في السنة

CPDF	رئاسة المدير المالي للجنة المراجعة	متغيرة binaire تأخذ القيمة 1 إذا كان المدير المالي هو الذي يترأس لجنة المراجعة والقيمة 0 في حالة العكس
PDGDF	توظيف المدير المالي والمدير العام في نفس الوقت في المؤسسة	متغيرة binaire تأخذ القيمة 1 إذا تواجد المدير المالي والمدير العام في نفس الوقت في المؤسسة والقيمة 0 في حالة العكس
TENURE	أقدمية المدير المالي	عدد سنوات تواجد المدير المالي في المؤسسة معناه أقدميته
DLTTA	المديونية	مجموع الديون طويلة الأجل للمؤسسة/مجموع الأصول
LnTAILL	حجم المؤسسة	لوغاريتم مجموع أصول المؤسسة
Lnhonnor	أتعاب المراجع الخارجي	لوغاريتم أتعاب المراجع الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الرابع: تعيين الشكل الدالي للنماذج

سنحاول من خلال هذا المطلب تعيين الشكل الدالي للنماذج قيد الدراسة، وذلك من خلال تحديد المتغيرات التي تدخل في النموذج الأول المتعلق بمجلس الإدارة والنموذج الثاني المتعلق بلجنة المراجعة، بالإضافة للنموذج الثالث والذي يرتبط بالمدير المالي.

1-4-1-النموذج الأول متعلق بمجلس الإدارة

سنحاول من خلال هذا النموذج الأول إبراز العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية بالاعتماد على كل من عدد اجتماعات المجلس، استقلالية أعضائه، حجمه، الجمع بين وظيفة الإدارة والرقابة من طرف المدير العام بالإضافة إلى المتغيرة المتعلقة بالمديونية والقائمة على إبراز علاقة الوكالة، وبالتالي سنقوم بتبيين العلاقات الموجودة بين هذه المتغيرات والمتغير التابع المتمثل في جودة المراجعة الخارجية والمقاربة بأتعاب المراجع الخارجي، من أجل التمكن من معرفة إن كانت هناك علاقة تكاملية أو تبادلية بين مجلس الإدارة الذي يعتبر آلية أساسية على مستوى حوكمة المؤسسة والمراجعة الخارجية التي تؤدي كذلك دور مهم على مستوى الحوكمة.

ومنه يأخذ نموذج الانحدار الخطي المتعدد الأول الشكل التالي:

$$LnHONOR_i = \beta_0 + \beta_1 ICAD_i + \beta_2 CUMUL_i + \beta_3 TCAD_i + \beta_4 DILCAD_i + \beta_5 DLTTA_i + \varepsilon_i$$

(عدد الأفراد في العينة) i=1،.....،13

1-4-2-النموذج الثاني متعلق بلجنة المراجعة

أما النموذج الثاني لهذه الدراسة فهو يتعلق بدراسة العلاقة بين لجنة المراجعة باعتبارها آلية من بين الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسة وبين جودة المراجعة الخارجية من خلال إبراز تأثير خصائص اللجنة والمتمثلة في استقلالية أعضائها، عدد اجتماعاتها، حجمها، خبرة الأعضاء على مستوى هذه اللجنة في المجال المالي والمحاسبي بالإضافة لحجم المؤسسة باعتبارها متغيرة رقابة، على جودة المراجعة الخارجية.

$$LnHONOR_i = \beta_0 + \beta_1 ICAU_i + \beta_2 TCAU_i + \beta_3 DILCAU_i + \beta_4 EXPERT_i + \beta_5 LnTAILL_i + \varepsilon_i$$

(عدد الأفراد في العينة) i=1،.....،13

1-4-3-النموذج الثالث متعلق بالمدير المالي

أما النموذج الثالث والأخير لهذه الدراسة فهو يتناول البحث عن العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين خصائص المدير المالي وبين جودة المراجعة الخارجية من خلال الاعتماد على بعض المتغيرات المستقلة المتمثلة في إمكانية مجيء المدير المالي والمدير العام في نفس الوقت للمؤسسة (توظيفهما في نفس الوقت)، وقت تواجد المدير المالي (أقدميته)، ترأس المدير المالي للجنة المراجعة، بالإضافة لحجم المؤسسة والمديونية باعتبارهما متغيرات الرقابة.

$$LnHONOR_i = \beta_0 + \beta_1 TENURE_i + \beta_2 PDGDF_i + \beta_3 CPDF_i + \beta_4 LNTAILL_i + \beta_5 DLTTA_i + \varepsilon_i$$

(عدد الأفراد في العينة) i=1،.....،13

تم القيام في هذا المبحث بتحديد عدد قوائم الاستقصاء المقبولة التي تم الاعتماد عليها والتي تم التوصل فيها إلى 13 قائمة استقصاء، والتي بدورها تمثل عينة الدراسة. ونظرا لبعض الصعوبات التي منعتنا من الاعتماد على عينة أكبر من هذه العينة المعتمد عليها في الدراسة.

كما توصلنا من خلال قيامنا بتحليل قائمة الاستقصاء إلى أن المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال هذه القائمة يمكن الاعتماد عليها، لأن معظم الإجابات جاءت من طرف أعضاء لديها سلطات عليا في المؤسسات كالمدير العام، المدير المالي، أعضاء في مجلس الإدارة. بالإضافة إلى عنصر الأقدمية بحيث توصلنا من خلال هذا العنصر إلى أن معظم الإجابات جاءت من طرف أفراد تتراوح فترة تواجدهم في المؤسسة من 3 إلى 10 سنوات ما يدل على خبرة هؤلاء الأعضاء ومعرفتهم الجيدة بالمؤسسة.

وقد قمنا في هذا المبحث بوضع مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالدراسة التي ستتم الإجابة عليها من خلال النماذج الثلاثة المتعلقة بمجلس الإدارة، لجنة المراجعة والمدير المالي. والتي سنحاول فيها تقدير معلمات هذه النماذج من أجل التوصل إلى إجابة حول هذه الفرضيات وإبراز العلاقة القائمة بين مجلس الإدارة، لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية.

المبحث الثاني: تقدير وتقييم النماذج محل الدراسة

باعتبار المراجعة الخارجية آلية مهمة بالنسبة للمؤسسة وحوكمتها للحد من النزاعات القائمة بين الأطراف المشاركة والمساهمين والمدراء والتقليل من التصرفات الانتهازية لهؤلاء المدراء، فانه لابد من الاعتماد عليها بصفة كبيرة والاهتمام بجودتها من خلال زيادة الطلب على هذه الجودة، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية على لجوء المؤسسات الجزائرية أكثر لجودة المراجعة الخارجية، وسنعتمد في تبيين هذه العلاقة من خلال إجراء التحليل الوصفي لكل المتغيرات الداخلة في هذه النماذج بالاعتماد على المتوسط الحسابي بالإضافة إلى التحليل الإحصائي الذي من خلاله سنتمكن من تقدير معلمات متغيرات النماذج الثلاثة والتي ستمكننا من إبراز العلاقة بين هذه الآليات وجودة المراجعة الخارجية.

المطلب الأول: التحليل الوصفي والإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز التحليل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في النموذج بالإضافة إلى التحليل الإحصائي القائم على إظهار معامل التحديد والدلالة الإحصائية للنموذج محل الدراسة التي ستبين لنا إن كانت هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2-1-1-التحليل الوصفي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة

سنقوم من خلال هذه النقطة بالتحليل الوصفي للمتغيرات التي تشكل النموذج الأول بالاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم 8: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع للنموذج المتعلق بمجلس الإدارة

المتغيرات	Icad	Tcad	Dilcad	Cumul	DLTT	Lnhonor
أكبر قيمة	0.6666	16	5	1	0.7311	14.62
أدنى قيمة	0	3	2	0	0.0518	13.38
المتوسط الحسابي	0.4031	8.00	3.77	0.77	0.2477	14.27
الانحراف المعياري	0.1841	3.87	0.93	0.44	0.1923	0.4688
عدد الملاحظات	13	13	13	13	13	13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

الشكل رقم 9: المتوسط الحسابي لنسبة الأعضاء المستقلين على مستوى مجلس الإدارة

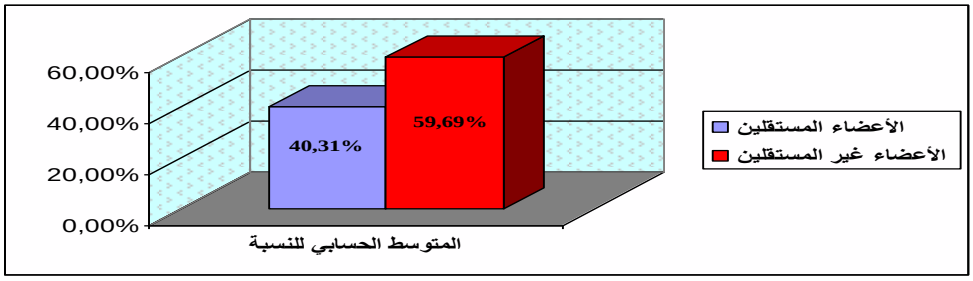

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من المعطيات.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه وكذلك من خلال هذا التمثيل البياني لنسبة الأعضاء المستقلين أن مجالس إدارة المؤسسات المشكلة لهذه العينة تحتوي في المتوسط على نسبة 31،40 % من أعضاء مستقلين غير تنفيذيين حيث ذكرت الدراسات أن الأعضاء المستقلين لابد أن يمثلوا ثلث الأعضاء على الأقل، وبالمقارنة مع متوسط حجم هذه المجالس لهذه العينة فنلاحظ أنها تتكون من 8 أعضاء وبالتالي فان الأعضاء المستقلين يمثلون 3 أعضاء في المتوسط لهذه العينة أي ما يزيد بقليل عن ثلث هذه المجالس لذلك فان نسبة الأعضاء المستقلين يمكن أن تساهم في زيادة فعالية اتخاذ القرارات ووظيفة الرقابة لهذه المجالس، لكن بالنظر إلى عدد اجتماعاتها فنرى أنها تجتمع في المتوسط 4 مرات سنويا وهذا العدد صغير حيث أنه كلما كانت عدد الاجتماعات كبيرة ساهم ذلك في زيادة فعالية المجلس لكن بالمقارنة مع ما تم التحصل عليه نجد بأن مجالس هذه العينة في المتوسط هي ليست فعالة بالرغم من احتوائها على نسبة لبأس بها من الأعضاء المستقلين، ويرجع هذا إما لفعالية هؤلاء الأعضاء المستقلين على مستوى مجلس الإدارة في إمكانية التحكم بالأمور ومنه زيادة فعالية الرقابة لذا فهي لا تحتاج لعدد كبير من الاجتماعات أو إلى أن هذه المجالس ليست فعالة بسبب عدد اجتماعاتها القليلة بالرغم من احتوائها في المتوسط على هذه النسبة من الأعضاء المستقلين.

الشكل رقم10: المتوسط الحسابي للمدراء الذين يجمعون بين وظيفة الإدارة والرقابة

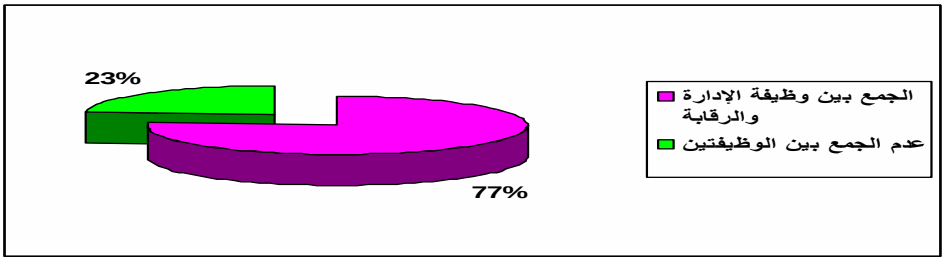

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

أما فيما يخص الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة و وظيفة المدير العام للمؤسسة من طرف شخص واحد فنلاحظ بأن معظم مؤسسات هذه العينة تتميز بذلك وهو ما يمثل في المتوسط 77% وهي نسبة كبيرة، وبالتالي فهي تتبع المنظمة التقليدية التي تسمح بأن يكون رئيس مجلس الإدارة هو المدير العام كما نجد هذه الوضعية بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اختلفت الأبحاث حول هذا الشأن فهناك من أثبت بأن هذه الوضعية لا تكون في مصلحة المساهمين لأن المدراء سيعملون على تنفيذ المشاريع التي تكون لهم فيها مصلحة حتى وإن لم تكن تلائم مصلحة المساهمين، لهذا لا يمكننا حاليا إبراز قرارا حول ارتفاع هذه النسبة إلا بعد تحليل النتائج التي سيظهرها النموذج المقدر.

وفيما يتعلق بالديون الطويلة الأجل فنلاحظ بأن نسبة المديونية لهذه المؤسسات في المتوسط هي 24.77% معناه أن هذه المؤسسات لا تلجأ للاستدانة بكثرة من خلال الديون طويلة الأجل وهذا يعني أن المدراء لا يعتمدون على الديون الطويلة الأجل من أجل الحفاظ على مكانتهم والتصرف بانتهازية لأنه في حالة إذا ارتفع خطر الإفلاس، فإن الديون تحث المدراء الذين يكونون مهددين بفقد محفزاتهم ومميزاتهم الطبيعية، على تبني تسيير أو إدارة تكون أكثر فعالية وأكثر ملائمة لمصالح المساهمين. وبالتالي فان الديون تشكل وسيلة لضبط المدراء والحد من التصرفات الانتهازية التي يقومون بها، لكنهم في هذه الحالة نلاحظ العكس من خلال أنهم لا يلجئون بكثرة لمثل هذه الديون.

2-1-2-التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة

سنحاول من خلال هذا التحليل القيام بتقدير وتقييم نموذج الانحدار المتعدد لمجلس الإدارة والذي يسعى لتحديد العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وخصائص مجلس الإدارة المفسرة لها بالإضافة إلى متغيرة الرقابة المتمثلة هنا في الديون طويلة الأجل ، وذلك انطلاقا من معطيات مقطعية تشمل 13 شركة مساهمة أخذت بياناتها في سنة 2008.

2-1-2-1-معامل التحديد لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة

نعتمد في قياس القدرة التفسيرية للنموذج على معامل التحديد R^2، ويقيس هذا المعامل نسبة التغير في المتغير التابع.

إذ يمكننا التمييز بين ثلاثة حالات:[1]

$R^2 = 1$ هذا يعني وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع سببه التغير في المتغيرات المستقلة.

$0 < R^2 < 1$ هذا يعني وجود علاقة معنوية غير تامة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

$R^2 = 0$ هذا يعني عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما اقتربت قيمة R^2 من الواحد الصحيح زادت الثقة في تقدير النموذج.

الجدول رقم 9: معامل التحديد لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.929	0.863	0.765	0.22716518

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معالجة قاعدة المعطيات اعتمادا على برنامج SPSS

يتبين لنا من خلال نتائج هذا الجدول، أن 86.3% من التغيرات الحاصلة في أتعاب المراجع الخارجي مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة المأخوذة في النموذج وهو ما يبينه معامل التحديد R^2.

2-1-2-2-اختبار الدلالة الإحصائية الكلية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة

يتم الاعتماد على الاختبار Fisher لتقييم النموذج ككل، وذلك عن طريق وضع فرضيتين بديلتين:[2]

الفرضية الابتدائية H_0: كل المتغيرات المستقلة لا تفسر التغير في المتغير التابع.

الفرضية البديلة H_1: المتغيرات المستقلة تفسر التغير في المتغير التابع.

ويتم اختبار المعنوية الكلية للانحدار بحساب قيمة الإحصائية F، وتسمى (F_{obs}) ثم نقارن هذه القيمة المحسوبة لـــ: F مع قيمة F الجدولية (F_c) عند مستوى معنوية محدد، فإذا كانت (F_{obs}) أكبر من(F_c) فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1، أما إذا كانت أقل فنقبل الفرضية الابتدائية H_0.

وسيتم الاعتماد على مستوى معنوية يقدر بـــ 5% في هذه الدراسة، حيث يمكننا كذلك الاعتماد على هذا المستوى من أجل تحديد الدلالة الإحصائية للنموذج، فإذا كان مستوى المعنوية المقدر لهذا النموذج أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (5%) فإننا نقبل الفرضية H_0، وإذا كان أقل فإننا نقبل الفرضية H_1

[1] جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص82.
[2] Gujarati.D, Econométrie, 1ère édition, édition de boeck université Bruxelles, 2004, p264.

الجدول رقم 10: الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لمجلس الإدارة

النموذج	الإحصائية F	مستوى المعنوية(signification)
1	8.825	0.006

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معالجة قاعدة المعطيات اعتمادا على برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن النموذج الأول هو بصفة عامة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية مقدرة بـــ 0.6%، وذلك لأن مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة يقدر بـــ 5 % وهو أكبر من مستوى المعنوية المتحصل عليه من خلال تقدير النموذج المتعدد الأول والذي يقدر بـــ 0.006 أي 0.006> 0.05 هذا يدل على قبول الفرضية البديلة **H_1**، وبالتالي يمكن قبول هذا النموذج مادام أنه ذو دلالة إحصائية.

2-1-2-3-تقدير معلمات النموذج، اختبار الفرضيات وتحليل نتائجه

يتم استخدام في هذه الحالة الاختبار Student لدراسة معنويات المعاملات المقدرة عن طريق وضع فرضيتين بديلتين بالنسبة لكل معامل ماعدا المعامل الثابت كما يلي:[1]

الفرضية الابتدائية H_0: المتغير المستقل الموافق لا يؤثر على المتغير التابع.

الفرضية البديلة H_1: المتغير المستقل الموافق يؤثر على المتغير التابع.

ويتم اختبار المعنوية لكل معامل بحساب الإحصائية T في كل مرة والتي يطلق عليها بـــ: (T_{obs}) ثم نقارن هذه القيمة المحسوبة لـــ : T مع القيمة الجدولية لـــ : (T_c) بالنسبة لكل معلمة عند مستوى معنوية محدد، فإذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية فإننا نرفض الفرضية H_0 ، وبالتالي فان المتغير المستقل الموافق يؤثر على المتغير التابع. أما إذا كانت (T_{obs}) أقل من (T_c)، فإننا نقبل الفرضية الابتدائية H_0، وعليه فان المتغير المستقل الموافق لا يؤثر على المتغير التابع. حيث سيتم الاعتماد على مستوى معنوية 5 % كما سبق الذكر، فإذا كان مستوى المعنوية المقدر لكل متغير مستقل أقل من مستوى المعنوية المعتمد فإننا نقبل الفرضية H_1 والعكس.

الجدول رقم 11: الدلالة الإحصائية لمتغيرات النموذج المتعلق بمجلس الإدارة

النموذج	المتغيرات	المعاملات المقدرة	الخطأ المعياري	الإحصائية T	مستوى المعنوية
1	المتغير الثابت	**15.546**	**0.466**	**33.347**	**.000**
	ICAD	**-0.885**	**0.383**	**-2.314**	**0.054**
	TCAD	**6.612E-02**	**0.021**	**3.200**	**0.015**

[1] جيلالي جلاطو، مرجع سبق ذكره، ص34.

	DILCAD	**-0.469**	**0.080**	**-5.870**	**0.001**
	CUMUL	**0.610**	**0.194**	**3.150**	**0.016**
	DLTTA	**-0.564**	**0.392**	**-1.438**	**0.194**

المتغير التابع: Lnhonor

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معالجة قاعدة المعطيات اعتمادا على برنامج SPSS

أما فيما يخص دراسة الدلالة الإحصائية لكل متغير فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتغير الأول في هذا النموذج هو ICAD والذي نرى بأنه ذو دلالة إحصائية في تفسير المتغير التابع المتمثل في أتعاب المراجع الخارجي عند مستوى المعنوية 5 % (أي أن 0.054> 0.05)، لذا يمكننا القول بأنه توجد علاقة عكسية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وبين أتعاب المراجع الخارجي وهذا ما **لا يؤكد الفرضية الأولى** التي قمنا بطرحها على شكل حيادي، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية بين هاتين المتغيرتين بأنه من جهة إما لثقة هؤلاء الأعضاء في إمكانياتهم وفي كفاءاتهم بصفة كاملة والتي تجعلهم يقللون من حاجة تقييم الخطر من طرف المراجعين الخارجيين وهذا ما يسمح من تخفيض اللجوء لمراجعة خارجية ذات جودة ومن ثم التقليل من دفع أتعاب مرتفعة للمراجع الخارجي، ومن جهة أخرى يمكن أن تفسر هذه العلاقة بأن الإداريين الخارجيين الذي تم تعيينهم من قبل مؤسسات هذه العينة يكونون أقل كفاءة مما يجعلهم حياديين اتجاه الرقابة المحققة من طرف مجلس الإدارة ومن ثم عدم تشجيع اللجوء لمراجعة خارجية ذات جودة، إذ أن النتيجة التي تم التحصل عليها توافق نتيجة كل من Beasley في 1996، Fama و al في 1983 التي توصلا إليها فيما يخص علاقة الأعضاء المستقلين بالمراجعة الخارجية.

وبالنسبة للمتغيرة الثانية والمتعلقة بحجم مجلس الإدارة TCAD فنلاحظ من خلال نفس الجدول أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين أتعاب المراجع الخارجي عند مستوى معنوية 5 % (أي 0.015> 0.05)، إذ يمكننا القول بأن هناك علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة وبين جودة المراجعة الخارجية المقاربة بأتعاب المراجع الخارجي ويظهر ذلك من خلال إشارة المعامل المقدر لهذه المتغيرة، إذ يمكننا القول بأنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة كان الاتجاه أكثر لطلب مراجعة خارجية ذات جودة ومن ثم دفع أتعاب مرتفعة للمراجع الخارجي وهو ما **لا يؤكد الفرضية الثالثة** ، إذ أن بالنسبة لمجلس الإدارة ذو الحجم الكبير تكون المتطلبات المالية والاقتصادية مهمة، ومنه فإن الإداريين يكون لهم اتجاه نحو وضع مؤسستهم تحت رقابة جيدة لذلك يحاولون الاعتماد على مراجعة خارجية ذات جودة، وبالتالي يفضلون مضاعفة مصادر الرقابة. لكن بالنظر إلى العلاقة العكسية الموجودة بين استقلالية المجلس وجودة المراجعة الخارجية فنلاحظ بأن المؤسسة تتجه أكثر نحو طلب مراجعة خارجية ذات جودة كلما زاد حجم المجلس لأنه يوجد سوء اتصال بين الأعضاء على مستوى المجلس بالإضافة إلى أنهم أقل كفاءة وحياديين اتجاه الرقابة التي يقومون بها لهذا نجد بأن هذه المؤسسات تلجأ لمراجعة خارجية ذات جودة عند ازدياد حجم المجلس.

وفيما يتعلق بمتغيرة عدد اجتماعات مجلس الإدارة في السنة DILCAD نلاحظ بأنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة المراجعة الخارجية عند مستوى معنوية 5 % (معناه 0.001 < 0.05) والذي **لا يؤكد الفرضية الرابعة**، حيث نلاحظ بأنه كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة قل الاهتمام بطلب مراجعة خارجية ذات جودة، لأن هذا العدد المتزايد من الاجتماعات يمكن من زيادة فعالية المجلس ومن ثم لا يكونون في حاجة إلى طلب أكبر لجودة المراجعة الخارجية، حيث أن هذه النتيجة توافق النتيجة التي توصل إليها كل من Yatim و al في 2006.

كما نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجمع بين وظيفة الرقابة والإدارة CUMUL وجودة المراجعة الخارجية عند مستوى معنوية 5 % (أي 0.016< 0.05) وهو ما يوضحه الجدول رقم 11، كما يلاحظ بأن هذه العلاقة الناشئة بين المتغيرتين هي علاقة طردية معناه كلما كان هناك جمع بين هاتين الوظيفتين (وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام) كان اللجوء لطلب مراجعة خارجية ذات جودة أكثر وهو ما **لا يؤكد الفرضية الثانية**، يمكننا تفسير هذه العلاقة بأن المدير من أجل تعزيز مكانته وبالتالي تحقيق ازدواجية في الوظيفة فإنه يحاول أن يبرهن لمختلف المساهمين بأنه يعتمد على مسار رقابة جيد لهذا يلجأ لطلب مراجعة خارجية ذات جودة عالية من خلال تسديد أتعاب مرتفعة للمراجع، حيث أن هذه النتيجة تتوافق مع التي جاء بها O'Sullivan في 2000.

وأخيرا يتبين لنا عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديون طويلة المدى DLTTA وبين جودة المراجعة الخارجية (0.194 > 0.05)، معناه لا يوجد هناك تأثير لهذه المتغيرة على الزيادة أو التخفيض من طلب مراجعة خارجية ذات جودة، وهذا ما **لا يؤكد الفرضية الثانية عشر** وهذا يعني أنه حتى ولو كانت لهذه المؤسسات ديون كبيرة فإنهم لا يلجؤون لمراجعة خارجية ذات جودة لأن المدراء يعملون على الحفاظ على مراكزهم وبالتالي التصرف بانتهازية.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي والإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة

لقد تم تخصيص هذا المطلب للتحليل الوصفي والإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة من أجل إبراز العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية مع إضافة متغير رقابة خاص بحجم المؤسسة لإبراز علاقته كذلك بجودة المراجعة الخارجية.

2-2-1-التحليل الوصفي لمتغيرات نموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة

سيتم إبراز التحليل الوصفي لهذه المتغيرات من خلال الاعتماد على الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي.

الجدول رقم 12: الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج المتعلق بلجنة المراجعة

المتغيرات	Icau	Tcau	Dilcau	Expert	Lntaill	Lnhonor
أكبر قيمة	0.75	5	4	1	27.66	14.62
أدنى قيمة	0	2	1	0	22.31	13.38
المتوسط الحسابي	0.4944	3.31	2.46	0.77	24.63	14.27
الانحراف المعياري	0.2603	0.85	0.97	0.44	1.70	0.4688
عدد الملاحظات	13	13	13	13	13	13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

الشكل رقم 11: المتوسط الحسابي لنسبة الأعضاء المستقلين على مستوى لجنة المراجعة

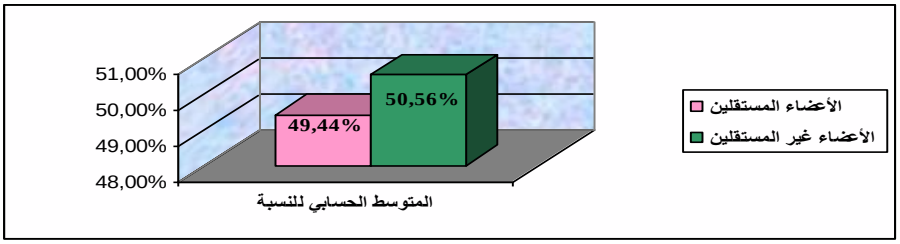

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

فيما يخص لجان المراجعة فنلاحظ أن المؤسسات في هذه العينة تحتوي على لجان مراجعة تتكون في المتوسط من 49.44% من أعضاء مستقلين غير تنفيذيين، كما أن حجم هذه اللجان يتكون من 3 أعضاء وهو حجم صغير حيث أن نسبة الأعضاء المستقلين هي بمثابة عضو واحد من بين 3 أعضاء في المتوسط وهذا ما يعني 3/1 من الأعضاء المستقلين إذ أن لهؤلاء الأعضاء أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، وقد لوحظ في الخارج أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يتراوح بين ثلاثة وخمسة أعضاء، بحيث يكون على الأقل 3/2 من الأعضاء مستقلين.أي أن في المتوسط عدد الأعضاء في اللجنة يتناسب مع العدد الأمثل لهم في اللجنة والعكس بالنسبة للأعضاء المستقلين، كما يلاحظ أن العدد الأدنى للأعضاء المستقلة في اللجنة لهذه العينة هو 0 وهذا ما يعني أنه توجد بعض المؤسسات التي لا تحتوي على أعضاء مستقلين، لذا يجب حث هذه المؤسسات على زيادة عدد الأعضاء المستقلين في هذه اللجان لأن اللجان التي تتكون من 100% من الأعضاء المستقلين تكون فيها نسبة الغش في المعلومات المالية المعلن عنها في القوائم المالية منخفضة، أما بالنسبة لعدد الاجتماعات المتعلقة بهذه اللجان فنلاحظ بأنها تجتمع في المتوسط 2.46 مرة سنويا وهو ما يقارب 3 مرات إذ أن عدد المرات الأمثل للاجتماع في السنة هي على الأقل أربعة مرات لذلك نرى من الضروري أن تقوم هذه المؤسسات بتشجيع تلك اللجان على الاجتماع أكثر لأن قلة الاجتماعات يمكن أن تتسبب في حدوث غش وتلاعبات في المؤسسة، لأنه كلما زادت اللجان في اجتماعاتها زاد ذلك في فعاليتها.

الشكل رقم 12 : المتوسط الحسابي للأعضاء اللذين لديهم خبرة في المجال المالي والمحاسبي

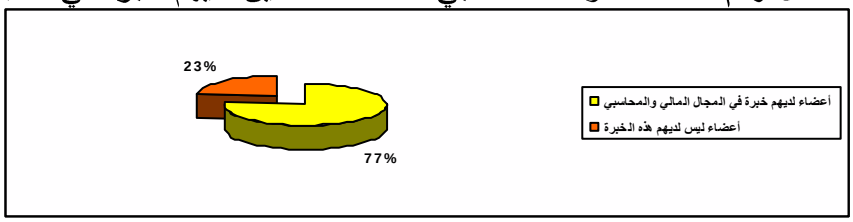

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

ويلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه بأن هذه اللجان تحتوي في المتوسط على نسبة 77% من الأعضاء الذين يمتلكون خبرة في المجال المالي والمحاسبي وهذه النسبة جيدة بالنسبة لمؤسسات هذه العينة لأنها تمكن هؤلاء الأعضاء من القدرة على فهم بعض أمور المحاسبة والمراجعة والإدارة المالية التي تعرض عليهم، كما يكونون على دراية ببعض المفاهيم البسيطة لعملية إعداد التقارير والقوائم المالية، وبالتالي يمكن القول بأن هذه المؤسسات لا تعاني من مشاكل في مجال التقارير المالية مادام أنها تحتوي على هذه النسبة الكبيرة من الخبراء في المجال المالي والمحاسبي.

وفيما يخص حجم المؤسسة والذي تم قياسه بلوغاريتم مجموع الأصول فقد لاحظنا أن هناك تغير في المتغيرة، لذلك تم قياسها باللوغاريتم من أجل التقليل من بعثرة معطيات هذه المتغيرة.

2-2-2-التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة

سيتم الاعتماد في هذه النقطة على نفس المنهج الذي تم ذكره في التحليل الإحصائي للنموذج المتعلق بمجلس الإدارة من أجل إبراز العلاقة بين متغيرات هذا النموذج وجودة المراجعة الخارجية.

2-2-2-1-معامل التحديد

كما وسبق الذكر، يتم الاعتماد على هذا المعامل من أجل تحديد نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في إحداث تغير في المتغير التابع.

الجدول رقم 13: معامل التحديد لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.938	0.880	0.794	0.21264238

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معالجة قاعدة المعطيات اعتمادا على برنامج SPSS

يلاحظ من خلال هذا الجدول، أن المتغير التابع مفسر بـــ 88 % من المتغيرات المستقلة المشكلة لهذا النموذج وهذا بالاعتماد على معامل التحديد R^2 .

2-2-2-2-اختبار الدلالة الإحصائية الكلية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة

الجدول رقم 14: الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للجنة المراجعة

النموذج	الإحصائية F	مستوى المعنوية (signification)
1	10.270	0.004

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معالجة قاعدة المعطيات اعتمادا على برنامج SPSS

و يبين هذا الجدول أن النموذج بصفة عامة هو ذو دلالة إحصائية ويبرز هذا من خلال مستوى المعنوية المقدر بـــ 0.004 لأنه أقل من مستوى المعنوية المعتمد 5%.

2-2-2-3-تقدير معلمات النموذج، اختبار الفرضيات وتحليل نتائج هذا النموذج

الجدول رقم 15: الدلالة الإحصائية لمتغيرات النموذج المتعلق بلجنة المراجعة

النموذج	المتغيرات	المعاملات المقدرة	الخطأ المعياري	الإحصائية T	مستوى المعنوية (signification)
1	المتغير الثابت	**8.617**	**1.033**	**8.338**	**0.000**
	ICAU	**0.421**	**0.260**	**1.620**	**0.149**
	TCAU	**0.275**	**0.108**	**2.536**	**0.039**
	DILCAU	**-0.337**	**0.092**	**-3.650**	**0.008**
	EXPERT	**3.492E-02**	**0.156**	**0.224**	**0.829**
	LnTA	**0.217**	**0.041**	**5.278**	**0.001**

المتغير التابع: Lnhonor

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معالجة قاعدة المعطيات اعتمادا على برنامج SPSS

أما الجدول رقم 15 فهو يبين الدلالة الإحصائية لكل متغير لهذا النموذج، بحيث نلاحظ بأن المتغيرة الأولى ICAU والمتمثلة في استقلالية أعضاء لجنة المراجعة لا توجد بينها وبين جودة المراجعة الخارجية علاقة ذات دلالة إحصائية لأن مستوى المعنوية المقدر هو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد أي (0.149> 0.05)، **وهو ما لا يؤكد الفرضية الخامسة** ويمكن تفسير هذه الحالة بأنه مادام يوجد هناك أعضاء مستقلين على مستوى لجنة المراجعة فانه يعني أن هؤلاء الأعضاء لا يعملون على التحفيز لطلب جودة مراجعة خارجية عالية، معناه أنهم لا يكونون بحاجة إلى بذل جهد أكبر من طرف المراجع الخارجي.

وفيما يخص المتغيرة الثانية TCAU، يتبين من خلال الجدول رقم 15 أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية عند مستوى معنوية يقدر بـــ0.039 وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد 5%، حيث نلاحظ أنه توجد علاقة طردية بين حجم اللجنة وبين جودة المراجعة الخارجية وهو ما **لا يؤكد الفرضية السادسة**، معناه كلما ارتفع حجم اللجنة تم طلب جودة أكبر للمراجعة الخارجية، كما أن هذه النتيجة تتوافق مع ما تم التوصل إليه بالنسبة لحجم مجلس الإدارة ويمكننا إذا إعطاء نفس التفسير.

كما نلاحظ أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات اللجنة وأتعاب المراجع الخارجي DILCAU عند مستوى معنوية 5% أي أن 0.008 < 0.05، كما يتبين بأنه توجد علاقة عكسية بين هاتين المتغيرتين ومنه فإن **الفرضية الثامنة غير مؤكدة**، إذ أن هذه العلاقة تتوافق كذلك مع ما تم التوصل إليه في العلاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وأتعاب المراجع الخارجي، ويمكن تفسير هذه العلاقة بأنه كلما زادت اجتماعات اللجنة كانت هناك فعالية أكبر في نشاطات اللجنة ومن ثم لا يكونون بحاجة إلى طلب جودة أكبر من المراجعة الخارجية وهذا ما يؤدي إلى علاقة عكسية بينهما.

يتبين من خلال مستوى المعنوية المقدر بالنسبة للمتغيرة الخاصة بالخبرة على مستوى لجنة المراجعة أنه أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05<0.829) وهو يؤدي إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع وبين وجود على الأقل خبير على مستوى لجنة المراجعة EXPERT والذي **لا يؤكد الفرضية السابعة**، ويمكن تفسير هذا بأن وجود خبراء في المالية والمحاسبة على مستوى لجنة المراجعة تمكن من تحسين جودة التقارير وتقلل من احتمال تسيير النتائج (gestion des résultats)، لذا فان هذا ليس له أثر على طلب مراجعة خارجية ذات جودة، لأن خبرة الأعضاء المكونة للجنة تكون محدودة في قراءة وفهم التقارير المالية بهدف ضمان تعاون جيد مع المراجعين الخارجيين.

وبالنسبة للعلاقة القائمة بين حجم المؤسسة LnTAILL الذي تم قياسه بلوغاريتم مجموع أصول المؤسسة وأتعاب المراجع الخارجي فانه يظهر من خلال الجدول رقم 15 أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عند 5% معناه أن (0.001 <0.05)، بالإضافة لذلك فان هذه العلاقة هي علاقة طردية والتي تعني أن تزايد حجم المؤسسة يؤدي إلى تزايد الطلب حول جودة المراجعة الخارجية وهو **ما يؤكد الفرضية رقم 13**، حيث أن هذه المتغيرة تمثل بديل غير مباشر لتكاليف الوكالة، إذ أن الحجم يمكن من اختيار مراجعين أصحاب سمعة جيدة. وإن النتائج التي تم التوصل إليها توافق ما جاء به Cameran في 2005 و Defond في 1992.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي والإحصائي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للمدير المالي

أما المطلب الثالث فسنعتمد من خلاله كما وسبق الإشارة في المطلبين السابقين إلى التحليل الوصفي للمتغيرات المكونة لهذا النموذج، والتحليل الإحصائي الذي سنظهر به العلاقة بين متغيرات هذا النموذج وجودة المراجعة الخارجية.

2-3-1-التحليل الوصفي

نعتمد في هذا التحليل الوصفي على إبراز المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه للمتغيرات الخاصة بهذا النموذج من أجل إصدار رأي حولها.

الجدول رقم 16: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع للنموذج المتعلق بالمدير المالي

المتغيرات	Cpdf	Pdgdf	TENURE	Lntaill	DLTT	Lnhonor
أكبر قيمة	1	1	7	27.66	0.7311	14.62
أدنى قيمة	0	0	1	22.31	0.0518	13.38
المتوسط الحسابي	0.54	0.31	4.24	24.63	0.2477	14.27
الانحراف المعياري	0.52	0.48	1.84	1.70	0.1923	0.4688
عدد الملاحظات	13	13	13	13	13	13

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معالجة قاعدة المعطيات اعتمادا على برنامج SPSS.

الشكل رقم 13: المتوسط الحسابي لترأس المدير المالي للجنة المراجعة

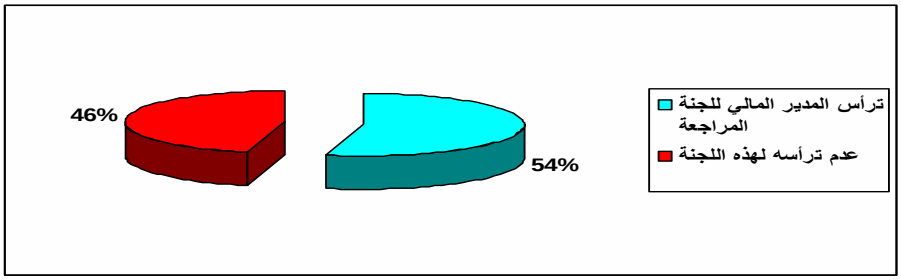

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات.

أما بالنسبة لترأس لجان المراجعة من طرف المدير المالي فنرى أن 54% من متوسط رؤساء لجان هذه العينة هم في الحقيقة مدراء ماليين وهذه النسبة مرتفعة، هذا ما يفسر من جهة ارتفاع نسبة الأعضاء ذوي الخبرة في المجال المالي والمحاسبي على مستوى هذه اللجان لأن المدراء الماليين يتوفرون كذلك على خبرة في هذا المجال، ومن جهة أخرى يمكن القول بأن هذه النسبة يمكن أن تكون ايجابية وذلك لأن المعلومات الخاصة التي يتمتع بها هؤلاء المدراء يمكن أن يكون لها أثر على جودة المراجعة واختيار المراجعين، كما أن هناك جانب سلبي لترأس هذه اللجان من طرف هؤلاء المدراء من حيث ثقتهم في فعالية وعملية النظام الداخلي ومنه لا تكون هناك الحاجة للزيادة أو الرفع من الوسائل الخارجية للمراقبة، وسنحاول التأكد من ذلك من خلال تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعلق بالمدير المالي الذي سيتم تقدير معالمه.

الشكل رقم 14: المتوسط الحسابي لتزامن مجيء المدير المالي والمدير العام في المؤسسة

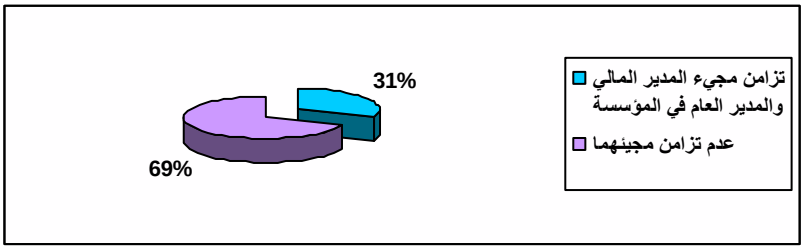

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال الاعتماد على المعطيات

وفيما يتعلق بمتغيرة حضور المدير المالي والمدير العام في نفس الوقت للمؤسسة، نلاحظ بأن 31% من مؤسسات هذه العينة شهدت حضور المدير المالي والمدير العام في نفس الوقت، لذلك ننصح المؤسسات من تفادي حضور هذان المديران في نفس الوقت تفاديا لحدوث بعض التآمرات والاتفاقات التي يمكن أن تكون بينهما والتي تمس بمصلحة المؤسسة لأن المدير المالي يمكن أن يساند مسار التجذر الذي يمارسه الرئيس المدير العام.

أما بالنسبة لوقت تواجد المدير المالي في المؤسسة (أقدميته) TENURE فنلاحظ أنه في المتوسط يدوم وقت تواجد المدير المالي على مستوى هذه المؤسسات الجزائرية هو 4 سنوات وهذا ما يعني أن المدراء الماليين لا تدوم فترة تواجدهم في المؤسسة مدة كبيرة.

أما فيما يتعلق بحجم المؤسسة والديون الطويلة الأجل فقد تم التطرق لهما سابقا.

2-3-2-التحليل الإحصائي

نفس الشيء هنا كما وسبق الذكر في النموذجين السابقين.

2-3-2-1-معامل التحديد

الجدول رقم 17: معامل التحديد لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للمدير المالي

النموذج	معامل الارتباط R	مربع التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.813	0.661	0.419	0.35729382

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معالجة قاعدة المعطيات اعتمادا على برنامج SPSS

نلاحظ بأن المتغير التابع يتم تفسيره بـــ 66.1% من طرف المتغيرات المستقلة وهذا ما يظهره معامل التحديد R^2 .

2-3-2-2-اختبار الدلالة الإحصائية الكلية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للمدير المالي

الجدول رقم 18: الدلالة الإحصائية للنموذج المتعدد المتعلق بالمدير المالي

النموذج	الإحصائية F	مستوى المعنوية (signification)
1	2.733	0.111

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معالجة قاعدة المعطيات اعتمادا على برنامج SPSS

أما هذا الجدول فيوضح الدلالة الإحصائية الكلية لنموذج الانحدار المتعدد المتعلق بالمدير المالي، ونلاحظ من خلال مستوى المعنوية المقدر بأن هذا النموذج ليس له دلالة إحصائية بما أن مستوى المعنوية المقدر لهذا النموذج 0.111 أكبر من مستوى المعنوية المعتمد 0.05. وهذا ما يعني أن المتغيرات المستقلة المكونة لهذا النموذج لا تفسر المتغير التابع نظرا لوجود بعض المتغيرات التي تجعله من دون دلالة إحصائية.

2-3-2-3-تقدير معلمات النموذج، اختبار الفرضيات وتحليل نتائج هذا النموذج

الجدول رقم 19: الدلالة الإحصائية لمتغيرات النموذج المتعلق بالمدير المالي

النموذج	المتغيرات	المعاملات المقدرة	الخطأ المعياري	الإحصائية T	مستوى المعنوية
1	المتغير الثابت	**9.378**	**1.571**	**5.971**	**0.001**
	TENURE	**2.028E-02**	**0.076**	**0.267**	**0.797**
	PDGDF	**9.370E-03**	**0.257**	**0.036**	**0.972**
	CPDF	**0.300**	**0.271**	**1.105**	**0.306**
	LnTA	**0.186**	**0.070**	**2.675**	**0.032**
	DLTTA	**0.250**	**0.680**	**0.367**	**0.724**

المتغير التابع: Lnhonor

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معالجة قاعدة المعطيات اعتمادا على برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرة المتعلقة بفترة تواجد المدير المالي على مستوى المؤسسة TENURE لا توجد بينها وبين جودة المراجعة الخارجية علاقة ذات دلالة إحصائية لأن (0.797 >0.05)، **وهذا ما يؤكد الفرضية الحادية عشر** معناه أن هذه المتغيرة لا تؤثر على إمكانية الزيادة أو التقليل من طلب مراجعة خارجية ذات جودة، إذ يمكننا تفسير هذه الحالة بأن المدير المالي يعمل على تخفيض الإجراءات التي تسمح بجعله أقل كفاءة، ومن جهة أخرى يمكن أن تسمح بتكتل شبكة معارفه، لذلك لا تكون لهذه المتغيرة علاقة بجودة المراجعة الخارجية.

فيما يتعلق بالمتغيرة الثانية والمتمثلة في إمكانية حضور المدير المالي والرئيس المدير العام في نفس الوقت للمؤسسة PDGDF فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين طلب مراجعة خارجية ذات جودة عالية لأنه من الناحية الإحصائية نلاحظ أن مستوى المعنوية المقدر أكبر من المعتمد (0.05<0.972) وبالتالي **ترفض الفرضية العاشرة**، مما يعني أن المدير المالي يحافظ على استقلاليته بالمقارنة مع المسؤول الأعلى منه مرتبة، لذلك يمكن القول أن المدير المالي لا يضمن إستراتيجية التجذر المتبعة من طرف الرئيس المدير العام.

وبالنسبة لرآسة لجنة المراجعة من طرف المدير المالي CPDF وعلاقته بطلب مراجعة خارجية ذات جودة فنلاحظ عدم وجود علاقة بينهما ذات دلالة إحصائية لأن (0.05<0.306) وبالتالي **نؤكد الفرضية التاسعة**، ونستطيع تفسير هذا بأن المدير المالي لا يرى أهمية اللجوء لطلب أكثر لمراجعة خارجية ذات جودة ما دام أنه هو الذي كان السبب في إنشاء إجراءات الرقابة الداخلية إذ تكون له ثقة في هذه الإجراءات التي قام بوضعها ومن ثم فهو يعتبر هذه الوسيلة (المراجعة الخارجية) إقرارا لنقص الإجراءات الرقابية المتواجدة على مستوى المؤسسة.

أما بالنسبة لعلاقة المتغيرة التابعة بحجم المؤسسة فنلاحظ أن هناك علاقة بينهما ذات دلالة إحصائية (0.05>0.032)، بالرغم من عدم قبول النموذج بصفة عامة، ويرجع ذلك ربما لوجود بعض المتغيرات المستقلة التي أثرت على هذا النموذج وجعلته بدون معنى، أما بالنسبة للعلاقة فقد تم إعطاء تفسير لها فيما سبق.

وأخيرا يتبين لنا من خلال مستوى المعنوية المقدر بالنسبة للديون طويلة المدى أن علاقة هذا الأخير بجودة المراجعة الخارجية ليست لها دلالة إحصائية مادام أن مستوى المعنوية المعتمد أقل من المقدر(0.05< 0.724) مما **لا يؤكد الفرضية رقم 12** ، وهو ما قد تم التحصل عليه سابقا لذلك يكون هنا نفس التفسير السابق.

المطلب الرابع: النتائج والتوصيات المتعلقة بالدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب الإشارة لكافة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التي قمنا بها ، كما سنعمل على ذكر بعض التوصيات التي تلائم هذه النتائج.

2-4-1-النتائج المتعلقة بالدراسة

تمكنا من خلال دراستنا هذه للتوصل إلى مجموعة من النتائج، بحيث يمكننا الإشارة لأهمها فيما يلي:

- ✧ تتمثل حوكمة المؤسسات في مجموعة الآليات التي تسمح بالحد من النزاعات والحد من التصرفات الانتهازية للمدراء، فمنها ما هو داخلي (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية) ومنها ما هو خارجي كالمراجعة الخارجية.

- ✧ تحقق الحوكمة أكبر قدر من الجودة والمصداقية في المعلومات، من خلال ما تقدمه المراجعة من خدمات، حيث تقوم برفع درجة الثقة في هذه المعلومات عن طريق المراجع الخارجي، كما أن المراجعة الداخلية لها دور كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية مما يساعد على تدفق المعلومات بشكل يسمح بالقيام بعملية التدقيق.

- ✧ أن مجلس الإدارة يعتبر من بين آليات الرقابة الأساسية على مستوى حوكمة المؤسسات والتي تؤدي إلى المساهمة في التخفيض من النزاعات من خلال فعاليته، كما يمكننا القول أن المؤسسات التي تحتوي على مثل هذه المجالس تتميز بقلة التلاعبات والغش، وبالتالي توفير معلومات ذات مصداقية واتخاذ قرارات في صالح جميع الأطراف على مستوى المؤسسة.

- ✧ كما أن لجنة المراجعة من بين الآليات المهمة جدا والتي تساعد على حسن تطبيق الحوكمة من خلال الدور الذي تقوم به كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية والخارجية عن طريق الاطلاع على تقاريرهم وتوصيلها للمجلس، ولكي تقوم هذه اللجنة بنشاطها على أكمل وجه لابد أن تتميز بالفعالية (احتوائها على أعضاء مستقلين، تميز الأعضاء بالخبرة في المجال المالي والمحاسبي، بالإضافة لعدد الاجتماعات الكثيرة) والتي تسمح من عدم حدوث تلاعبات في القوائم المالية وفي الإجراءات المحاسبية.

- ✧ تعتبر المراجعة الخارجية آلية من بين الآليات الأكثر أهمية على مستوى الحوكمة من جراء الدور الفعال الذي تقوم به في اكتشاف التلاعبات والغش في القوائم المالية وإظهارها، بالإضافة إلى دورها في التخفيض من عدم تماثل المعلومات ومن ثم السماح لجميع الأطراف بالحصول على نفس المعلومات مما يؤدي إلى زيادة عدد المستثمرين، كما تساهم في تخفيض الاختيار العكسي وعجز الآليات الأخرى في عدم قدرتها على إظهار التلاعبات التي يمكن أن تحدث على مستوى المؤسسة.

- ✧ تتمثل جودة المراجعة الخارجية في إمكانية المراجع على اكتشاف التلاعبات والكشف عنها وهذا ما يعبر عن (كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي).

- ✧ يرتبط تحديد جودة المراجعة وفقا لجودة المراجع ببعض العيوب كإمكانية ارتباطها بخطر الاختيار العكسي وخطر التآمر مع المدراء، لذلك لابد من الاعتماد على معايير أخرى لتحديد جودة المراجعة الخارجية والمتمثلة في مسار المراجعة إذ أثبت Chemingui أن هذا المعيار فعال في القياس المباشر لجودة المراجعة الخارجية.

- ✧ تبين لنا من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على 13 شركة مساهمة أن مجالس الإدارة في المتوسط لهذه العينة هي غير فعالة ما دام أنها تتكون من 40% فقط من الأعضاء المستقلين ولا تجتمع إلا 3 مرات في السنة وهذا دليل على عدم فعاليتها لأن المجالس الفعالة هي التي تتكون من عدد كبير من الأعضاء المستقلين وتجتمع بصفة مستمرة قد تصل إلى أكثر من 10 مرات في السنة، كما تتميز مؤسسات هذه العينة بالجمع بين وظيفة الإدارة والرقابة والذي

يمكن أن يؤدي إلى تجذر المدراء على مستوى هذه المؤسسات ومن ثم التأثير على مصالح الأطراف المشاركة في المؤسسة.

- ✧ كذلك الأمر بالنسبة للجنة المراجعة نلاحظ أنها قليلة الاجتماع ولا تتوفر على نسبة كبيرة من الأعضاء المستقلين وهي بصفة عامة غير فعالة بالنسبة لهذه العينة ويمكن إرجاع السبب لحداثة تكوين مثل هذه اللجان على مستوى المؤسسات الجزائرية لذلك يجب تطويرها مع الوقت.

- ✧ لاحظنا أن معظم لجان مراجعة مؤسسات هذه العينة يتم رآستها من طرف المدير المالي، حيث أن هؤلاء المدراء تكون لهم ثقة في إجراءات الرقابة الداخلية الذين ساهموا في وضعها لهذا فهم يقللون من إمكانية اللجوء أكثر لطلب مراجعة خارجية ذات جودة لأن هذه الأخيرة تعد كوسيلة تعمل على الإقرار عن نقص هذه الإجراءات الرقابية الداخلية، لذا عند تعيين رئيس للجنة المراجعة لابد أن يكون من بين الأعضاء المستقلين والذي يساهم في فعالية اللجنة ويعمل على اللجوء أكثر لإجراءات رقابية خارجية ذات جودة.

- ✧ تم التوصل من خلال الانحدار الخطي المتعدد للنماذج التي قمنا بتقديرها أن الطلب المتزايد لجودة المراجعة الخارجية يتأثر بمجلس الإدارة من ناحية حجمه كما يتأثر بحجم المؤسسة، حجم لجنة المراجعة، مما يعني أنه كلما تم إضافة عضو جديد لمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة تطلب الأمر من هذه المؤسسات اللجوء لطلب مراجعة خارجية ذات جودة من أجل تفادي عدم كفاءة الأعضاء التي يتم إضافتها للمجلس وللجنة ومن أجل الحد من حيادية هؤلاء الأعضاء اتجاه الرقابة التي يقومون بها.

- ✧ كما توصلنا إلى وجود تأثير إيجابي لوجود شخص واحد على مستوى وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة على لجوء هذه المؤسسات إلى طلب مراجعة خارجية ذات جودة من أجل تغطية تجذرهم وإفهام الآخرين بأن مؤسساتهم تخضع لرقابة جيدة.

- ✧ كما أنه ما يمكن أن يؤثر على عدم الطلب المتزايد لهذه الجودة هي استقلالية مجلس الإدارة، عدد اجتماعات المجلس وعدد اجتماعات اللجنة، حيث أن هؤلاء الأعضاء المستقلين ليس لديهم كفاءة ويكونون حياديين اتجاه الرقابة التي يقومون بها، وبالتالي لا يشجعون على لجوء مؤسساتهم لإجراءات رقابة خارجية ذات جودة، وهذا ما يجعل هذه المؤسسات عندما تزيد حجم المجلس من خلال إضافة أعضاء إلى زيادة طلب مراجعة خارجية ذات جودة. أما العوامل الأخرى التي اعتمدنا عليها في تفسير الطلب على جودة المراجعة الخارجية لم يلاحظ لها أي تأثير.

- ✧ ويظهر من خلال كل هذا أنه لا يوجد تطبيق جيد للحوكمة من طرف هذه المؤسسات الجزائرية بسبب وجود حرية كبرى لهم في تطبيقها.

2-4-2-التوصيات المتعلقة بالدراسة

ومن خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها يمكننا إعطاء بعض التوصيات والاقتراحات في هذا المجال:

- لابد من توسيع تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات على كافة المؤسسات الجزائرية.
- حث المؤسسات الجزائرية على تبني تطبيق مبادئ الحوكمة مع تشجيعها على تبني القانون الجديد لحوكمة المؤسسات الذي صدر في 2009، مما يؤدي إلى زيادة فعالية الآليات الداخلية على مستوى المؤسسات واللجوء لآليات خارجية فعالة.
- وضع قوانين وتشريعات خاصة بلجنة المراجعة وحث المؤسسات الجزائرية وتشجيعها على إنشائها لأنها تتميز بدور فعال يمكن أن يساعد على تحسين أداء المؤسسات.
- الاهتمام أكثر بزيادة عدد الأعضاء المستقلين على مستوى مجالس الإدارة ولجان المراجعة والحد من الجمع بين وظيفة الإدارة والرقابة التي تزيد من احتمال التجذر لهؤلاء المدراء.
- حث المؤسسات الجزائرية على الاهتمام أكثر بجودة المراجعة الخارجية حتى ولو كانت هذه المؤسسات تتوفر على آليات داخلية جيدة إلا أنه لابد عليها من الاهتمام بها من أجل تفادي أي مشاكل وأي تلاعبات يمكن أن تحدث، وهذا ما يسمح من تقوية وضعية المؤسسات في السوق الوطنية والدولية.
- استعمال معايير أخرى لقياس جودة المراجعة الخارجية كـــمسار المراجعة، رقم أعمال مكتب المراجعة، حصة مكتب المراجعة في السوق.
- توسيع عينة الدراسة من أجل الحصول على نتائج أدق من التي تم التحصل عليها.
- تعديل النماذج المعتمدة في دراستنا بإدخال متغيرات أخرى لم يتم الاعتماد عليها كهيكلة رأسمال والتي تساعد على دراسة علاقة الوكالة، المردودية التجارية، الخصائص المتعلقة بالمدير العام.

بهدف تحديد آليات حوكمة المؤسسات محل العينة المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية، اقتضت دراستنا الميدانية طريقة الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية كمتغير تابع ومختلف آليات الحوكمة المفسرة لهذه الجودة كمتغيرات مستقلة، والتي تتمثل في 13 متغيرة تم ذكرها فيما سبق.

وقد كشفت نتائج الدراسة من خلال نماذج الانحدار التي قمنا بها لتحديد البعض من خصائص آليات حوكمة المؤسسات التي تؤثر بصفة إيجابية على طلب أكثر لمراجعة خارجية ذات جودة والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة، الجمع بين وظيفة الإدارة والرقابة من طرف المدير العام، حجم لجنة المراجعة، حجم المؤسسة. إذ أن كل هذه العوامل تعمل من أجل الطلب المتزايد لجودة المراجعة الخارجية ومن أجل الزيادة في فعالية هذه المؤسسات، بينما تم تحديد عوامل أخرى التي تؤثر بصفة سلبية على هذه الجودة والمتمثلة في استقلالية مجلس الإدارة، عدد اجتماعاته، بالإضافة لعدد اجتماعات لجنة المراجعة بحيث أن هذه العوامل على مستوى مؤسسات هذه العينة تحول دون الارتكاز على طلب أكثر لمراجعة خارجية ذات جودة، أما فيما يخص العوامل الأخرى فلم يتم تحديد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة المراجعة الخارجية عند مستوى معنوية 5%.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من المؤسسات، أدت بها إلى افتقاد ثقة المستثمرين بسبب عدم الصدق في المعلومات المالية والتلاعبات المحاسبية التي حدثت فيها، ويرجع السبب في ذلك لعدم كفاءة المراجع الخارجي في المصادقة على المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية. الأمر الذي أدى إلى اتخاذ إجراءات من أجل تفادي وقوع مثل هذه الفضائح بهدف إرجاع الثقة لمهنة المراجعة و تدعيم التطبيق الجيد للحوكمة والمرتبطة بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة، بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بجودة المراجعة الخارجية نظرا للدور المهم الذي تقوم به في قلب نظرية الوكالة والحوكمة.

أما بالنسبة للجزائر فقد عرفت عدة تحولات إبتداءا من سنة 1988 نتيجة لعدم فعالية تسيير المؤسسات، لذلك عملت الدولة على تبني مجموعة من الإجراءات التي تسمح بإعادة هيكلتها من الناحية المالية والتنظيمية والذي أدى إلى تحولها إلى مؤسسات عمومية اقتصادية وتبنيها لمفهوم الاستقلالية، حيث تمت هذه الإصلاحات من أجل الفصل بين حقوق الملكية والتسيير والانتقال لنظام اقتصاد السوق. وقد كان لهذه الإصلاحات دور في إنشاء تغيير مهم في مجال التكفل بالصعوبات الحقيقية لهذه المؤسسات، حيث أن النصوص القانونية الأولى التي ارتبطت بالاستقلالية كان لها أثر من أجل إعادة تعريف وتوضيح العلاقات بين الدولة المساهمة والمؤسسات العمومية بالإضافة إلى الإصلاحات الأساسية التي مست أساسيات حوكمة المؤسسات الجزائرية.

حيث أن ازدياد تعقيد القطاع العمومي وسياسة الخوصصة المتبعة من قبل الدولة، أدى إلى عدم كفاية الرقابة المتبعة على مستوى هذه المؤسسات للحصول على ضمان يسمح بمسايرة الأعمال التي تقوم بها المؤسسات، وضمان الفعالية في التسيير باحترام الأحكام التشريعية والقانونية، لذلك تم إعادة تنظيم مهنة المراجعة بفرضها على مؤسسات هذا القطاع وفصل المراجعة عن مجلس الإدارة. لذلك يعتبر الاهتمام بجودة المراجعة الخارجية أمرا مهما من أجل القضاء على عيوب التسيير والعجز الذي تعاني منه الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات.

لذا كان الهدف من القيام بهذه الدراسة هو التطرق للدور الذي تقوم به المراجعة الخارجية في زيادة فعالية المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات والاختيار العكسي وعجز الآليات الأخرى الموجودة في نظام الحوكمة، كما هدفنا لدراسة تأثير هذه الآليات على طلب جودة المراجعة الخارجية من خلال معرفة إن كانت المؤسسات الجزائرية بتوفرها على مجلس إدارة ولجنة مراجعة تلجأ أكثر لطلب مراجعة خارجية ذات جودة أو العكس.

ومن أجل تحقيق الهدف من هذه الدراسة تم طرح إشكالية تمحورت حول الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها آليات حوكمة المؤسسات الجزائرية الاقتصادية على طلب مراجعة خارجية ذات جودة ؟

وبعد تطرقنا لمختلف جوانب الموضوع سواءا من الناحية النظرية أو التطبيقية، فانه تمكنا من التوصل للإجابة على الأسئلة المطروحة في مقدمة البحث ومن ثم تأكيد أو رفض الفرضيات:

- تعتبر المراجعة الخارجية كآلية من آليات الحوكمة الخارجية التي تهدف إلى زيادة فعالية تطبيق هذه الحوكمة والحد من مختلف النزاعات والمشاكل القائمة في المؤسسة من خلال التخفيض من عدم تماثل المعلومات التي يتميز بها المدراء في الغالب، وبالتالي السماح لجميع الأطراف الحصول على مختلف المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، بالإضافة إلى التقليل من الاختيار العكسي و التخفيض من عجز الآليات الأخرى في الحد من التلاعبات والغش، لذلك يمكننا القول بأن العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين المراجعة الخارجية وحوكمة المؤسسات هو أن المراجعة الخارجية تعتبر من بين الآليات التي تحتاج إليها المؤسسات لوضع حد للنقائص الموجودة، وهذا ما يمثل جوابا على السؤال الأول وما يثبت الفرضية الأولى من خلال وجود علاقة قوية بين هذين المفهومين.

- تحدد جودة المراجعة الخارجية وفقا لعاملين أساسيين يتمثلان في كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي المحددتان بالعديد من العوامل (شهرة المكتب، أتعاب المراجع، التنظيم الداخلي للمكتب، رقم أعمال المكتب...)، بالإضافة إلى مسار المراجعة الذي يعتبر محددا أساسيا لجودة المراجعة الخارجية، بحيث يمكننا الحكم من خلال أعمال المراجعة التي يقوم بها المراجع وفقا لمسار معين بتحديد جودة المراجعة الخارجية، لذلك ترفض الفرضية الثانية.

- تبين من الناحية النظرية وجود علاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبين آليات حوكمة المؤسسات وذلك وفقا للدراسات السابقة بحيث أن هذه العلاقة لم تأخذ اتجاها واحدا لأنه هناك بعض الدراسات التي أثبتت وجود علاقة عكسية، والبعض الآخر علاقة طردية، كما يمكننا القول أنه كما تبين سابقا وجود علاقة بين المراجعة الخارجية وحوكمة المؤسسات باعتبارها آلية من آلياتها، فانه يمكن القول كذلك أن لآليات حوكمة المؤسسات تأثير على طلب مراجعة خارجية ذات جودة وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة.

- إن خصائص المؤسسات الجزائرية المعتمدة في هذه العينة تجعل جودة المراجعة الخارجية تتأثر بعدة خصائص مميزة لآليات حوكمة المؤسسات من بينها: حجم مجلس الإدارة، ازدواجية الوظيفة، حجم لجنة المراجعة، حجم المؤسسة. وقد أثبتت نتائج انحدار النماذج المتعددة وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات وازدياد الحاجة لمراجعة خارجية ذات جودة، وهذا ما يتوافق مع نتائج بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها في السابق، كما أثبتت وجود علاقات عكسية مع بعض المتغيرات الأخرى، كاستقلالية مجلس الإدارة، عدد اجتماعاته، عدد اجتماعات لجنة المراجعة، بينما المتغيرات الأخرى المعتمدة في هذه الدراسة لم تثبت نتائج نماذج الانحدار وجود لها علاقة بجودة المراجعة الخارجية وهذا ما ينفي الفرضية الرابعة لأن خصائص آليات الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية لهذه العينة لا تؤثر كلها على جودة المراجعة الخارجية.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لمجلس الإدارة على لجوء أو اعتماد مؤسسات هذه العينة على إجراءات رقابة خارجية ذات جودة حيث ظهر هذا التأثير السلبي من خلال الأعضاء المستقلة لهذه المجالس وعدد اجتماعاتها لأن نموذج الانحدار المتعدد لمجلس الإدارة أظهر

بأن هناك علاقة عكسية بين هاتين المتغيرتين وجودة المراجعة الخارجية، وقد توصلنا إلى أنه بالرغم من هذا التأثير السلبي لهذه المجالس على جودة المراجعة الخارجية إلا أن المدير العام كونه رئيس مجلس الإدارة يحث أكثر على طلب مراجعة خارجية ذات جودة من أجل تغطية تجذره ومن ثم التمتع بكافة موارد المؤسسة لمصلحته الخاصة والقيام بالمشاريع الذي تلائمه والتي تمكنه من الحصول على أرباح بدون الأخذ بعين الاعتبار مصالح المساهمين والأطراف الأخرى المشاركة في هذه المؤسسات.

كما توصلنا كذلك إلى وجود تأثير سلبي للجنة المراجعة على اللجوء أكثر لمراجعة خارجية ذات جودة من خلال عدد اجتماعاتها، إذ أظهر النموذج المتعلق بهذه اللجنة أنه كلما زاد عدد اجتماعات اللجان كلما قل اللجوء لمراجعة خارجية ذات جودة لأن هذه المؤسسات لها ثقة في لجنة المراجعة بالإضافة إلى عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة وخبرة الأعضاء في المجال المالي والمحاسبي لم تظهر لهما علاقة بجودة المراجعة الخارجية لأن من جهة خبرة الأعضاء تتوقف فقط على قراءة وفهم التقارير المالية لضمان تعاون مع المراجع الخارجي أما بالنسبة للاستقلالية فإنها لا تحفز على اللجوء لمراجعة خارجية ذات جودة ، وهو ما يفسر وجود تأثير سلبي للجان مراجعة هذه المؤسسات على اللجوء أكثر لمراجعة خارجية ذات جودة.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن معظم شركات المساهمة الجزائرية لا تتوفر على لجنة المراجعة التي تعتبر أساسية من أجل التطبيق الجيد للحوكمة .

كما يظهر من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الجزائرية بعيدة عن التطبيق الجيد للحوكمة من خلال وجود حرية بالنسبة لهذه المؤسسات في التطبيق الجدي للحوكمة بالرغم من وجود منافسة بالنسبة لها، أين يصبح من الضروري اللجوء أكثر لمراجعة خارجية ذات جودة تمكنهم من تعويض هذا النقص الموجود في نظام حوكمة المؤسسات من أجل تفادي التلاعبات والغش التي يمكن أن تحدث، لهذا نجد أن ظهور القانون الخاص بالتطبيق الجيد للحوكمة في الجزائر في 2009 يمكن أن يسعى للتحسين من تطبيق هذا النظام على مستوى المؤسسات الجزائرية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

ومن خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها يمكننا أن نوصي بالاهتمام أكثر باستقلالية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من خلال الزيادة في عدد الأعضاء المستقلين على مستوى هاتين الآليتين المهمتين بالنسبة للمؤسسة، بالإضافة إلى حث هذه المؤسسة على الفصل بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة من أجل الحد من تجذر هؤلاء المدراء ومنه الحفاظ على مصالح كافة الأطراف المشاركة في المؤسسة وعلى حسن أداء هذه المؤسسات.

كما نحث هذه المؤسسات على الاهتمام أكثر بجودة المراجعة الخارجية حتى ولو كانت تتوفر على آليات داخلية جيدة وفعالة، لأنها تعتبر ضرورية بالنسبة للاقتصاد الجزائري وبالنسبة للاستقرار المالي وهذا نتيجة لعدم تطور الحوكمة على المستوى الجزائري، بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه هذه الجودة في ضمان صدق المعلومات والتخفيض من التلاعبات التي يمكن أن تحدث على مستوى التقارير المالية.

كما نجد من الضروري أن تضع الدولة بعض القوانين التي تسمح من تقوية جودة المراجعة الخارجية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إصدارها لقانون SOX وفرنسا بإصدارها لقانون LSF.

وضع قوانين وتشريعات خاصة بإنشاء لجنة مراجعة مستقلة ومكونة من أعضاء يتمتعون بالخبرة في المجال المالي والمحاسبي وحث المؤسسات الجزائرية وتشجيعها على إنشائها لأنها تتميز بدور فعال يمكن أن يساعد على تحسين أداء المؤسسات.

تشجيع المؤسسات الجزائرية على تبني القانون الجديد لحوكمة المؤسسات الذي صدر في 2009 باعتباره رهان كبير بالنسبة لها من أجل تحسين المنافسة على مستوى السوق الجزائرية، لأنه يسمح بتخفيض التلاعبات والغش الذي يمكن أن يؤثر على حسن الأداء وخلق القيمة على مستوى المؤسسة.

من الضروري خلق بيئة أعمال أخلاقية, أين المنافسة والجودة تتطلب تطهير القطاع الاقتصادي والتجاري والقضاء على التلاعبات.

ونظرا للظروف المحيطة بالعمل والتي حالت دون التعمق أكثر أو الإلمام بكل ما له علاقة بالموضوع، سواء من حيث الحصول على المعلومات من طرف المؤسسات لأنهم يعتبرون هذه المعلومات سرية كعدم الحصول على المعلومات المتعلقة بهيكلة رأس مال هذه المؤسسات من أجل دراسة تأثيرها على طلب مراجعة خارجية ذات جودة، أو من ناحية قلة المؤسسات التي تتوفر على لجنة مراجعة، وكذلك من ناحية الوقت وقلة المراجع وبقصد التحكم في الموضوع فقد اقتصر عملنا فقط على دراسة العلاقة القائمة بين جودة المراجعة الخارجية وآليات حوكمة المؤسسات، وعليه يمكننا اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل دراسة في المستقبل:

- دور المراجعة الخارجية في تخفيض عدم تماثل المعلومات على مستوى المؤسسات الجزائرية.
- دراسة حول مدى مساهمة مسار المراجعة الخارجية في تحديد جودة المراجعة الخارجية.
- تحديد الخصائص المثلى لمجالس الإدارة وتأثيرها على قيمة المؤسسة.
- تقييم جودة المراجعة الداخلية والخارجية وتأثيرهما على تحسين الأداء في المؤسسات الجزائرية.
- مدى فعالية تطبيق الحوكمة في المؤسسات الجزائرية خاصة في ظل عدم توفر سوق مالي.

المراجع

المراجع

الكتب

1- أمين السيد أحمد لطفي, المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون ساربنز أوكسلي Sarbanes-Oxley, الطبعة الأولى, الدار الجامعية, دار نشر الثقافة-الإسكندرية, 2007.

2- الساعي مهيب و وهبي عمرو, علم تدقيق الحسابات, دار الفكر للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة الأولى, 1991.

3- بوتين محمد, المراجعة ومراقبة الحسابات, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2003.

4- جمال الدين محمد مرسى وآخرون, التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2002.

5- جلاطو جيلالي، الإحصاء التطبيقي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

6- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2004.

7- عبد الفتاح محمد الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000/1999.

8- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل.

9- نبيل محمد مرسى، الإدارة الإستراتيجية تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

10- نصر علي عبد الوهاب، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية و الدولية المعاصرة، كلية التجارة-الإسكندرية، 2007/2006.

11- هلال عبد الله، محمد سمير الصبان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997.

12- Bécour.J.C, Bouquin.H, Audit opérationnel, édition Economica, paris, 2eme édition, 1996.

13- Depret Marc-Hubert, Alain Finet, Charles Piot,…, Gouvernement d'entreprise (Enjeux managériaux, comptable et financiers), Edition de Boeck Université, 2005.

14- Gujarati.D, Econométrie, 1ère édition, édition de boeck université Bruxelles, 2004.

15- Joras Michel, Les fondamentaux de l'audit, Edition préventique Bordeaux, 2eme édition, 2000.

16- Lionnel.C et Gerard.V, Audit et contrôle interne, aspects financiers, opérationnels et stratégiques. 4eme édition .Dalloz, paris, 1992.

17- Mikol Alain, « Encyclopédie » contrôle de gestion et édition économica, paris, 2000.

18- Parrat Frédéric, le gouvernement d'entreprise : ce qui a déjà changé ce qui va encore évoluer, suivi de l'enquête intégrale réalisée par KPMG, MAXIMA, 1999.

19- parrat Frederic, le gouvernement d'entreprise, Dunod, Paris, 2003.

20- Raffegeau.J et All, L'Audit financier, que sais-je, 1994.

21- Sadi Nacer Eddine, La Pratique du Commissariat aux Comptes en Algérie, édition société Nationale de comptabilité SNC, Alger ? tome1, 1993.

المجلات والمقالات

1- إبراهيم السيد المليجي، دراسة واختيار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

2- بن عيشي بشير، دبلة فاتح، مقالة حول حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومات المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر).

3- عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 2008

4- محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية تطبيقية، قسم المحاسبة، كلية التجارة.

5- معراج عبد القادر هواري وأحمد عبد الحفيظ، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

6- Adjaoud Fodil et Mamoghli Chokri et Siala Fatma, la réputation de l'audit externe et les mécanismes de gouvernance d'entreprise : interaction et effet sur la performance, 25eme congrès de l'association Francophone de comptabilité, Poitiers, mai 2007.

7- Amrani Badiaa, Présentation du code algérien de gouvernance d'entreprise : Un outil au service du développement économique, 12/03/2009.

8- Ammar Sourour, le rôle de l'auditeur interne dans le processus de gouvernance de l'entreprise à travers l'évaluation du contrôle interne.

9- Belhimer Bilal, gouvernance d'entreprise et la loi Sarbanes Oxley, commissaire aux comptes, cabinet Djamouh.

10- Benissad. M, Algérie restructurations et reformes économiques OPU, Alger, 1994.

11- Boutaleb Kouider, la problématique de la gouvernance d'entreprise en Algérie, Université de Tlemcen.

12- CHARREAUX. G, « A la lumière de la théorie des gouvernements des entreprises ; l'entreprise publique est-elle nécessairement moins efficace ? », Revue Française de Gestion, septembre – octobre (1997a).

13- Carassus David et Gardes Nathalie, Audit Légal et Gouvernance d'Entreprise : Une lecture théorique de leurs relations, Conférence internationale de l'enseignement et de la recherche en comptabilité, Bordeaux, 29-30 septembre 2005.

14- CNCC, La compagnie Nationale des commissaires aux comptes, Normes professionnelles et déontologie, édit CNCC, 2000.

15- Chemingui Makram et pigé Benoît, la qualité de l'audit analyse critique et proposition d'une approche d'évaluation axée sur la nature des travaux d'audit réalises, IAE-Faculté de droit, économie et gestion, université de Franche-comté, Mars 2004.

16- Dadi Adoun. N, Problématique de gestion dans l'entreprise Algérienne et possibilité de bénéficier du système de gouvernance, communication colloque « gouvernance….. » communication présentée au colloque international sur « la bonne gouvernance des organisation et des gouvernement », M'sila, 2005.

17- Eustache Ebondo Wa Mandzila, Audit interne et Gouvernance d'entreprise : lectures théoriques et enjeux pratiques, Euromed-Maseille Ecole de Management.

18- Finet Alain et Lajmi Azhaar, qualité d'audit et gouvernance d'entreprise : essai d'analyse sur le marche Belge, 2007.

19- Godard Laurence et Schatt Alain, caractéristiques et fonctionnement des conseils d'administration français : un Etat des lieux, Cahier de FARGO N° 1040201, Février 2004.

20- Godard Laurence et Schatt Alain, quelles sont les caractéristiques optimales du conseil d'administration, Université de Franche-comté.

21- Hadj Ali Mohamed Samir, le commissariat aux comptes : caractéristiques et missions, in Revue Algérienne de comptabilité et d'audit, SNC, 2ème trimestre, 1997, N°14.

22- Herrbach Oliver, Le comportement au travail des collaborateurs de cabinet d'audit financier. Une approche par le contrat psychologique, thèse de doctorat des sciences de gestion, université des sciences sociales - Toulouse, 2000.

23- KLEIN. A, "Audit committee, board of director characteristics, and earningsmanagement", Journal of Accounting and Economics, vol. 33, 2002.

24- KPMG Audit, Exemple de charte du comité d'audit, Audit Committee Institute, Juin 2006.

25- Lajmi Azhaar et Finet Alain et Omri Abdelwahed, caractéristiques du comité d'audit et honoraires d'audit externe : une étude empirique du contexte belge, (www.anciens-isgsousse.org /actes /samedi /28-03-2009-9h00-10H30 / Session 2 / AzhaarLajmi. pdf, date de consultation 01-06-2010).

26- Lamiri. A, Restructuration et management des entreprises stratégique des entreprises Algériennes, OPU, Alger, 1995.

27- le Parmentier. A et Orange. M, le gouvernement d'entreprise dans les économies Anglo-saxonnes, les cahiers français, n°277.

28- Mamoghli Chokri et Dhouibi Raoudha, Diversité du conseil d'administration et son impact sur le risque d'insolvabilité : Cas des banques tunisiennes, Institut Supérieur de Gestion de Tunis, Tunisie (date de consultation 23/06/2009).

29- Manita Riadh, la qualité de l'audit externe : proposition d'une grille d'évaluation axée sur le processus d'audit, Management, vol.11, N° 2, 2008.

30- Manita Riadh et Chemingui Makram, les Approches d'évaluation et les indicateurs de Mesure de la qualité d'audit : une revue critique ; date de consultation 03/03/2009.

31- Mezghani. Ali et Ellouze. Ahmed, Gouvernement d'entreprise et qualité de l'information financière, (www.iae.univpoitiers.fr/afc07/Programme/PDF/p185.pdf, date de consultation 07-02-2009).

32- MOORE . G ET RONEN. J, "External audit and asymetric information", Auditing : a Journal of Practice and Theory, vol. 9 suppl, 1990.

33- Nekhili Mehdi et Masmoudi Wafa et Chebbi Nekhili Dhikra, Choix de l'auditeur externe ; honoraires d'audit et gouvernance des entreprises françaises, cahier de FARGO n° 1090501, Université de Bourgogne-LEG UMR CNRS 5118.

34- Part dit Hauret Christain, comité d'audit et gouvernance des sociétés cotées : une analyse comparative Etats-Unis et la France, Université Montesquieu Bordeaux IV.

35- Pastre Olivier, Le Gouvernement d'entreprise. Questions des méthodes et enjeux théorique, Revue d'économie Financière N°31, 1994.

36- Piot. R et Janin. R, qualité de l'audit, gouvernance et résultat en France, 25eme congrès de l'association Francophone de comptabilité, Orléans, 12-14 mai et 3eme colloque international gouvernance et juricomptabilité, HEC Montréal, 3-4 juin 2004.

37- PROWSE. S, « corporate governance : comparaison internationale ». in Revue d'économie financière Hiver 1994.

38- Roches-Donavy Vincent, Article sur la gouvernance d'entreprise.

39- WHITTINGTON.G, "Corporate governance and the regulation of financial reporting", Accounting and Business Research, vol. 23, n° 91A, 1993.

40- ZAGHLOUL Mounim, le rôle de l'audit interne dans les établissements publics, MENA-OECD Investment Programme - Working Group 5, RABAT, 14 & 15 Sept 2005.

المذكرات

1- المنفراح دليلة، دور الرقابة الداخلية في المراجعة المالية وواقعها في ظل التحولات التكنولوجية والاقتصادية في المؤسسات الجزائرية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية البتروكيميائية مقاطعة التسويق والتوزيع وسط " الحراش "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، 2006.

2- بودربالة سارة حدة، دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومات المالية للتسيير : دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، وحدة DML ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، نوفمبر 2007.

3- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات –دراسة ميدانية–، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008–2009.

4- Ait Ikhlef Abdelghani, le gouvernement d'entreprise, mémoire de magistère à l'Ecole Supérieure de Commerce, 2002.

5- Debla. F, Le système de gouvernement des entreprises nouvellement privatisées en Algérie, Mémoire de Magistère, Université de Batna, 2006-2007.

6- Djebarra Abdelmadjid, pratique de l'audit comptable et financier en Algérie dans le cadre des nouvelles orientations économiques, Ecole supérieur de commerce d'Alger, 2001.

القوانين

1- القانون التجاري للجمهورية الجزائرية، المادة 609، منشورات بيرني، 2006.

2- قانون المالية الجزائري لسنة 1970.

3- القانون رقم 354-06 المتعلق بقانون المالية السنوي لدورة 2006 المؤرخ في 19 أكتوبر 2005.

4- وزارة المالية، مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة، منشورات السجل، الجزائر، 2002.

5- Code algérien de gouvernance d'entreprise, version finale, 04/01/2009.

6- journal officiel de la république Algérienne N° 04, 2007.

7- les dossiers thématiques, loi Sarbanes-Oxley, 21 Décembre 2006.

8- les dossiers thématiques, loi Sarbanes Oxley, 27 May 2007.

الجرائد

1- Informations publiées dans le journal « Le Monde » du 17/6/1998, article traitant du capitalisme français.

2- Lancement de la charte de bonne gouvernance, gestion des entreprises, journal liberté, jeudi 12/03/2009.

المواقع الانترنيت

1- www.iae.univ-poitiers.fr/afc07/Programme/PDF/p185.pdf.
2- www.anciens-isgsousse.org.

فهرس الملاحق

I. آليات معالجة النزاعات القائمة بين الأطراف المشاركة في المؤسسة

إن إنشاء نظام حوكمة فعال يبرر من خلال النزاعات القائمة بين مختلف أصحاب المصالح في المؤسسة(المساهمين، المدراء، الدائنين، الزبائن، الموردين).

لذا سنقوم في هذه النقطة، بتقديم وتحليل بعض الآليات التي تحث على مراقبة وتأديب تصرفات المدراء، بالإضافة إلى إبراز التقنيات التي يتبناها هؤلاء من أجل مواجهة سياسات الرقابة المتخذة من طرف المساهمين.

1. النزاعات المختلفة بين مختلف الأطراف المشاركة في المؤسسة

إن التطور الاقتصادي في نهاية القرن 19 أدى إلى إعادة شكل الاقتصاديات وطبيعة العلاقات بين مختلف الأطراف الاقتصادية ، هذا التطور أدى إلى إدخال مفهوم جديد للمؤسسة والتي كانت حتى هذا الوقت ملكية العائلات وإدارتها عن طريق واحد من أعضائها أو مجموعة من الأعضاء منضمين في المساهمات العائلية.

هذا يفسر من جهة عن طريق ظهور الحاجة لكفاءات بسبب تعقيد وتقنية مسارات الإنتاج والمتاجرة، ومن جهة أخرى عن طريق ظهور حاجات جديدة للتمويل التي تسمح بتطوير النشاط ومن مواجهة المنافسة، لذلك فان المؤسسة من أجل تطوير نشاطها تقوم بمناداة الادخار العمومي.

وينتج عن هذه الوضعية الانتقال من نموذج المؤسسة الرأسمالية والكلاسيكية أين أصحاب الملكية في المؤسسة كانوا في نفس الوقت مسيرين حيث كان الهدف الرئيسي هو تعظيم الربح، إلى نموذج مؤسسة إدارية أين المسير لا يكون بالضرورة مساهم، إذ أصبحت هذه التوليفة الجديدة مساهم/مسير مصدر للنازعات بين المصالح.

إن دراسة طبيعة التقارير بين المساهمين والمسيرين إلى حد الآن بقية دائما أساس العلاقات الأخرى التي يمكن أن تكون بين مختلف أطراف المؤسسة، هذه الظاهرة (نزاع مساهم/مسير) أدت إلى دراسة تمت من طرف Means وBerle في 1932 حول تكوين رأس مال 200 مؤسسة أمريكية كبيرة، ومن بين نتائج هذه الدراسة التي تم التوصل إليها هي أن رقابة الشركات يمكن أن تقترن بواحدة من الأنواع التالية:[1]

- **الرقابة التامة:** تظهر عندما شخص أو مجموعة صغيرة من الأشخاص تحوز على 80% من رأس مال الشركة.
- **الرقابة العظمى:** عندما المساهم الرئيسي يحوز على 50% إلى 80% من رأس المال.
- **الرقابة الصغرى:** عندما المساهم الرئيسي يحوز على 20% إلى 50% من رأس المال.
- **الرقابة القانونية:** تكون عندما المساهمين لا يحوزون على معظم رأس المال لكن مع ذلك ينجحون في تنفيذ الرقابة بفضل المشاركات المخاطرة cascades des participation.
- **الرقابة المناصفة أو الثنائية:** في حالة المساهم الرئيسي يحوز على ما بين 5% إلى 10% من رأس المال.
- **الرقابة الإدارية:** وتميز الوضعية التي لا يحوز فيها أي مساهم على أكثر من 5% من رأس المال. هذا التشتت القوي لرأس المال يسمح للمسيرين الذين ليس لديهم ملكية من الاحتفاظ بسلطة حقيقية.

إن دراسة Means وBerle سمحت من ملاحظة أن المؤسسات الأمريكية موضوع الدراسة كان لديها أنواع من الرقابة التي تنقسم بالطريقة التالية:

[1] Frédéric Parrat, le gouvernement d'entreprise : ce qui a déjà changé ce qui va encore évoluer, suivi de l'enquête intégrale réalisée par KPMG, P 23.

الجدول: أنواع رقابة المؤسسات الأمريكية

نوع الرقابة	إدارية	صغرى	عظمى	مطلقة
بالنسبة لـــ200 مؤسسة	%45	%23	%5	%6

Source : Ait Ikhlef Abdelghani, op-cit, P 58.

ومنه فإن حوكمة المؤسسات تهتم بصفة أساسية بتعارض المصالح التي يمكن أن تظهر نتيجة للعلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف.

أ. النزاعات بين المساهمين والمسيرين

إن التصرفات الانتهازية للمدراء (الوكلاء) يمكن أن تظهر في عدة مراحل، سواء عند مفاوضة العقود و/أو في تنفيذها، لذا سيتم فيما بعد إظهار العقود التي يمكن أن تكون بين المدراء وأصحاب المصالح في المؤسسة.

- **المسيرين وتصرفاتهم**

يعتبر المسيرين وكلاء راشدين في المؤسسة لأنهم يشكلون مجموعة متناسقة تعمل على تعظيم دالة المنفعة في المستقبل الأكيد، حيث أنه في المؤسسات ذات رأس المال المشتت لا تكون عملية المراقبة كبيرة على المسيرين، لهذا الفعل فإنهم يقومون بضمان مصالحهم على باقي مصالح أصحاب المصلحة مما يؤدي ذلك إلى إحداث نزاعات .

حسب نظرية الإدارة فان العناصر الأساسية التي يمكن أن تفسر تصرفات المسيرين تتمثل فيما يلي:[2]

- البحث عن التحفيزات أو المكافأة المرتفعة.
- البحث عن السلطة والرفاهية.
- البحث عن الحماية والتأمين.

أشار Williamson (1963)إلى أن المسيرين لديهم سلطة سرية مهمة و يفضلون بعض النفقات في المؤسسة التي تمكن من تحقيق حاجاتهم ومن تقوية مكانتهم وسلطتهم.

كما بين كل من Jensen et Meckling في مقالة لهم أن تصرفات المدراء تكون مرتبطة بحصتهم في رأس المال، هذا يعني كلما كانت هذه الحصة كبيرة كلما اتجه هذا الأخير للبحث عن تعظيم قيمة المؤسسة.[3]

زيادة على ذلك فقد لاحظ Baumol من خلال الأعمال التي قام بها أن غاية المسيرين تتمثل في تعظيم رقم الأعمال بدلا من تعظيم الربح. هذه الوضعية تفسر من جهة تحفيز المسيرين من خلال زيادة مكافأتهم وضمان سلطتهم بالإضافة إلى ضمان الرفاهية و الحماية من جهة أخرى.

يمكن القول أن هناك 3 أنواع من النفقات التي تسمح للمسيرين من ضمان الدخل، الرفاهية، السلطة والحماية، حسب Williamson تتمثل هذه النفقات فيما يلي:

- النفقات الشخصية الإدارية.

[2] Gilbert Koenig « les théorie de la firme », Economica, 2eme édition, Paris, 1998.
[3] Frank Bancel, la gouvernance des entreprises, Economica, Paris, 1997, p18.

- الأتعاب Les émoluments.
- النفقات الاستثمارية السرية.

- **المساهمون وتصرفاتهم**

يعتبر المساهمين كـــ copropriétaires بالنسبة للمؤسسة، يملكون حصص تحت شكل أسهم، هذه الأخيرة تتمثل في سندات رأس المال، حيث تمكنهم من الحصول على حق الملكية وبالتالي يمكنهم الجمع بين ثلاثة عناصر تميز أبعاد الملكية:

- La faculté d'user du titre (action) à sa convenance هذا ما يسمح له من طلب حسابات حول تسيير المؤسسة والتي يكون فيها مساهم أو يبقى مستخدم usus.
- إمكانية الاستفادة من la perception des dividendes: fructus
- إمكانية بيع أسهمهم بكل حرية (abusus)

إن المزج بين الأبعاد الثلاثة للملكية (usus،fructus, abusus) والحالة التي يمكن أن يتبناها كل مساهم تسمح لنا بتعريف عائلات مختلفة للمساهمين، لذا على أساس هذا الاختلاف يمكن القول أنه يوجد عدة أنواع من المساهمين الذي يترجم على أرض الواقع بتصرفات مختلفة و من ثم خلق مشاكل بينهم.

ب. النزاعات بين المساهمين

يمكن أن تنشأ نزاعات بين مختلف المساهمين خاصة بين المساهمين الأكثرية والمساهمين الأقلية، ويمكن أن تنشأ هذه النزاعات عندما يتم المجيء بفرقة مدراء على رأس المؤسسة تكون معينة من طرف المساهمين الأكثرية مما يجعلها في خدمتهم، بالموازاة فان المساهمين الأقلية يمكن أن يكونوا تابعين لقرارات أو استراتيجيات متبناة من طرف المدراء.

فضلا عن ذلك ، فانه يمكن أن تقوم مشاكل بين المساهمين القدامى والجدد، لأن المساهمين الجدد لا تكون لديهم المعلومات الكافية التي تمكنهم من معرفة المؤسسة كما يعرفونها المساهمين القدامى. لذا هذا النوع من النزاعات بين المساهمين يفترض عموما الحد من الزيادة في رأس المال ومن ثم التميز بالتمويل عن طريق الديون (باللجوء للبنوك).

جـــ. تعارض المصالح بين المساهمين والدائنين (créanciers)

في هذا النوع من التعارضات يكون الدائنين محميين إلا جزئيا في العقود التي يقومون بها مع المؤسسة و من ثم يمكن أن تنشأ معضلتين في هذه الحالة:

- **قبل العقد:** تكون لديهم معلومات جزئية ويكونون غير متأكدين حول مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات التي تحصلوا عليها.
- **بعد العقد:** الدائنين يتحملون خطر اتخاذ المساهمين قرارات لا تكون في مصلحتهم و هذا ما يعرف بـــ « hasard moral ».

د. التعارض بين المساهمين والزبائن/الموردين

يمكن أن تظهر هناك تعارضات بين الزبائن أو الموردين من جهة والمؤسسات التي تمثل مصالح المساهمين من جهة أخرى. هذا النوع من التعارض يمكن أن يظهر عندما تكون للموردين أو الزبائن سلطة بسبب بعض الوضعيات الخاصة مثلا: تركز الزبائن (عدد قليل من الزبائن يمثل حصة كبيرة من رقم الأعمال) نفس الشيء بالنسبة للموردين، أو عندما تكون تكاليف التحويل مرتفعة(تكاليف تغيير الموردين).

2. آليات الرقابة التي تسمح بالقضاء على التعارضات

حتى نتمكن من تخفيض النزاعات والاختلافات في المصالح بين كل من المساهمين والمدراء من جهة و من أجل مواجهة تجذر هذا الأخير من جهة أخرى توجد بعض الآليات، لذا سيتم في هذه المرحلة القيام بالتفريق بين الآليات الخارجية و الآليات الداخلية.

أ. الآليات الداخلية للرقابة وضبط المدراء

من بين الوسائل التي يعتمد عليها المساهمين لمراقبة المدراء وحثهم على العمل في مصلحتهم يمكننا ذكر ما يلي:

- **l'intéressement ونموذج مكافأة المدراء**

يمكن القول أنه توجد ثلاثة أنواع رئيسية لمكافأة المدراء تتمثل فيما يلي:

-المكافأة الثابتة

تتمثل عامة في مبلغ ثابت لا يرتبط بحسن أداء المؤسسة، وإن هذا المبلغ في العادة هو محدد عن طريق عقد أو قرار من جمعية المساهمين أو مجلس الإدارة.

-المكافأة القائمة على مقاييس وعناصر محاسبية

هذا النوع من المكافأة هو عبارة عن نسبة من النتيجة المحاسبية (نتيجة الاستغلال، القيمة المضافة، نتيجة السنة قبل الضريبة، الفائض الخام للاستغلال....). هذه الطريقة تسمح بتسطير مصالح المدراء نحو مصالح المساهمين لكن من بين عيوب هذه الطريقة أن المدراء يحاولون استعمال التطبيقات المحاسبية التي تمكن من استخراج مؤشرات حسن الأداء ونتائج في المدى القصير، وهذا ما يشكل كارثة بالنسبة للدورات اللاحقة.

-المكافأة القائمة على أسواق البورصة

يقوم هذا النوع من المكافأة على أساس إسناد أسهم للمدراء تسمح لهم بالحصول على أسهم في المستقبل وذلك بسعر محدد في البداية (stock -option)، بهدف تسطير مصالحهم نحو مصالح المساهمين.

- **حق تصويت المساهمين**

إن هذا النوع من الآليات يجد فعاليته أكثر في المؤسسات الخاصة من المؤسسات العمومية، لأن المساهمين يقومون باستعمال حق التصويت في الجمعية العامة من أجل معاقبة أو إخراج مدير تكون بحوزته حصة كبيرة من رأس مال مؤسسة خاصة من أجل اكتساب السلطة، لكن في المؤسسة العمومية تكون الدولة هي المساهم الأكبر لذا لا يمكن لهذه الآلية أن تجد فعاليتها.

- **وجود كبار المساهمون[4] (actionnaire de références)**

وجود مثل هؤلاء المساهمين يكون لهم تأثير ايجابي على تصرفات المدراء، لأنهم يحاولون القيام بكل شيء من أجل الدفاع على مصالحهم ومن ثم مصالح المساهمين.

- **مجلس الإدارة**

يعتبر مجلس الإدارة مركز آليات حوكمة المؤسسة لدوره المهم في الضبط أو التأديب لذلك تمت عدة دراسات تجريبية حوله لكونه آلية تأديبية جد مهمة ، ومن بين هذه الدراسات يمكننا ذكر دراسة Marck et Shleifer et Vishney (1989) ودراسة Parrino(1997) ، والتي بينت أن مجلس الإدارة يمكنه القيام بتطوير حسن أداء المدراء آخذين بعين الاعتبار قطاع نشاط المؤسسة. كما تجدر الإشارة إلى أن تحليل المؤسسة وطريقة عمل مجلس الإدارة هو الذي يمكن من التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات.

كما يعتبره أصحاب نظريات الوكالة كوسيلة مهمة للتأديب و الضبط لأنه يسمح بتخفيض تكاليف الوكالة.

[4] F. Bancel, op-cit, P 23.

- **دور المراجعة الداخلية في حوكمة المؤسسات**

تعتبر المراجعة الداخلية عنصر مهم للحوكمة الجيدة لأنها أداة تسمح للكل بالمشاركة في نشاط الحوكمة من أجل الحصول على نظرة داخلية حول احترام الإجراءات وتقييم الأخطار، لذلك من أجل قيام المراجعة الداخلية بمهامها بصفة جيدة، يجب أن تتوفر المؤسسة على لجنة المراجعة التي تقوم بمراقبة أعمال المراجعين الداخليين.

ب. الآليات الخارجية للمراقبة

تتمثل هذه الآليات في العوامل الخارجية التي تسمح بتنظيم تصرفات المدراء، والتي تتضمن أساسا البيئة القانونية والنظامية، أسواق السلع والخدمات، سوق العمل وسوق المراقبة أو الرقابة، لذا سيتم من خلال هذا الجزء عرض آليات الرقابة مع تبيين محددات كل آلية.

- **التأديب عن طريق الضغط التنافسي على سوق السلع والخدمات**

إن سوق السلع والخدمات يلعب دور أساسي في تأديب وتنظيم فرقة المدراء، فحسب Demetz المدير الانتهازي تكون لديه مميزات تمكنه من تدمير المساهمين والذي يؤدي مباشرة أو بصفة غير مباشرة إلى الانعكاس على تكاليف الإنتاج وسعر البيع المعلن عنه في السوق. هذه الوضعية تؤدي إلى تقليل المنافسة مما يشكل خطر على استمرارية المؤسسة ومن ثم الفرقة المديرة، لهذا الفعل، كلما كان الضغط التنافسي قوي كلما كانت الآلية ناجعة وفعالة، لذا فان المدراء الذين يرغبون في الحفاظ على مكانتهم يجب عليهم التخفيض من تجذرهم والعمل على تحسين مكانة المؤسسة.

- **التعيين وسوق عمل المدراء**

إن سوق العمل يلعب دور مهم في تقييم الكفاءات لكن هذا لا يتم إلا على أساس المعلومات التي تعلن له، هذه الوسيلة للتنظيم تدفع بالمدراء إلى تبني تصرفات مثلا: من ناحية الأمانة، التطوير ووضع قيمة للكفاءات.

يعتبر سوق المدراء وسيلة مهمة للرقابة وتنظيم تصرفات المدراء، لذلك يحاول المدراء دائما إعطاء صورة جيدة عن شخصيتهم وكفاءاتهم، حتى يتم توظيفهم من طرف عارضي العمل المحتملين، لكن هذه الآلية محدودة في الدول التي يكون فيها تحالف بين المدراء والإداريين المكلفين بتعيينهم.

- **الضبط المنفذ عن طريق سوق الرقابة**

من بين الآليات الناجعة التي يمكن إيجادها من أجل ضبط المدراء نجد آلية مسك الرقابة، تأثر هذه الآلية بصفة مباشرة وغير مباشرة على المدراء وتؤدي دور تأديبي دائم والذي يبرر بعدة طرق، من جهة التهديد البسيط للمناقصة العمومية للشراء (OPA) التي تجبر المسيرين على إدارة المؤسسة وفقا لمصلحة المساهمين، ومن جهة أخرى هذا التهديد يحث المدراء على نشر المعلومات التي بحوزتهم لصالح المستثمرين.

هناك العديد من الباحثين الذين قاموا بدراسات متعلقة باختبار درجة تأثير إمساك الرقابة على تغيير المدراء مثلا: Martin et Mc connell في 1991 حيث لاحظا أن معدل تغيير المدراء يزداد بعد المناقصات العمومية الناجحة وتوصلوا إلى أن سوق إمساك الرقابة يساعد على حماية المساهمين من التصرفات الانتهازية للمدراء.

إن الإشارة لآلية إمساك الرقابة بدأت تعرف حدودها في مواجهة التقنيات الدفاعية المتبناة من طرف المدراء. لهذا فإنه سيتم عرض الوسائل المستعملة من طرف المدراء من أجل مواجهة إمساك الرقابة في النقطة الموالية.

3. التقنيات الدفاعية المتبناة من طرف المدراء

من أجل مواجهة محاولات الرقابة المتخذة من قبل المساهمين يقوم المدراء بتبني عدة تقنيات، لهذا سنقوم بعرض مجموعة أو بعض من التقنيات الغير محدودة والمتبناة من طرف المدراء .

أ. التصريحات العمومية وشركة المعلومات للمساهمين

التصريحات العمومية للمدراء الذين يحاولون شرح وضعيتهم في عملية إمساك الرقابة المطروحة ضد مؤسساتهم تنشأ وسيلة من أجل ضم عدد كبير من المساهمين لهم.

إن التأثير المهم والذي يخاطر من أن تكون هناك تغذية عكسية كبيرة يبقى من خلال إرسال رسالة تتخذ مسار دائري لكل واحد من المساهمين. وفي المقابل يظهر بأن هذه الوسيلة الدفاعية لها فعالية غير أكيدة لأنه في نظر المساهمين، الخطابات الجيدة والكلمات المشجعة حول توقعات مستقبل مؤسستهم لا تفكر مليا في المكافآت التي يتم دفعها من طرف المالك أو صاحب هذه الأسهم.

ب. طرح أسهم مجانية، سندات قابلة للتحويل لأسهم أو أسهم عادية

إن أهمية طرح الأسهم المجانية هي قابلة لجعل أسعار تداول الأسهم نحو الأعلى، لأن هذه العملية تخاطر من أن تكون معالجة أو متعامل بها عن طريق السوق كمرادف لتوزيع الأرباح، كما تخاطر هذه الوضعية من القيام برفع الأسعار المتداولة ويرجع السبب لعملية إمساك الرقابة المطروحة من طرف الممتلكين الجدد.

أما فيما يتعلق بالسندات القابلة للتحول للأسهم، هذه التقنية المعروفة ب pilule empoissonnée، لا تأثر على عملية القيام بالرقابة وإنما تقلل من هدف العملية لتصعيبها لمهمة صاحب الملكية لأنها تظهر تخفيف رأس المال و خسارة الرقابة بعد العملية، والتي تجعلها أقل أهمية في نظر أصحاب الملكية الجدد.

لكن الهدف الذي تسعى إليه عملية طرح أسهم عادية وتخفيف المساهمة حتى تسمح للمساهمين " الذين هم أصدقاء " مع المدراء من الحيازة على أسهم كافية من أجل الحيازة على سلطة الرقابة والحفاظ على فرقة المدراء في مكانها.

هناك دراسة تمت من طرف J.P Morgan في 1800 شركة أمريكية كبرى، أظهرت أنه تقريبا 60% منها لها مجلس إدارة مجدد في جزء فقط، هذا ما يعني أنه عدد قليل فقط من الإداريين يمكن أن يتم تغيرهم من طرف المساهمين الكبار الجدد. مما يعني أنه لا بد من مرور عدة سنوات من أجل تغيير مجلس الإدارة بأكمله، وهذه الوضعية يمكن أن تشكل قيد أو عقبة في ممارسة سلطة الشركة.

جـــ. طرح OPA على المهاجم أو المعتدي

وتسمى كذلك بتقنية « Pac-Man défense »، هذه الأخيرة تركز على العمل ضد المهاجم (agresseur) أي الشركة التي تطرح OPA من خلال القيام بطرح OPA ضدها.

د. التنازل عن الأصول وتحويل الرقابة للشركة الحليفة

وقد سمية من طرف الباحثين بتقنية "Chevalier blanc" وترتكز هذه التقنية على بيع واحد من الأصول أو مجموعة منها لسببين أساسيين:

من جهة، بيع الأصل يسمح من الحصول على سيولة من أجل تبني واحد من التقنيات المذكورة سابقا، ومن جهة أخرى إذا كان الأصل في مركز المناقصة العمومية فانه يمكن من إحباط المهاجم والحصول على مناقصة من جهة الشركة الحليفة والمسماة بـــ" الفارس الأبيض". ومنه فإن مجموعة آليات الرقابة الداخلية والخارجية بالإضافة للاستراتيجيات الدفاعية المتبناة من طرف المدراء تكون لها حدود من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون مشروعة في دول وغير ذلك في دول أخرى.

فيما مضى قد قمنا بإظهار آليات الرقابة (الداخلية والخارجية) التي هي في حوزة المساهمين من أجل مواجهة النزاعات مع المدراء، لكن هناك آليات أخرى موجودة وتسمح بحل نزاعات من نوع أخر مثلا: حل النزاعات القائمة بين المساهمين والدائنين تمر عن طريق وضع بنود أو شروط وذلك عندما تتم عقود بينهما، أو بما يعرف بـــ " التقارب بين البنك والصناعة"، وهذا ما يسمح بلعب دور الشراكة بين المؤسسة وبنكها، كما هو الحال في ألمانيا واليابان.

أما بالنسبة لـــ Williamson فقد قدم نوع أخر من هياكل حوكمة المؤسسة التي نعتبرها متكاملة مع الآليات التي تم ذكرها، حيث فرق من جهة بين:

-آليات الرقابة التلقائية(الذاتية) المرتبطة بالسوق (Spontané).

-آليات الرقابة القصدية التي يتم وضعها من طرف المؤسسات.

I. التقارير الأساسية لحوكمة المؤسسات

إن الفضائح التي برزت والناتجة عن إفلاس العديد من المؤسسات الأمريكية، الانجليزية والفرنسية دفعت بالسلطات الماضية للتساؤل عن أعمال ومكانة المؤسسات. لذلك ظهر العديد من التقارير التي لديها إمكانية القيادة من ناحية حوكمة المؤسسات. لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لتقارير الدول الأنجلوساكسونية والتقارير الفرنسية.

1. تقارير دول الأنجلوساكسون

1.1. تقرير Cadbury

قامت بورصة لندن برد فعل حول أعمال المؤسسات الانجليزية وذلك من أجل تهدئة وطمأنت الأسواق المالية. كانت هذه اللجنة مرؤوسة من طرف Sir Adrian Cadbury ، وقد تكونت هذه اللجنة من 12 عضو تم إنشاءها في سنة 1999.

كانت ردود فعل هذه اللجنة قائمة على:[1]

- تنظيم السلطات حتى يتم ضمان التوازن بين المساهمين، الإداريين والمدراء.
- مسؤولية الإداريين.
- الاتصالات المالية.

و من بين التوصيات التي أتت بها نذكر الأتي:[2]

- تقسيم المسؤوليات على مستوى الشركة، لا بد أن تكون واضحة ومقبولة من طرف الكل.
- مجلس الإدارة لابد أن يحتوي على مدراء تنفيذيين وغير تنفيذيين وذلك من أجل تمثيل مصالح المساهمين ، ومن أجل قيام المجلس بمسؤوليته لابد عليه:

* الاجتماع بصفة مستمرة.

* المحافظة على رقابة جيدة على مستوى الشركة (خاصة في المجالات المالية).

* الحصول على معلومات فيما يتعلق بحياة المؤسسة.

- المدراء التنفيذيون يتم تعينهم من طرف المساهمين لفترة تقدر بـــ 03 سنوات ، أما بالنسبة لمكافآتهم فلابد الإعلان عليها فرديا كما يجب القيام بتحديدها من طرف المدراء غير التنفيذيين.

- وضع لجان متخصصة: تم وضع هذه الأخيرة من أجل مساعدة مجلس الإدارة في أعماله، حيث يجب على هذه اللجان أن تحتوي على إداريين مستقلين والتي تتمثل فيما يلي:

* لجنة المراجعة (أو الحسابات).

* لجنة المكافأة.

[1] Ait Ikhlef Abdelghani, op-cit, p36.
[2] Dynamique de gouvernement d’entreprise.

* لجنة التعيينات.

- استقلالية المراجعين: هو عنصر مهم من أجل ضمان رقابة فعالة لتسيير المؤسسة، لذا توكل مهام تعيين أو اختيار المراجعين للجنة المراجعة وليس المدراء.

- ضرورة الإعلانات المالية.

إن هذه التوصيات التي تم الإعلان عنها في ديسمبر 1992، تم العمل بها من طرف الشركات البريطانية المسعرة. كما أنه في 1995، تم تكملة هذه اللجنة عن طريق طرح تقرير ثاني وهو تقرير Greenbury والذي ركز على امتيازات أو مكافآت المدراء وشفافيتها.

2.1. تقرير Greenbury

بعد سنوات من طرح تقرير **Cadbury** ، تم الإعلان عن اللجنة المرؤوسة من طرف **Greenbury** وذلك في 1995، حيث يهتم هذا التقرير بمكافآت المدراء وشفافيتها، بالإضافة إلى الإعلان عن كافة العناصر المكونة لمكافآت المدراء (الأجور، Primes,bonus,stock-option).

ومن بين مستخرجات هذا التقرير نذكر:

– تجنب تعارض المصالح بقدر الإمكان، وينبغي على مجالس الإدارة إنشاء لجنة لمكافآت الأعضاء من غير المديرين (لجنة المراجعة).

– ينبغي على مجالس الإدارة وضع أحكام مرجعية واضحة بالنسبة للجان المكافآت، ويتطلب من هذه اللجان ما يلي:[1]

أ. أن تحدد باسم مجلس الإدارة والمساهمين السياسة العريضة للشركة لمكافأة المدراء التنفيذيين والمجموعة الكاملة للمكافآت الفردية لكل من الأعضاء الذين يشغلون مناصب في الإدارة التنفيذية والإدارة العليا.

ب. وفي سبيل ذلك – فان أعضاء الإدارة التنفيذية يجب أن يحصلوا على التشجيع اللازم لتعزيز أداء الشركة وضمان حصولهم على مكافآتهم بشكل عادل وحسب مساهماتهم الفردية.

جـــ . يجب أن يقدموا تقاريرهم مباشرة إلى المساهمين نيابة عن المجلس.

– وبالنسبة لتقرير لجنة المكافآت للمساهمين فيجب أن يكون الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها تقديم افصاحات للمساهمين عن مكافآت أعضاء المجلس ويجب أن يكون التقرير باسم المجلس وأن يكون في قسم منفصل أو ملحق بالتقرير السنوي للشركة وقوائمها.

2. التقارير الفرنسية[2]

أما بالنسبة لفرنسا فقد تم إنشاء بعض التقارير، إذ كانت أول مبادرة فرنسية في 1980 عندما أعلنت لجنة عمليات البورصة (COB) عن تقرير تنص فيه ضرورة وضع لجنة المراجعة في المؤسسات الفرنسية الكبرى .

1.2. تقرير PEBEREAU

تم الإعلان رسميا عن هذا التقرير في 1991، الذي جاء من أجل الزيادة من الرأسمالية الفرنسية ويركز اهتمامه على الدور الرئيسي للمساهمين الذين يعتبرون الحجر الأساسي في الرأسمالية الفرنسية.

---

[1] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات : مفاهيم، المبادئ، التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف – الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص16.

[2] Ait Ikhlef Abdekghani, op-cit, P 38-41.

ومن بين التوصيات التي جاء بها هذا التقرير نذكر ما يلي:

- الحد من عدد الوكالات المتبادلة (mandat croisés) وضرورة وجود إداريين مستقلين على مستوى مجلس الإدارة.
- الإعلان عن المعلومات المتعلقة بآليات الرقابة المتبناة من قبل المؤسسات.
- إنشاء لجنات مكلفة بتحفيز تشاورات المجلس.

2.2. تقرير Vienot I

تم طلب هذا التقرير من طرف (CNPF) والجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة (AFEP) في فيفري 1995. تم رئاسة هذه اللجنة من طرف Marc Vienot، وقد تم الإعلان عن هذا التقرير في 11 جويلية 1995.

إذ يحث هذا التقرير على:

- إعادة توضيح مهام مجلس الإدارة:

* تعريف الإستراتيجية.

* تعيين الوكلاء الاجتماعيين.

* مراقبة تسيير ونوعية المعلومة المقدمة للمساهمين والأسواق.

كما يقدم التوصيات التالية:

- تحديد فترة مداولة الإداريين بـــ5 سنوات.
- احتواء مجلس الإدارة على إداريين مستقلين من أجل توضيح مسؤولية المجلس في نظر المساهمين.
- إنشاء لجان الحسابات، المكافأة، التعيينات.
- تحرير ميثاق للإداريين الذي يحدد الحقوق والواجبات.

وقد وجدت لجنة **Vienot** بعض المعوقات في جعل هذه التوصيات مطبقة.

3.2. تقرير Vienot II

تم الإعلان عن هذا التقرير في 1999 تحت عنوان " تقرير حول حوكمة المؤسسة ".

من بين التوصيات التي جاء بها هذا التقرير:

- الفصل بين وظائف الرئيس والمدير العام.
- الإعلان عن المكافآت في التقرير السنوي.
- الإشارة المفصلة لخصائص الإداريين (العمر، الوظيفة الرئيسية...).
- نسبة الإداريين المستقلين هي مقترحة بالطريقة التالية:

- 3/1 في مجلس الإدارة.

- 3/1 في لجنة المراجعة.
- 3/1 في لجنة التعيينات.
- 50% في لجنة المكافآت أو التحفيزات.

يمكن القول بأن الكثير من التوصيات التي أتى بها تقرير **Vienot I** تم أخذها بعين الاعتبار من طرف التقرير **Vienot II**.

كما تجدر الإشارة إلى أن التقارير المذكورة سابقا قد خدمت النموذج في أكثر من 37 دولة. بالإضافة لذلك فقد تم الإعلان عن تقرير « Bouton » في 23 ديسمبر 2002 وذلك بطلب من MEDEF و AFEP، حيث جاء هذا التقرير للإجابة على موجة الإفلاسات التي حدثت كفضيحة Enron في ديسمبر 2001، والتي أدت إلى إصدار قانون Sarbanes-Oxley في 30-07-2002 . أما في 2003/02/05 ظهرت الحاجة لطمأنت أكثر للأسواق المالية، لذلك تم إصدار قانون الحماية المالية « Sécurité Financière » في 20 مارس 2003.

المبلغ الإجمالي الخام عن الميزانية السنوية (الاستثمارات غير معادة التقييم وعائدات الاستغلال)	العدد العادي لساعات العمل	الأتعاب حسب كلم / دج(*)
حتى أقل من 50 مليون دج	من 80 إلى أقل من 160	من 40 إلى أقل من 80
من 50 إلى أقل من 100 مليون دج	من 160 إلى أقل من 240	من 80 إلى أقل من 120
من 100 إلى أقل من 200 مليون دج	من 240 إلى أقل من 340	من 120 إلى أقل من 170
من 200 إلى أقل من 400 مليون دج	من 340 إلى أقل من 460	من 170 إلى أقل من 230
من 400 إلى أقل من 800 مليون دج	من 460 إلى أقل من 600	من 230 إلى أقل من 300
من 800 إلى أقل من 1600 مليون دج	من 600 إلى أقل من 760	من 300 إلى أقل من 380
من 1600 إلى أقل من 3200 مليون دج	من 760 إلى أقل من 1030	من 380 إلى أق من 515
من 3200 إلى أقل من 6400 مليون دج	من 1030 إلى أقل من 1400	من 515 إلى أقل من 700
من 6400 إلى أقل من 12800 مليون دج	من 1400 إلى أقل من 1800	من 700 إلى أقل من 900
من 12800 إلى أقل من 25600 مليون دج	من 1800 إلى أقل من 2400	من 900 إلى أقل من 1200
أكثر من 25600 مليون دج يضاف إلى 2400 ساعة نسبة 2% أي 48 ساعة لكل حصة إضافية بـــ 5000 مليون دج حتى الحد الأقصى 4500 ساعة	الحد الأقصى 4500 ساعة	الحد الأقصى 2250

Source : journal officiel de la république Algérienne N° 04, 2007, P17.

الطرف	المسئوليات	إخفاقات حوكمة المؤسسات
1-حملة الأسهم	**الدور الواسع** توفير وإشراف فعال من خلال عملية انتخاب المجلس، والموافقة على المبادرات الرئيسية واتفاقيات بيع أو شراء الأسهم.	-التركيز على الأسعار قصيرة الأجل -الفشل في أداء تحليل النمو طويل الأجل -تسليم مسئولياتها إلى الإدارة طالما تزايد سعر السهم.
2-مجلس الإدارة	**الدور الواسع** التمثيل الرئيسي لحملة الأسهم في التأكد من أن المنظمة تقوم بالإدارة وفقا لدستور المنظمة وللتأكد من وجود نظام مساءلة محاسبي ملائم. **الأنشطة الخاصة** -اختيار الإدارة -فحص أداء الإدارة وتحديد المكافآت -إعلان توزيعات الأرباح -الموافقة على التغيرات الجوهرية مثل الاندماج -الإشراف على أنشطة المساءلة المحاسبية.	-إشراف غير كاف على الإدارة -الموافقة على خطط مكافآت الإدارة ولاسيما خيارات الأسهم التي تقدم حوافز معاكسة متضمنة حوافز لإدارة الأرباح -اختيار مدراء غير مستقلين غالبا ما يتم الرقابة عليهم عن طريق الإدارة -عدم إنفاق وقت كاف أو عدم وجود خبرة كافية لأداء الواجبات -إعادة تسعير خيارات الأسهم بشكل مستمر عندما ينخفض سعر السوق
3- الإدارة	**الدور الواسع** -الأعمال والمساءلة المحاسبية. إدارة المنظمة بفعالية وتوفير مساءلة محاسبية دقيقة وزمنية لحملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين. **الأنشطة الخاصة** -وضع الإستراتيجية والميل النظري للمخاطر. -تطبيق ضوابط رقابة داخلية فعالة. -تطوير التقارير المالية. -تطوير تقارير أخرى للوفاء بالمتطلبات العامة للجمهور وأصحاب المصلحة والمتطلبات التنظيمية الرقابية.	-إدارة الأرباح بتوقعات المحللين. -التقرير المالي الاحتيالي. -الترويج لمفاهيم محاسبية لتحقيق هدف معين للتقرير. -النظر إلى المحاسبة كأداة وليس كإطار للتقرير الدقيق.
4- لجان المراجعة	**الدور الواسع** -توفر إشراف على وظيفة المراجعة الخارجية والداخلية وعملية إعداد القوائم المالية السنوية والتقارير العامة على الرقابة الداخلية. **الأنشطة الخاصة** -اختيار مكتب المراجعة الخارجي. -الموافقة على أعمال بخلاف المراجعة المؤداة عن طريق مكتب المراجعة -اختيار والموافقة على تعيين المراجع الداخلي. -فحص الموافقة على نطاق	-عدم وجود خبرة متخصصة أو وقت كاف لتوفير إشراف فعال على وظائف المراجعة. -عدم النظر إليهم عن طريق المدراء كعميل مراجعة، وبالأحرى فان سلطة تعيين وعزل المراجعين غالبا ما تظل في يد الإدارة.

	وموازنة وظيفة المراجعة الداخلية. -مناقشة نتائج مع المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وتقديم النصح للمجلس.	
5-المراجعين الخارجيين	**الدور الواسع** أداء عمليات مراجعة القوائم المالية للتأكد من أن القوائم خالية من أي تحريفات جوهرية متضمنة التحريفات التي قد ترجع إلى الغش. **الأنشطة الخاصة** -مراجعة القوائم المالية للشركات العامة. -مراجعة القوائم المالية للشركات غير العامة. -أداء أعمال محاسبية أخرى مثل الضرائب والاستشارات.	-وضع المفاهيم المحاسبية التي تساعد المنظمة على تحقيق أهداف الأرباح. -ترقية العاملين تأسيسا على مقدرتهم على تسويق تأدية خدمات بخلاف المراجعة. -استبدال الاختبارات المباشرة على الأرصدة المحاسبية بالاستفسارات وتحليل المخاطر والإجراءات التحليلية. -الفشل في كشف الغش في عديد من الحالات على سبيل المثال شركات إينرون و وورلدكوم بسبب عدم تأدية بعض من إجراءات المراجعة الأساسية.
6-المراجعين الداخليين	**الدور الواسع** -أداء مراجعات للشركات بهدف التحقق من التزاماتها بسياسات الشركة والقوانين، فضلا عن القيام بالمراجعة لتحديد كفاءة العمليات بالإضافة إلى المراجعة بهدف تحديد دقة عمليات التقرير المالي. **الأنشطة الخاصة** -التقرير عن نتائج وتحليلات للإدارة متضمنة الإدارة التشغيلية) ولجان المراجعة. -تقييم ضوابط الرقابة الداخلية.	-تركيز المجهودات على المراجعات التشغيلية وافتراض أن المراجعة المالية قد تم إجرائها بشكل كافي عن طريق وظيفة المراجعة الخارجية. -التقرير عن النتائج للإدارة مع التقرير إلى لجنة المراجعة. -في بعض الحالات (وورلدكوم) لم يكن هناك أي وصول إلى الحسابات المالية للشركة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المدرسة العليا للتجارة

استقصاء لتبيين تأثير آليات حوكمة المؤسسات على مدى لجوء المؤسسات الجزائرية لطلب مراجعة خارجية ذات جودة

دراسة تطبيقية على الشركات الجزائرية ذات الأسهم (SPA)

لقد تم القيام بهذا البحث الأكاديمي من أجل الحصول على شهادة الماجستير تخصص محاسبة لدراسة تأثير آليات الحوكمة على مدى لجوء المؤسسات الجزائرية لطلب مراجعة خارجية ذات جودة.

لذا نرجوا منكم إعانتنا في هذا الموضوع من خلال إجابتكم على أسئلة الاستقصاء بدقة، مع العلم بأن صحة نتائج الاستقصاء تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم.

نرجوا أن تتقبلوا فائق التحية والاحترام.

ملاحظة: الاستقصاء مكون من 3 صفحات.

<u>الأسئلة العامة:</u>

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب للإجابة

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

المؤهل العلمي: لسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

مؤهلات أخرى ☐

المركز الوظيفي : مدير عام ☐ مدير مالي☐ عضو في مجلس الإدارة ☐

محاسب ☐ وظيفة أخرى ☐

سنوات الخبرة: أقل من 3 سنوات ☐ من 3 إلى 5 سنوات ☐

من 5 إلى 10 سنوات ☐

1- كم هي مجموع أصول المؤسسة ؟.....

2- ما هو مستوى ديون المؤسسة طويلة الأجل ؟.....

3- كم هي النتيجة الصافية للمؤسسة ؟.....

4- هل يتم إدارة المؤسسة من طرف ؟

- مجلس الإدارة ☐
- المجلس الاستشاري ☐
- المديرية ☐

5- هل تتم رئاسة مجلس الإدارة من طرف المدير العام ؟ نعم ☐ لا ☐

6- من كم عضو يتكون مجلس الإدارة في مؤسستكم ؟

- الإداريين الداخليين.....
- الإداريين الخارجيين.....
- آخرين.....
- العدد الكلي للإداريين.....

7- كم من مرة يجتمع مجلس إدارة المؤسسة في السنة ؟

مرتين ☐ 3 مرات ☐ 4 مرات ☐ 5 مرات ☐ أخرى (تحديدها).....

8- هل تتوفر مؤسستكم على لجنة مراجعة ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم يمكنكم الإجابة على الأسئلة الموالية، وفي حالة العكس يرجى منكم الانتقال للإجابة على السؤال رقم 14.

9- من كم عضو تتكون لجنة المراجعة ؟.....

10- كم هو عدد الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في لجنة المراجعة ؟.....

11- كم من مرة تجتمع لجنة المراجعة في السنة ؟

مرتين ☐ 3 مرات ☐ 4 مرات ☐ 5 مرات ☐ أخرى (تحديدها).....

12- هل تتوفر لجنة المراجعة في مؤسستكم على أعضاء ذي خبرة في المجال المالي والمحاسبي ؟ نعم ☐ لا ☐

13- على رأس لجنة المراجعة هل يوجد ؟

مدير مالي ☐ رئيس مجلس إدارة ☐ مدير عام ☐ أخرى (تحديدها).....

14- ما هو عدد سنوات تواجد المدير المالي في المؤسسة ؟

أقل من سنتين ☐ من 2 إلى 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات☐

15- هل تواجد المدير العام في المؤسسة تزامن مع تواجد المدير المالي؟ نعم ☐ لا☐

16- هل تتم مراجعة حسابات المؤسسة من طرف مراجع خارجي؟ نعم ☐ لا☐

17- هل يمكنكم اقتراح بعض الحلول لتحسين حوكمة المؤسسات في الجزائر؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

شكرا لكم على تفهمكم وحسن تعاونكم

بسم الله الرحمن الرحيم

Ecole Supérieure de Commerce

Questionnaire pour montrer l'influence des mécanismes de la gouvernance d'entreprise sur la demande de la qualité d'audit externe par les entreprises Algériennes

Etude pratique sur les sociétés Algériennes par action (SPA)

Ce questionnaire sera exploité dans le cadre d'un mémoire de magistère portant sur la l'influence des mécanismes du Gouvernance d'entreprise sur la demande de la Qualité d'audit externe par les entreprises algériennes. Nous vous prions de bien vouloir nous aider à la réalisation de ce projet en acceptant de nous renseigner.

Je vous prie d'agréer mes salutations les plus distinguées.

NB: le questionnaire contient quatre pages.

Question générales

Veuillez cocher la réponse qui convient:

Sexe: Homme ☐ Femme ☐

Niveau scolaire: Licence ☐ Magistère ☐ Doctorat ☐ autres…….

Fonction : directeur générale☐ directeur financier ☐ membre dans le conseil d'administration ☐ comptable ☐ autres……

Expérience : Mois de 3ans ☐ de 3 à 5 ans ☐ de 5 à 10 ans ☐

1- De combien est le total des actifs de l'entreprise ?.....

2- Quel est le niveau d'endettement de l'entreprise ?.....

3- De combien est l résultat net de l'entreprise ?.....

4- la direction de votre entreprise est assurée par :

- le conseil d'administration ☐

- le conseil de surveillance ☐

- un directoire ☐

5- Le directeur général est-il président du conseil d'administration ?

Oui ☐ Non ☐

6- de combien d'administrateur statutaire dispose votre conseil d'administration ?

- Administrateurs internes : …….

- Administrateurs externes : ……

- Autres : ……..

- Nombre total d'administrateurs : ……..

7- Combien de fois se réunit le conseil d'administration ? :

☐ 2 fois par an ☐ 3 fois par an ☐ 4 fois par an ☐ 5 fois par an

☐ Autre (précisez) : ……

8- Est- ce que l'entreprise dispose d'un comité d'audit ? Oui ☐ Non ☐

Si la réponse est affirmative, veillez répondre SVP aux questions suivantes, sinon passez directement à la question n° 14 :

9- De combien de membre dispose votre comité d'audit ? : …….

10- Quel est le nombre d'administrateur indépendant non exécutifs dans le comité d'audit : ……..

11-de combien de fois se réunit le comité d'audit ? :

☐ 2 fois par an ☐ 3 fois par an ☐ 4 fois par an ☐ 5 fois par an

☐ Autre (précisez) : …….

12- existe – t- il des membres expert en gestion financière ou en comptabilité au sein du comité d'audit ? ☐ oui ☐ Non

- si oui, quel est le nombre de ces experts ? : ……

13- A la tête du comité d'audit il y a un :

☐ Directeur financier ☐ président du conseil d'administration ☐ Directeur général ☐ Autre (précisez) : …….

14- Quel est le nombre d'années d'ancienneté du directeur financier de l'entreprise:

Mois de 2ans ☐ [2ans, 5ans [☐ [5ans, 10ans [☐ plus de 10ans ☐ précisez SVP …….

15- le DG arrive – t- il au même temps que le directeur financier dans votre entreprise? ☐ Oui ☐ Non

16-les comptes de l'entreprise sont ils audités par un auditeur externe ?

Oui ☐ Non ☐

17- avez – vous des proposition pour améliorer la gouvernance d'entreprise en Algérie ?

……
……
……
……
……
……
……
…….....

Nous vos remercions d'avance de votre collaboration.